

بلغت عثمان

اليسار

رأية المستضعفين في الأرض

اليسار/العدد ١٢١ / يوليو ٢٠٠١ م / ربيع آخر ١٤٢٢ هـ / الثمن ٣ جنيهاً



قانون انتخابي
جديد .. كيف ؟

اليسار المصري وحركات
التأسلم السياسي

غسيل الأموال
في مصر

الإستيطان اليهودي
بداية النهاية

إريتريا في
مفترق الطرق

أزمة الصحافة الصفراء .. والحريق الذي أشعلته النبا

لغز العشرين نائباً الذين يساندون الفساد دائماً



يم امتزج على قلب الجماهير

إهداء ٢٠٠٦
المرحوم / يوسف درويش
القاهرة

فى هذا العدد

رئيس التحرير

حسين عبد الرازق

سكرتير التحرير

خالد البلشى

المستشارون

أحمد نبيل الهلالي

د. رفعت السعيد

صلاح عيسى

عادل غنيم

عبد القفار شكر

محمدة وفاء حجازى

محمود أمين العالم

شارك فى التأسيس:

د. فؤاد مرسى

عبد الفتى أبو العينين

د. خليل حسن خليل

اليسار : منبر ديمقراطى يصدر عن حزب

التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى

اليوم الأول من كل شهر ..

ALYASSAR 1 KARIM

EL DAWLA

ST, TALAAT HARB SQ

CAIRO / EGYPT

الاشتراكات : لمدة سنة واحدة

مصر: ٣٦ جنيها للأفراد و ٤٠ جنيها

للهيئات

الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكا

أو ما يعادلها.

العالم : ١٠٠ دولار أمريكا أو

ما يعادلها.

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة

بريدية إلى إدارة المجلة .

الإدارة والتحرير : ١ شارع كريم الفتوة

ميدان طلعت حرب - القاهرة

ت: ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩١١١ - فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨

٥٧٨٦٢٩٨ FAX

اليسار د..... كيف؟..... حسين عبد الرازق ٥

* موقفنا

- قانون انتخابى جديد .. كيف؟..... حسين عبد الرازق ٥

* مصر

- أزمة الصحافة الصفراء..... محدث الزاهد ٧

- لغز العشرين نائبا الذين يساندون الفساد دائما..... خالد البلشى ١١

- مهازل مأساوية فى السياسة الزراعية..... عريان نصيف ١٥

- الفجوة القمحية فى مصر..... أحمد المدينى ١٨

- عماليات الشفافية الضائعة فى دهايز الحكومة..... محمد جمال إمام ٢٢

- هموم : أكاذيب أيامنا الحلوة..... د. أحمد محمد صالح ٢٥

- الفلسطينيون ومحاكم التفتيش التى تواجهها نوال السعداوى..... سمر عبد

الرحمن عوض الله ٢٧

-مداخلات : التجمع و«الإخوان المسلمون»

- اليسار وجماعات الإسلام السياسى..... فريدة النقاش ٣٠

- مازق اليسار وكيفية المواجهة..... صلاح عدلى ٣٣

- اليسار المصرى بين مطرقة الحكومة وسندان الإخوان..... أحمد طاهر ٣٦

- اليسار المصرى وحركات التأسلم السياسى..... د. رفعت السعيد ٣٨

* كاريكاتير

- بهجت عثمان..... حسين عبد الرازق ٥٠

* العرب

- لا مستقبل للاتفاقات الامنية..... حنا عميرة ٥٨

- الاستيطان اليهودى الاستعمارى .. بداية النهاية نظير مجلى ٦٠

- تعديل وزارى فى الأردن وحل مجلس النواب والأزمة مع حماس..... صلاح يوسف ٦٣

- زيارة ناجحة لباريس..... ٦٥

* العالم

- إفريقيا فى مفترق الطرق..... حلمى شعراوى ٦٦

- برلين بين الأزمة المالية وعودة الحرب الباردة..... نبيل يعقوب ٧٠

- الإصلاح الاقتصادى والفقر فى أمريكا اللاتينية..... فرانسيس ستوارت ٧٢

* كتب

- غسيل الأموال فى مصر والعالم..... مصطفى محمود عبد السلام ٧٨

* مشاهدات

- ليس «ملاته» ... بل قلوب ملاته..... صلاح عيسى ٨٢

للتأخير... أسباب

وقد احتلت الأحداث والقضايا المصرية أغلب صفحات العدد . من قضية الانتقال لجدول الأعمال في كافة الاستجابات إلى معاش العمال ومايكنتفه من أخطار إلى مأسى الزراعة المصرية والفجوة القفحة ، إلى محاكم التفتيش التي تبرص بنوال السعدوي .. إلى الوم الذي يريدون لنا أن نعيش فيه ، " أياها الحلوة " .

وعلى عكس العدد الماضي حيث كانت الاستجابة ضعيفة لدعوة اليسار لنقاش صريح حول " التجمع والإخوان المسلمون " فقد شارك في هذا العدد أربعة كل يناقش الموضوع من زاوية مختلفة ، وإن كان هناك اتفاق بين عدد منهم على أن المشكلة تتعلق بتواجد اليسار ونفوذ قبل كل شيء . وأملنا أن يتواصل الحوار وأن يشارك الإخوان المسلمون فيه .

وقد واجهنا مشكلة مع رحيل فناننا الكبير " بهجت عثمان " صحيح أن بهجت لم يساهم معنا في اليسار ، ولكنه كان قيمة فنية وإنسانية لا تقدر بثمن . وكانت مشكلتنا أننا أهدينا إليه منذ أشهر قليلة أحد أعدادنا ونشرنا مجموعة من لوحاته الكاريكاتيرية .

ولكن بهجت فنان متجدد ، ورصيد من العمق والاتساع لا ينفذ أبدا . فكان هذا الملف الخاص الذي ركزنا فيه على الكاريكاتير الذي نشره في الأقاليم وكان بداية العودة للكاريكاتير السياسي بعد أول انقطاع عنه .

وتتقدم " اليسار " أيضا برسائل هامة من القدس (هنا عميره) الذي يناقش ، ورقة تينيت والاتفاقيات الأمنية ، ومن حيفا حيث يقدم " نظير معلي " رؤية تحليلية لقضية الاستيطان ، وبداية النهاية لها ، ومن عمان وتحليلات صلاح يوسف " للأزمة السياسية الأردنية بأبعادها الثلاثة (التعديل الوزاري - حل مجلس النواب - أزمة إبراهيم غوشة) .. ثم رسالة " حلي شعراوي " أحد أبرز المتخصصين في الشؤون الأفريقية منذ الستينيات الذي واصلوا الاهتمام بأحداث القارة وترتبط بقياداتها علاقات حميمة حتى اليوم . حملته هذه المرة إلى إريتريا وصراعاتها الخارجية والداخلية . وأخيرا رسالة تيهيل يعقوب حول مايجري في ألمانيا وفي برلين تحديدا .

ومرة أخرى نأمل أن تكون هذه المواد وغيرها في أبواب الكتب ورحبوا الستين ومشاغبات ، سببا لكي يغفر لنا قراءنا هذا التأخير

اليسار

على عكس ما اعتاد القارئ، فاليسار منذ استئناف الصدور في يناير من هذا العام لا توجد لدى باعة الصحف في اليوم الأول من كل شهر . وأصبحت تتأخر كل عدد يومين أو ثلاثة . وكنا نحاول جهدنا تجاوز هذا الخلل ، ولكننا فوجئنا بالتأخير يصل إلى أسبوع كامل هذا العدد .

وبدأت المشكلة منذ فترة ، عندما دأب بعض الكتاب الأساسيين في تأخير تسليم موادهم بحجج مختلفة . واضطرونا في بعض الأحيان للصدور بينما صادتهم لم تصل بعد . ونخص بالذكر الزميلين أمينة النقاش ومدحت الزاهد .

وواجهنا مشكلة أخرى مع المرسلين في الخارج . فعاد للقاهرة أحمد الخميسي وترك فراغا في موسكو لم يعرضه أحد حتى الآن . ويطارد المرض الصديق تيهيل يعقوب مما يجعل الالتزام بالمواعيد المتفق عليها أمرا بالغ الصعوبة . ويستعد سميح كرم للعودة للوطن لحرمان من رسائله من واشنطن والتي كانت أحد أبرز علامات اليسار منذ صدورها . وغادرت " غيلياء العمري " باريس إلى " لندن " وتوقفت عن الكتابة . وتوقف أحمد يوسف عن الكتابة فجأة ودون ائذار شكل هما شهريا لنا في اليسار .

وفي هذا العدد واجهنا مصاعب جديدة . اعتذر خالد البلشي سكرتير التحرير عن العمل هذا الشهر ، تاركا رئيس التحرير وحيدا يقوم بالعمل التحريري كله .. من الاتصال بالمشاركين ومطاردتهم إلى إعداد المادة للجمع واختيار العناوين والصور وإخراج المادة وترتيب الصفحات ومراجعتها وإعداد المجلة في صورتها النهائية وتسليمها للطباعة . وتطوعت الزميلة فاطمة خير لتقديم المساعدة ، ولكن الانفلونزا اللعينة طاردها وألزمته الفراش .

ومع ذلك فمسجد القارئ أن هناك الكثير من المواد التي تستحق القراءة ، وتعرض الجهد الذي بذل في إصدار هذا العدد .

لقد لمحنا في متابعة الأحداث الهامة التي شهدناها في الأسابيع الأخيرة ولم تكن ضمن خطة العدد ، ونعني بها واقعة صحيفة النيا وماتلانا من أحداث .

والحدث الثاني الذي لحقت به اليسار كان حديث الرئيس حسني مبارك حول القانون الجديد للانتخابات والذي خصصت له افتتاحية هذا العدد .

قانون انتخابي جديد .. كيف؟

الأحكام التي صدرت ضد وزارة الداخلية خلال المعركة الانتخابية وقضت بعدم جواز ترشيح البعض أو ضرورة تغيير الصفة. ولكن النقطة الهامة في تصريحات الرئيس حسني مبارك والتي يجب أن يهتم بها الجميع ، هو حديثه عن أسلوب جديد لانتخابات مجلس الشعب يجري إعداده في الوقت الحاضر.

ومن ناحية الشكل فمثل هذا الموضوع لا يكتفي فيه تكليف مجموعة قانونية بالدراسة . فانتخابات مجلس الشعب قضية سياسية حزبية مجتمعية في الأساس ، وتأتي الصياغة القانونية في المرحلة الأخيرة كترجمة لما أسكن التوصل إليه وبالتالي لا يجوز أن ينفرد بها حزب واحد أو مجموعة قانونية يختارها حزب واحد أو شخص واحد ، خاصة وأن هؤلاء سبق أن غيروا أسلوب الانتخابات أكثر من مرة ، وثبت في كل مرة ضيق أفقهم والطريقة الشخصية التي تمت على أساسها صياغة القانون ، وتناقضها مع الدستور.

ومن ناحية الموضوع هناك قضيتان أساسيتان الأولى رفع يد وزارة الداخلية والسلطة التنفيذية عامة من العملية الانتخابية . فقد أثبت الجهاز الإداري - ووزارة الداخلية تحديداً - انحيازهما لحزب الحكومة واحترافهما التزوير في كافة الانتخابات والاستفتاءات التي جرت منذ بدء التعددية الحزبية المقيدة عام ١٩٧٦ . والخصوصية المصرية تقول باستحالة إجراء انتخابات حرة في أجهزة حكومية لاتدين بالولاء للدولة المصرية وإنما للرئيس وحزبه ، ويصعب عليها تغيير ماعادات عليه.

بالمقابل لا بد من إشراف هيئة قضائية مستقلة على العملية الانتخابية من البداية إلى النهاية . وهذا يقتضي أولاً الكف عن ترديد أكذوبة الإشراف الكامل للقضاء على انتخابات مجلسي الشعب والشورى الآخرين . فمما حدث بالدقة هو رئاسة أعضاء في الهيئات القضائية (بمن فيهم أعضاء في

لقانون انتخابي ضمن اختيار ممثلي الشعب على المستوى اللاتي بالبرلمان ، وأن يكون أسلوبا انتخابيا لا يظعن فيه دستوريا ويضمن الاستقرار".

وإذا كان الرئيس - شكلياً على الأقل - لا يملك بالنسبة لتقارير محكمة النقض حول صحة عضوية مجلس الشعب ، إلا الرجاء - وإن كان يملك فعلياً السلطة كاملة فهو رئيس الحزب صاحب الأغلبية الكاسحة في المجلس ... فلا شك أنه كرئيس للسلطة التنفيذية منوط به السهر على تنفيذ أحكام القضاء واحترامها . فهو هنا لا يخاطب أحداً آخر ، وإنما كل المطلوب أن يأمر معاونيه بتنفيذ أحكام القضاء ، خاصة الأحكام الخاصة بعودة صحيفة الشعب للصدور (١١ حكماً) أو

في لقاء الرئيس " محمد حسني مبارك" بالمجموعة البرلمانية لمجلس الشورى بالحزب الوطني ، أشار إلى ثلاث قضايا مترابطة تستحق التوقف . فأكد على ضرورة "احترام أحكام القضاء" ، وأنه وإن كان صحيح أن مجلس الشعب سيد قراره " ولكن عندما تصدر محكمة النقض قرارات أرجو أن تكون محل احترام من المجالس النيابية والتشريعية التي تمثل شعب مصر" . وأعلن أنه « يصد التفكير في التوصل إلى أسلوب انتخابي يتلاقى كل السبلات ، يحقق التزام كل الأحزاب والأفراد والنواب بمصالح وطنهم التزاماً كاملاً بكل الشفافية بحيث لا تشوبه أي شائبة .. لقد كلفت مجموعة قانونية لكي تقوم بدراسة للتوصل إلى الأسلوب الأمثل

الرئيس حسني مبارك



فشل نظام الانتخابات بالمقاعد الفردية .. ونظام الانتخابات بالقوائم النسبية الحزبية المشروطة

هيئة قضايا الحكومة والنيابة الإدارية) -
اختارهم ووزعهم وزير الداخلية - لرئاسة كل
اللجان الفرعية . وهي خطوة على أهميتها
لا تفلح هيئة وزارة الداخلية على الانتخابات
العامة.

فرزاة الداخلية هي التي تتولى إعداد
جداول التقييد المطعون في صحتها . وهي التي
تسيطر على القضاء المحيط بمقار اللجان
الانتخابية وتستطيع منع من تريد من الوصول
إلى صندوق الانتخابات ، وهي التي تقوم بنقل
صناديق الانتخابات من مقار اللجان الفرعية
إلى اللجنة العامة حيث يجري الفرز ، وهي في
النهاية التي تنفذ - وألا تنفذ - أحكام القضاء
، وتعلن النتائج النهائية (أو تخفي بعض
الاحصاءات الخاصة بنسب التصويت في كل
دائرة وعلى مستوى الوطن) .

والاقتراح المقدم من حزب التجمع
وأحزاب المعارضة منذ عام ١٩٩٠ بمشروع
قانون جديد لمباشرة الحقوق الانتخابية (
السياسية) والذي ينص في مادته الخامسة
عشرة على " تشكيل لجنة قضائية تسمى
لجنة الانتخابات العليا " ويصدر بتشكيلها
قرار من رئيس الجمهورية . وتتكون من
رئيس للجنة ترشحه الجمعية العمومية
لمستشاري محكمة التفتيش ، وثمانية أعضاء
يرشحهم رئيس اللجنة من بين مستشاري
محكمة التفتيش ورؤساء محاكم الاستئناف .
وجميع أعضاء اللجنة غير قابلين للعزل ويتمتع
في شأنهم القواعد المطبقة بشأن أعضاء
المحكمة الدستورية العليا .

وتختص اللجنة بالهيئتين والإدارة والرقابة
على إعداد جداول الانتخابات وسير كافة
أعمال الانتخابات والاستفتاءات العامة ،
وخاصة ندب رؤساء اللجان العامة والفرعية
من بين أعضاء السلطة القضائية وإعلان
النتائج النهائية للانتخابات والاستفتاءات .

وتتولى كافة الوزارات والإدارات العامة
والهيئات التنفيذية التي تتصل أعمالها
بالانتخابات والاستفتاءات بما تصدره اللجنة
من قرارات في هذا الشأن . وتضطلع تحت
تصرفها الموظفين اللازمين للقيام بالأعمال



خالد محي الدين .. مشروع قانون جديد

الموكلة لشك اللجنة " . هذا الاقتراح يصلح
أساساً لعلاج هذه القضية .

أما القضية الثانية والخاصة بنظام
انتخاب مجلس الشعب ، وهل تستمر لإجراء
الانتخابات بنظام المقاعد الفردية أم نلجأ إلى
تغييره .

لقد جربنا هذا النظام - في ظل التعددية
الحزبية المقيّدة منذ عام ١٩٧٦ - خمس
مرات .. أعوام ١٩٧٦ ، ١٩٧٨ ، ١٩٩٠
و ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ . وثبت للقاضي والداني
فساد هذا النظام الذي يعلى من شأن العوامل
التقليدية (العائلة - العشيرة - القبيلة -
الجهة - القرية - الحي) ومن شأن المال .
ويلقى أو يزيح العوامل السياسية والبرامج ،
ويفتح الباب أمام نفوذ المال والبلطجة .

وجربنا نظام القائمة النسبية الحزبية
المشروطة (وهو اختراع مصري لا مثيل له في
أي بلد ديمقراطي) في انتخابات ١٩٨٤
و ١٩٨٧ وسقط لعدم دستوريتها ، ولحرمانه
لأحزاب وقوى سياسية موجودة في المجتمع

من التواجد داخل البرلمان .
ولم يعد أساساً الا اختبار نظام القوائم
النسبية والمطبق بأشكال مختلفة في حوالي
٥٣ دولة . وبعضها يجمع بين نظام القوائم
النسبية والمقاعد الفردية (النظام الألماني)
، وقد أعد حزب التجمع تعديلات للقانون رقم
٢٨ لسنة ١٩٧٢ ، في شأن مجلس الشعب ،
يوافق تماماً مع الدستور ، ويقوم على إطلاق
حرية تكوين القوائم بين قوائم حزبية أو تضم
أكثر من حزب أو حزبين ومستقلين ، أو
مجموعة من المستقلين . وجواز التقدم بقوائم
منقوصة وعدم اشتراط تقديم القوائم في جميع
الدوائر ، وعدم اشتراط حصول القائمة على
نسبة معينة على مستوى الوطن كله .. الخ
فهو يقلل الحزب الحاكم أن تكون هذه
المشاريع أساساً لمناقشة مفتوحة بين الجميع
من الآن ، أم يتمسك بانفراده بأعداد تعديلاته
بليل ، وما يضمن له الأغلبية دائماً ، ويصرف
النظر عن الديمقراطية والحرية .

بلاى بوى مصرية تخطط

بين بيوت العبادة .. وبيوت الدعارة !



صورت الشريف

المصري ، وشعور هائل بالصلمة لدى الجميع.

ولم تصدق دوائر فى الرأى العام ، أن جريدة النبأ ، تمت بعيداً عن أعين السلطة ، خاصة ، وأنها كانت أول صحيفة ، تصدر بشرخيص ، من المجلس الأعلى للصحافة ، وفقاً لقانون الشركات ، بينما كانت العراقيل توضع فى طريق صحف جادة كثيرة ، كانت تحاول أن ترى النور ، عن طريق نفس قانون الشركات ، كما أن رئيس تحريرها ، ارتبط بصلات وثيقة ، بدوائر فى السلطة ، منذ أن كان طالباً ، فى مقاعد الدراسة ، ثم محرراً برلمانياً فى مجلة المصور ، وهى علاقة ساعدت فى تطويرها زوجته ، مع عملها فى هيئة الاستعلامات ، تحت رئاسة صفوت الشريف ، رئيس الهيئة - وقتها - ووزير الاعلام الحالى ، ثم واصل ممدوح مهران ، الصعود ، حتى أصبح صاحب جريدة ومطبعة ، وقد زاد رئيس التحرير الطينة بلة ، بادعائه أنه يستمتع بحظوة خاصة ، عند الرئيس مبارك ، فى افتتاحية العدد الكارثة ، الذى

• أزمة الصحافة الصفراء بلغت ذروتها بالحريق الذى أشعلته " النبأ " • خلطة من الحشيش والجنس .. والكنايس والجوامع .. وأفخاذ ونهود .. وفضائح النجوم • " ممدوح مهران " .. ارتبط بصلات وثيقة بدوائر السلطة ، منذ أن كان طالباً فى مقاعد الدراسة.

وصف دير المحرق ، بأنه "بيت الدعارة" فى مانشيتات هذه الأوراق الصفراء ، واستعداد منطلق الإثارة والتهميل ، وفبركة الفضائح الجنسية ، إلى دور العبادة ، بادعاء أن "الراهب المعجزة" قد مارس الجنس مع خمسة آلاف سيدة فى مذبح الكنيسة!

وقد أدى هذا التطور الجديد ، إلى مشاعر غضب هائلة ، فى الشارع المصرى ، الذى لم يصدق أن صحافة الإثارة ، انتقلت من بيوت الدعارة ، إلى بيوت العبادة . ولم تكن هذه أول مرة تنصدر فيها مانشيتات وقحة ، جريدة صفراء مبتذلة ، سجلت أكبر نسبة مخالفات فى تقارير الممارسة الصحفية ، الصادرة عن المجلس الأعلى للصحافة ، لكنها كانت المرة الأولى التى تهدد فيها هذه المانشيتات ، بإحداث فتنة طائفية ، وإشعال حريق فى البيت

فجأة قلب الحال فى مصر صباح الأحد ١٧ يونيو ، بعد أن ظهرت فى الأسواق جريدة صفراء ، هى جريدة النبأ الأسبوعية الخاصة الصادرة بشرخيص من المجلس الأعلى للصحافة ، وفقاً لقانون الشركات ، وقد تصدرت صفحاتها الأولى مانشيتات ، من نوع:

- الملف الكامل لأول فضيحة من نوعها تهر مصر ، بالوثائق والصور .

- تحويل دير المحرق فى أسبوط إلى بيت دعارة على يد الراهب الكبير .

- الراهب المعجزة يمارس الجنس مع خمسة آلاف سيدة بمذبح الكنيسة .

وعناوين أخرى كثيرة فاضحة استحوذت على مساحات الصفحة الأولى ، فضلاً عن الصفحتين الثانية والثالثة ، مع صور الراهب عارياً فى الفراش ، مشفوعة بالإدعاء الكاذب إن هذه الصور قد تم التقاطها فى مذبح الكنيسة ، رغم أن الكنيسة كانت قد فصلت هذا الراهب ، من الدير عام ١٩٩٦!! ولم يتقبل الرأى العام المصرى ، أبداً

مدحت الزاهد



الابا
شورود

جريدة أخرى يرأس تحريرها ، أيضا ، ممدوح مهران . وبايخت من كان النقيب خاله ، إلى إشغال الغضب الجماهيري ، من جديد ، الأمر الذي أدى لإدخال تعديلات ثالثة على البيان لمواجهة الحملة الملتصقة بالأحوال.

وقد أفادت مصادر موثوقة من الكنيسة أن شريط الفيديو الذي زعمت الصحيفة الصفراء - تصويره داخل دير المحرق ، قد تم تصويره في واقع الأمر في شقة بحي الوايلي بالقاهرة ، بعد سنوات من فصل الراهب من الدير عام ١٩٩٦ ، أثر شبهات حامت حول

سلوكه . وقد قام الراهب المفصول بنفسه بتصوير شريط الفيديو - بهدف ابتزاز امرأة - يطمع بها علاقة خارج الكنيسة ، كانت قد أودعته كيلا ذهب على سبيل الأمانة ، وذلك بعد أن طالبت بالودعة.

غير أن السؤال الحقيقي يدور حول كيفية تسريب شريط القسدي إلى الجريدة ، والأغراض الحقيقية من نشر هذا الشريط ، رغم كل ما ينطوي عليه هذا السلوك من تهديد للوحدة الوطنية.

هذا وقد عقد مجلس نقابة الصحفيين اجتماعاً طارئاً أدان فيه جريدة النبا ، وخط الإثارة الذي تنتهجه ، وامتداد هذا الخط إلى قدس أقداس الشرايط المصرية المتعلقة بالوحدة الوطنية.

وقرر المجلس إحالة ممدوح مهران ، رئيس تحرير النبا ، إلى تحقيق عاجل ، تمهيداً لفصله من جداول القيد من النقابة ،

مظاهرات حاشدة اندلعت مساء الأحد ، واستمرت حتى صباح الاثنين ، حيث استطاع الأمن وجهود الحكما - السيطرة على الموقف ، بعد اجتماع بين قيادات على مستوى رفيع من جهاز مباحث أمن الدولة والبابا شنودة ، الذي قطع إقامته الأسبوعية بدير وادي النطرون ، وعاد مسرعاً للقاهرة لاحتواء الموقف قبل تطور الأحداث لمستوى يصعب السيطرة عليه ، وانتهى الاجتماع فجر الاثنين.

وفقاً لمصادر أمنية ، فإن البابا قد عبر عن إستيائه الشديد مما نشر ، ودعا إلى محاسبة المسئولين عن هذه المهزلة ، وقد شاركه مسئولو الأمن غضبيته ، وتبرأوا من الفعل وقاعلها . ووعدوا بإجراء حاسمة ، وطلبوا من البابا أن يمارس نفوذه في تهدئة مشاعر الأقباط.

وقد خرج البابا بعدها من الاجتماع ليطلب من المتواجدين في ساحة المقر البابوي الانصراف بعد أن هدوا بالاعتصام.

ودعا البابا إلى إجناس عاجل للمجلس الملي العام ، وقد انتظرت الجماهير نشائج الإجماع والبيان الصادر عنه ، غير أنه ما أن انتهت الألبا يؤانس من قراءة البيان حتى احتجت الجماهير المتواجدة في القاعة ، وتعالق المشافقات التي نددت بالبيان ، مما اضطر المجلس الملي لإدخال تعديلات عليه ، لامتصاص ثورة الغضب ، وقد أدى صدور

فجر الأزمة ، رغم أن الرئاسة كذبت ، في فترة سابقة ، ادلاء الرئيس بأى حديث لجريدة النبا . كما أوحى رئيس التحرير ، في العدد - الكارثة - أن النشر قد تم بمباركة الأمن ، الذي هب من قبل ، بالدفاع عن طهارة الإسلام ضد ملاعب السوركي ، صاحب مخلات ملابس موضة المحجبات (التوحيد والنور) وقد انتفض الآن للدفاع عن تعاليم المسيح .. وطهارة الكنيسة .. وسبأوى الفضيلة ، ضد ملاعب الراهب المعجزة!

وباختصار فإن رئيس التحرير قد عكس الدنيا .. وأقامها ولم تقعد بعد.

ومهما يكن من أمر ، فإن أزمة الصحافة الصفراء - بلغت ذروتها ، بالعدد الكارثة الذي هدد بتفجير الفتنة الطائفية ، لأن هناك فرقاً ، بين حملات التهيج الجنسي ، اعتماداً على حكايات مفسكرة ، عن بيوت الدعارة ، وبين اقحام الكنيسة ، ومذبحها ، والسيدات اللاتي تشرودن عليها ، في حكايات الإثارة الرخيصة.

وتفسر هذه المالبسات الغضب العام ، الذي اجتاحت الشوارع المصرية ، والقوى السياسية فور صدور العدد ٦٦٤ من الجريدة الصفراء ، حيث انتهت الأجرا ، في القاهرة ، وأسبوط ، والإسكندرية ، وتجمع مسلمون ومسيحيون ينددون بأكاذيب النبا ، وشهد دير المحرق بأسبوط والكاتدرائية بالعابسية ،

وفي تطور لاحق قرر المجلس فصل ممدوح مهران ، وابنه الصحفي نائباً ، لتبوت مشاركتهما في ملكية الجريدة.

كما عقد المجلس الأعلى للصحافة ، الذي صدرت عنه رخصة هذه الجريدة ، اجتماعاً طارئاً ، أدان حملة التبا ، والخط الذي تنتهجه الصحافة الصفراء ، بالمخالفة لتقاليد المهنة ، وميثاق الشرف الصحفي.

كما أعلن د/ عاتق سعيد رئيس الوزراء ، والذي يفتتح بسلطات الحاكم العسكري - في ظل قانون الطوارئ - حالة رئيس تحرير التبا إلى محكمة جنائية عاجلة ، وذكر د/ عبيد أنه قد تقرر إغلاق الجريدة ، لحين استكمال التحقيقات ، وهذا التطور الأخير لم يكن موضع ترحيب في الدوائر الصحفية ، لأنه يفتح باب الإجراءات الاستثنائية ، في أمور يمكن معالجتها بالقانون العادي.

وبدوره فقد أدان مجلس الشعب حملة الصحيفة الصفراء ، وعيشتها بالشاعر الدينية لأقباط مصر ، وتشبيهها لدير المحرق ، ببيوت الدعارة ، ودعا د/ فتحي سرور إلى تجاوز الأزمة بمرعة قائلا: الفتنة نائمة ، لمن الله من أيقظها.

وصدر عن حزب التجمع بيان عاجل ، استنكر فيه محاولات إثارة الفتنة الطائفية ، التي قامت بها صحيفة مغمورة ، وأعلن الحزب تمسكه بشوايت الوحدة الوطنية ، التي تقوم على أساس حقوق المواطنة ، واحترام معتقدات جميع المصريين.

وأعلن د/ نعمان جمعة ، رئيس حزب الوفد استنكاره الشديد لمحاولات تزييق وحدة الوطن. وذكر ضياء الدين داود رئيس الحزب الناصري ، أن مواقف به التبا ، يعد جريمة مكتملة الأركان.

وفي ندوته الانتخابية بجريدة الأهلالي أعلن مجدى أحمد حسين ، رئيس تحرير

جريدة الشعب ، والأمين العام لحزب العمل - المجدد - المرشح لمنصب نقيب الصحفيين ، أن مواقف به التبا ، يعد دليلاً على خطورة الدور الذي تمارسه الصحافة الصفراء ، التي صدرت واستمرت بمباركة السلطات ، بينما تمت مصادرة وتجميد صحف أخرى ، لمرافقتها المعارضة لسياسات الحكم ، والتي لم تنظر على تهديد للوحدة الوطنية.

ومن المفارقات المذهلة ، أن الصحيفة الصفراء ، التي فجرت هذه الفتنة ، ادعت أنها قد فتحت هذا الملف دفاعاً عن قدسية المسيحية ومبادئ الكنيسة ، وتعاليم السيد المسيح.

وقد فضحت باقى مواد العدد "الحريق" إدعاء "أصحاب الفضيلة" ، ففي نفس العدد نقرأ في الصفحة الأخيرة عناوين من نوع:

أوضاع ساخنة توفر النشوة الكاملة وتقتضى على شبح البرود نهائياً.

- السجن مدى الحياة لطفل تسبب في حمل طاليتين.

- جريمة اغتصاب جماعية داخل عربة قطار.

وحتى في صفحات "صحتك بالدنيا" نقرأ:

- مرض جنسى يصيب طلبة وطالبات الجامعة بعد القيلات والأضغان البرية.

- بكتريا قاتلة تدمر الرجولة.

- كوكبتل جديد يقضى على سن اليأس.

- عصير البرسيم يتفوق على الفياجرا ، ويحقق حلم الستات في الحصول على المتعة الكاملة.

وهكذا ، لا تهتم الصحيفة الصفراء - صاحبة الفضيلة - من صحة الإنسان ، سوى بأعضائه التناسلية.

ولا يختلف الحال في صفحة الرياضة ، حيث تصدر عناوينها:

- مخطط لإجبار مدافع المقاولون للتوقيع للزمالك ، بعد توريطة في سهره حرام.

- تحرشات لأخلاقية تكشف عمایل الدشورى حرب. "مع" سحر الهوارى فى السر.

وفي صفحات الفن نقرأ:

- إصابة الفنانة الكبيرة بمرض جنسى خطير ، بعد جرعة جيشين تمام.

- الأجهزة توفر حصول الممثلة المعروفة على اللذة الكاملة دون الحاجة للرجال.

- الفنان الكبير يستورد أفخر أنواع الفياجرا لإشباع رغبات نجمة مصر الأولى.

- البرنس غارى بانجو فى البلاتوهات.

- ستر فضيحة الفنانة الشابة بخمسة وثلاثين ألف جنيه.

- حكاية قميص نوم جالا نهشى فى إسرائيل.

- رجل الأعمال الكبير يتعرف على إمكانات المذبةق اللاعبة بعد أوضاع ساخنة فى شاليهه الخصوصى.

- وهلاك عناوين أخرى مثيرة من نوع:

- موقوف بذبح اللساء الساخن بين غروبين.

- جراحة تجميلية لإستعادة الرجولة بأجزاء من الدماغ.

- ممارسة الجنس مع النجوم فى الألام.

- الفرام الساخن مع وقاء عامر بطيل العمر.

- أعضان غادة عبد الرازق تقضى على الاكتئاب.

- الليلة يمانسى جنبيه فى أكبر وكر يمارس نشاطه فى شاليهات المصايف.

- إهلال عذرية كتكوتة الاسكندرية بعد سبع أشهر كاملة فى الحرام ، بمعرفة بابا.

وكما هو واضح ، فإن معظم هذه الأخبار أخبار مجهلة تعتمد فقط على عنصر الإثارة والتشويق ، وإطلاق غرائز الفضيحة والتسمية

، وهى مدرسة تسبغ خطأ كل الصحف الصفراء ، فلا تعرف أبداً من هى هذه الفنانة

الكبيرة ، التى استغنت عن الرجال بالأجهزة التعريضية ، ولا إسم أو مصداقية حكاية

كتكوتة اسكندرية ، أو المذبةق اللاعبة ، أو نجم الكرة الشهير.

فالتسمية المعتمدة للصحافة الصفراء هى

خلطة تصبغ الحشيش والمخدرات ، مع الجنس والدعارة ، ويظهر فيها اسم الأهللى ،

أو الزممالك ، ولأعب كرة مشهور ، مع نجسة

سببها معروفة ، ضمن خلطة تشتمل قضايح

ونمائى ، مع أخبار عن الكنيسة أو الأزهر ،

وصور لأفخاذ وصدور ، فى موضوعات تهتم

على الأغلب بالنصف الأسفل من النساء .

لكن الصحيفة الصفراء تجاوزت في

إبراهيم نافع والبابا عشوده أثناء زيارة نافع للكاتدرائية



موضوع الراهب كل الخطوط الحمراء ، فهناك فرق بين اللعب بالفَضائِح والمُتاعَم واللعب بالثأر ، كما أن هناك فرقاً بين تدمير ذوق ووجدان وعقل الشباب ، دون تمييز على أساس الجنس ، أو الدين أو العقيدة وبين تدمير عقل ووجدان وروح الشباب وكل الأمة بالإساءة إلى مقدسات أصحاب الأديان ، كما أن هناك فرقاً بين الأخبار المفبركة عن بيوت الدعارة ، والأخبار المفبركة عن بيوت العذراء .

وقد زاد من اشتعال الأزمة الأخيرة أن رئيس التحرير ادعى بالإيحاء أنه يستمع بمساعدة أجهزة الأمن والإعلام ، التي تتولى الدفاع عن المقدسات ، مشيراً إلى قيام أجهزة الأمن فى الفترة الماضية بملاحقة السوريين ، صاحب محلات التوحيد والنور ، والذي ادّعى ملابسات الموضة للمحجيات ، والذي ثبت أنه تزوج من ثلاثة وعشرين امرأة ، وبعضهن لليلة واحدة ، وكأن أجهزة الأمن ، وفقاً لإيحاءات رئيس التحرير ، تسير بمنطق واحدة وبوحدة ، أى واحدة للمسلمين وواحدة للمسيحيين ، وقد تساوى عندهما تاجر ملابس لا يتمتع بأى قداسة بنبذة سوى لحيته أطلقها لزوم النصب ، بدار عبادة كدير المحرق ، لا يمكن اعتبار راهب مفصول رمزاً له ، مثلاً لا يجوز الإدعاء ، بارتكاب هذا الراهب المفصول لجرائم الزنا مع خمسة آلاف سيدة فى مذبح كنيسة بمحافظة ريفية ، الأمر الذى زار أهالي أسبوط ، مثلاً زار أهالي القاهرة ، وشغل صدمة للشمسور العام لكل مصر بسلميتها وأقباطها .

وكما يقولون ، فإن الجنون فنون ، وتعلم الصحافة الصفراء التي انتشرت فى مصر ، فى السنوات الأخيرة محرريها ، فن الكذب والنش والاحتيال ، وتنمى لديهم مهارة الخلق والابتكار والإبداع وإطلاق العنان للخيسال الجنسي المريض ، حتى أصبحت هناك عينة من المحررين ، تربت فى أحوالهم المدروسة ، ولطخت سمعة الصحافة فى مصر .

والصحافة الصفراء ، ليست ظاهرة مصرية ، كما أنها لا تنتسى ، كما قد يتبادر إلى الأذهان للعالم المتخلف ، فقد نمت وتزدهرت وازدهرت فى أمريكا وأوروبا ، وكما هو معروف فقد كانت أكثر الصحف مبيعاً ، هى الصحف التى نشرت فضائح ديانا ولومونيكا ، كما أن أعلى سعر ناله مصنع كان لقنا ، صور تم اختلاسها للأسيرة ديانا ، فى أوضاع غرابسية ، ونانها وتحنت على مكالمات مونيكا ، ربما سالم ينله الكاتب الصحفي محمد حستين هيكل ، فى كل حياته .

وعلى العموم فإن ثقافة العولمة ، هى ثقافة صور رموز ، وسورمان ، وقضائى ، ونمائم ، وهى تسعى عن عمد إلى إضعاف اهتمام المثلى بالروابط الجماعية ، والالتزام

الاجتماعي ، بتحويل العالم إلى مجموعة شطايا ، وأخبار نجوم ، وقضائى . وعلى العموم تلعب الصحافة الصفراء ، دوراً هاماً فى تعويم صحافة الرأى والمواقف . على قاعدة أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة .

الصحافة الصفراء البنت المشوهة لفلسفة اعتبار الربحية معيار كل نجاح .

وقد ازدهرت هذه الصحافة فى مصر ، مع شيوع فلسفة الشخصنة ، والترويج لكليات السروق كمبدأ أعلى لكل نشاط إنسانى ، واعتبار الربحية ، معيار كل نجاح ، ومعيار النجاح فى الصحافة الترويج ، ويزدهر الترويج بصر الأقداس والنهر ، والنصف الأفل من قروام الأثنى ، ومشاهد الجنس ، وأخبار الفضيحة .

والصحافة الصفراء ، هى البنت المشوهة لذه الفلسفة .

والغريب أن تقارير الممارسة الصحفية الصادرة عن المجلس الأعلى للصحافة ، قد سجلت منذ زمن مخالفات وسقطات هذه الصحف ، وعلى الأخص جريدة النبا ، التى فجرت الأزمة الأخيرة ، أو بالأحرى ، كادت أن تفسر البلد ! حتى أن تقرير الممارسة الصحفية عن شهر إبريل عام ٢٠٠٠ - على سبيل المثال - قد سجل - ١٢٠ مخالفة لجريدة النبا الأسبوعية ، من مجموع مخالفات كل الصحف التى بلغت ١٥٧ مخالفة برافق مزيد عن ٣٠ مخالفة "للبنا" فى كل صعد ، بل لقد إنفردت هذه الصحيفة الصفراء ، بكل مخالفات عدم مراعاة آداب نشر الجريمة ، بينما خلت باقى الصحف من هذه المخالفات ، كما إنفردت بالتركيز الأول فى المخالفات الخاصة بعدم مراعاة الذوق العام ، والمركز الأول فى الترويج للخرافة والدجل ، ومن نماذج هذه المخالفات التى يذكرها التقرير الموضوع الذى صدرت تحت العناوين الآتية :

- عماليل المسئلة المعروفة مع نجم الكرة الشهير يعرى المستخفى .

- الفجاءة تصيب فتاة مصرية معروفة بعرض غريب .

- وقائع أغرب من الخيال وراء اغتصاب الفتيات على يد الأشقاء .

- عماليل الألب مع ابنته أمام زوجها . وفى شهر مايو يسجل التقرير ، بعض نماذج الأخبار المفبركة من نوع :

- الزواج العرفي يشترج قصة الحب الساخن لنجم الأمل مع ملكة جمال مصر . - حذوة التلفزيونية المعروفة مع شبكة الأديان والفجاءة .

- زنا المحارم وراء مأساة الأم العذراء . - الأسرار الكامنة وراء اغتصاب بنت المسئول الكبير على يد ملوك الجان .

وفى شهر يونيو وصلت الصحيفة الكارثة ، تفريقا الكتيب على كل الصحف ، وسجلت ١٨٥ مخالفة ، بما يزيد على ٤٥ فقط فى كل عدد ، وتوتعت المخالفات بين عدم الدقة فى نشر أخبار الجريمة ، وعدم مراعاة دقة المعلومات ، والخروج عن الآداب العامة وآداب الإعلام ، كما سجلت أعلى نسبة فى الأخبار المسجلة ، ويذكر منها التقرير على سبيل المثال :

- فضيحة المخرج المشهور فى الشقة الماكى .

- أسرار العلاقة المثيرة بين المذيعة اللامعة والسواقى الخصوصى .

- ضبط شبكة دعارة "هاى" فى أكبر فنادق القاهرة .

كما يسجل التقرير أن الصحيفة الصفراء نشرت تعليقات غير لائقة مع صور عارية ، ومن ذلك مثلاً عبارة " أفضل نظام فى العالم " وللغرائب أن يتخيل ما المقصود بأفضل نظام عندما يقترن بصور العرايا .

لكن النبا تجاوزت كل الخطوط الحمراء ، عندما أقحمت الدين والدين ، فى حملتها الرخيصة ، وذلك امتداداً لأربع سنوات كاملة فى الإثارة الرخيصة ، ومن إنسداد رسالة الصحافة ، والصحفيين العاملين بها ، وتشويه الذوق العام ، وقد كان كل ذلك مقبولا ، مادام يشد اهتمامات الرأى العام ، بعيداً عن الصحافة الموضوعية الجادة ، فبصد من حرية تداول الرأى والمعلومات ، فبصد الصحافة الصفراء على تداول أخبار الدعارة والفضائح والصور العارية .

وفى هذه الأجزاء صعد نجم مدحج مهران ، وهو لا ينتسى بصدقة قرابة لسعيد مهران - بطل اللص والكلاب - وأصبح سلطة ، عرفت طريق النجاح ، وتالت ضده الأضطر ، فانتقلت إلى اللعب بالثأر ، وعندما وقعت تخلى عنها الجميع ، فى انتظار صعود مدحج مهران جديد .

إذا كان د. عاطف عبيد قد أحال
ملك فضائع البورصة إلى النائب العام.
فلماذا انتهى استجواب كمال أحمد
إلى الانتقال لجدول الأعمال وليس بطرح
الثقة بالحكومة ؟! أعتقد أن المجلس لم
يشأ طرح الثقة بالحكومة حتى تنتهي
من مهمتها وتعد على تلها
« أحمد رجب في نصف كلمة »

لغز العشرين نائباً الذين يساندون الفساد دائمًا ..

★ هل هم موجودون بالفعل أم انها مجرد خدعة برلمانية
يقوم بها د. سرور لإنقاذ المفسدين وإخراج الحكومة من أزماتها؟!



د. فتحي سرور

في حوار مع النائب السكندري كمال
أحمد ، حول استجوابه الأخير عن الفساد في
البورصة المصرية قال: إنه رأى خلال مناقشة
الاستجواب ، وعندما احتدم الهجوم على
الحكومة عدداً من الوزراء الذين لاعتلاقة لهم
بموضوع الاستجواب يشيرون إلى د. فتحي
سرور رئيس المجلس بغلق باب المناقشة حوله
.. ولم يعد د. سرور حيلة وبمفاجأة أذهلت
الجميع كان الحل السحري الذي طالما
استخدمته المنصة لواد الاستجوابات القوية
قائلاً " وصلني الآن طلب موقع من ٢٠ عضواً
يطلبون بفتح باب المناقشة والانتقال لجدول
الأعمال ... الموافق على الطلب بتفضل برفع
يده .. وبالطبع كان القرار هو الموافقة ..

والغريب أن د. فتحي سرور كان قد
رفض اقتراح قدمه ٣٧ عضواً بسحب الثقة من
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ويرى ذلك
بأن سحب الثقة يتطلب موافقة ٤٦ عضواً ..
أي ما يعادل عشر أعضاء المجلس ، كما أنه
لم يعرض طلب آخر مقدم من ٣٧ عضواً
بتشكيل لجنة تقصي حقائق حول القضية ..
ولم يعرض كذلك الطلب المقدم من الأعضاء
بإحالة الوقائع إلى النائب العام بعد أن أبدى
مقدم الاستجواب استعداده لتحمل النتيجة
في حالة عدم ثبوت صحة الاتهامات التي
وردت في استجوابه .. وهو مايكشف حرص
الحكومة ورئيس المجلس على وأد
الاستجواب .. لكن الريح آتت بما لايشتهي
السفن ، وأعلن كمال أحمد أنه لن يتراجع
وأنه يصفته مواطناً مصرياً حريصاً على حماية

الاستجواب -، الشائعة بغرض بالغ واعتبروا
قرار الرئيس بمشابهة تفسير فتحي عن
طموحاتهم .. وحاولوا تسيان تشييلية
الحكومة ونوابها العشرين بالانتقال لجدول
الأعمال والتي حققت بعض أهدافها ، بنجاح
وزير الاقتصاد (من محاكمة علنية كان
النائب السكندري العائد من برلمان ١٩٧٩
سينسحب له على شاشات التلفزيون خاصة
وأن أحداً من المواطنين لم يمن نفسه بسحب
الثقة من الوزير مهما أحاطت به من تهم

وطنه عن الفساد سيقيم مآلديه من أوراق إلى
النائب العام للتحقيق فيها .
وفي محاولة ثانية لحماية الفساد وانتقاذ
الحكومة تم تسريب شائعة عن تحويل الرئيس
مبارك الأمر برمته للنائب العام .. وتلقى
جميع المواطنين - الذين كانوا قد تجاوبوا مع
كمال أحمد وصدمتهم الطريقة التي تم بها وأد

خالد الباشي

الفساد.

والغريب أن الشائعة كانت من القوة للحد الذي صدقها نواب المجلس، ودفع أبو العز الحريري نائب حزب التجمع المعارض، عندما اتصلت به ليساعدني في الوصول إلى النواب العشرين الذين ساندوا الفساد في البورصة، وقدموا طلب الانتقال لجدول الأعمال، أن يؤكد لي " أن قرار الرئيس بتحويل الأمر برمته إلى النائب العام هو بمثابة عدم اعتماد بقرار الأغلبية والأعضاء العشرين الذين قدموا طلب الانتقال لجدول الأعمال .. وأوضح .. الحريري أن " طلب الانتقال يعني أن الاستجواب يصلح ولم يستوف الشروط القانونية، أو أنه غير موضوعي، ولكن قرار الرئيس بأخالة القضية للنائب العام يعني أن قرار الأغلبية، الذي وافقت عليه غير صحيح، وأنهم جاملوا الحكومة.."

وبعد أكثر من أسبوع من سران الشائعة جاء النفي الحكومي لها في صورة خبر صغير نشرته الأهرام .. وفي تحد صارخ لطموحات الرأي العام الذي ظنت الحكومة أنها قد خدعته .. وفي مساندة واضحة للفساد أعلن كمال الشاذلي أن الحكومة لم تحول استجواب كمال أحمد على الفساد في البورصة للنائب العام " وأضاف في بجاعة زائدة وصف ليس له ما يبرره " وأنها لن تحوله .. وللمرة الثانية تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن .. وبعد كمال أحمد التأكيد أنه سيستغل حقه كمواطن مصري شريف يخشى على مصالح وطنه ويتقدم بما لديه من مستندات دامغة على الفساد في البورصة كإلزام للنائب العام للتحقيق فيها ..

ولم تجد الحكومة أمام تصليب كمال أحمد وصلابته ووضوح وقائع الفساد الواردة في استجوابه إلا التضييع .. وعلى طريقة المثل الشعبي القائل " إن جالك المصعب إعمله جوده " أمر د. حافظ عبيد وفي اليوم التالي لتصريحات كمال الشاذلي بتحويل الأمر برمته إلى النائب العام للتحقيق فيه .. ولكنه في تصرف غريب سمح لرئيس البورصة د. سامح الترحمان بالسفر للخارج لحضور مؤتمر في ألمانيا .. وهو ما اعتبرته الصحافة - متأثرة بوقائع هروب رجال الأعمال المشكورة - إشارة ضمنية من رئيس الوزراء لرئيس البورصة بالهروب .. ولكن الترحمان عاد بعد ضغوط حكومية يرد على توفعات الصحف .. وبالفعل بدأت وقائع التحقيق في البلاغ في سرية بعد أن أصدر



كمال أحمد

د. محيي الدين الغريب
انقذه النواب بنفس
الطريقة من تهم فساد
قيمتها ٢٠ مليار جنيه
ويتم محاكمته حالياً في
فضيحة جمارك بـ ٢٨
مليون جنيه !

النائب العام قراراً بخطر النشر في القضية حفاظاً على حركة الأسهم في البورصة حتى لا تتعرض للانهار.
وبعيداً عن القضية، والتي مازالت وقائعها قيد التحقيق يبقى سؤال هام لا بد من التوقف أمامه خاصة في ظل الآمال المتزايدة

بانتخابات أكثر نزاهة في الدورات القادمة مع التسرع في تطبيق الرقم القومي وفي ظل الإشراف القضائي " المنقوص .. والسؤال هو من هم هؤلاء النواب العشرين الذين باعوا مصالح ناخبهم واتفقهم الضمني معهم .. وتفرغوا للتستمر على الفساد ومساندته بدلاً من دورهم المستفروض الذي انتخبهم المواطنون من أجله وهو مجازيته؟

ولماذا خان هؤلاء النواب الأمانة الموكلة لهم والعهدة التي قطعوها على أنفسهم؟ وماهي حجم الاستفادة التي تستعد عليهم نظير هذه الخدمات التي يحرصون على تقديمها للفساد والمفسدين سواء في البورصة أو في غيرها؟

طوال أكثر من يومين -قبل صدور المضيئة التي خلت من أسماهم - وبمساعدة ثلاثة من أعضاء مجلس الشعب الأقرباء، هم كمال أحمد صاحب الاستجواب ونائب التجمع أبو العز الحريري والهدري فرغلي حارثا الحصول على أسماء هؤلاء النواب، لمناقشتهم حول أسباب تقديمهم لطالب الانتقال إلى جدول الأعمال، حتى يعترف الناخبون الذين أختارهم حقيقة من يمثلونهم في مجلس الشعب لكن كل جهودنا باءت بالفشل وتعمقت حول صخرة التعتيم الغريب المفروض حولهم. لا تعرف لماذا؟!

حاول كمال أحمد طوال اليومين سواء عبر أسامة السجل أو من خلال بعض العاملين به .. ولكن جهود النائب الذي نجح في كشف حقيقة الفساد في البورصة باءت بالفشل أمام التعتيم الغريب على أسماء النواب العشرين. وبعد تأكيدات عدلى بأنه سيحصل على قائمة بأسمائهم فرجئت د. كمال أحمد بعد أن أزهقت مشاغله والبحث عن الأسماء يقول لي " أخويا أنا معرفتش أوصل لهم .. وأضاف كمال أحمد " أن هؤلاء النواب العشرين نواب خانوا الشعب ووقعوا إلى جانب الفساد وتستعروا عليه فلابد أن يستمر عليهم، وحسبنا الله ونعم الوكيل .. ولكن يبقى سؤال في أليس من حق النائب الذي أرفع نفسه لتجمع المستندة وتقديم استجواب بقوة استجواب كمال أحمد معرفة النواب الذين أجهضوا استجوابه .. أم أن في الأمر سر؟!!

ومثلما فعل كمال أحمد حاول نائب التجمع أبو العز الحريري ولكنه لم يصل إلى شيء وبعد انكشاف لعبة شائعة تحويل الرئيس للموضوع إلى النائب العام أبو العز الحريري « أن ما حدث بداية من تقديم الطلب وحتى

الموافقة عليه لا يعدو كونه مجرد تمثيلية للتستر على الفساد وعدم إحراج الحكومة».

أما البدرى فرغلي فيقبل القيام بأية محاولات فقد أكد لي أن الأمر لن يخرج عن كونه تمثيلية وأنه لا يوجد أية طلبات من الأساس، وأن د. سرور يتسرع بفعل ذلك عندما يشعر أن الخناق قد ضاق على الحكومة، معتمداً على أن أحداً لن يسأل من هم العشرين عضواً الذين قدموا الطلب؛ وحتى لو سأل أحد عنهم فهناك ٤٠٠ عضو آخرين مستعدين لفعل أي شيء لإنقاذ الحكومة وإرضائها، حتى ولو جاء ذلك ضد مصالح ناخبينهم وضد مصالح الوطن والمواطنين.. وجميعهم مستعدون لأن يتقدموا بطلبات مماثلة لإسكات أي باحث عن الحقيقة..».

ورغم منطقية كلام البدرى فرغلي خصوصاً في ظل التعميم على أسماء العشرين عضواً الذين ساندوا الفساد في البورصة، وتقدموا بالطلب ورغم أن المضبطة خلت من أسماهم فإن نائباً -رفض ذكر اسمه- نقى كلام البدرى مؤكداً أن «زعيم الأغلبية في الاستجابات القوية يأتي إلى جلسة مجلس الشعب ومعه طلب موقع.. ويجاهز في جيبه لاستخدامه وقت الحاجة إليه.. أما في الاستجابات العادية والتي لا تحسب لها الحكومة فاذا حدث وجدت الحكومة نفسها «مزنوقة» فإن زعيم الأغلبية يقوم بتصير ورقة بين أي عشرين عضواً من الأعضاء السجوديين بالجلسة للتوقيع عليها وطلب الانتقال لجدول الأعمال».

وللوقوف على حقيقة كلام العضو الأخير ومدى صحة كلام البدرى فرغلي كان لا بد من العودة إلى مضابط مجلس الشعب الخاصة باستجواب كمال أحمد- والتي لم تكن قد صدرت وقتها- لتكشف أن المضبطة رصدت أي شيء وكل شيء حدث خلال الجلسة من تدخلات رئيس المجلس والتي غالباً ما كانت تأتي لتخفيف حدة الهجوم على الحكومة، وحتى المقاطعات التافهة على مقدم الاستجواب والتي كانت قليلة خلال استجواب كمال أحمد نظراً لسخوته وقوة المستندات التي تؤكد صحة الاتهامات الواردة فيه.. وهكذا فإن هذه المقاطعات كادت أن تقتصر على مقاطعات وزير الاقتصاد والتي ظل صامتا طوال الجلسة ولم يجد فرصة للرد على كمال أحمد إلا عندما أراد أن يذكر أسماء عدد من العاملين في البورصة الذين يحصلون على مرتبات مبالغ فيها لا تناسب أعمارهم



عاطف عبيد .. التحصيل للثائب العام

الاستجابات التي نالت من الحكومة وتمكنت من تعرية المفسدين فيها؟ وهو ما يطرح العديد من التساؤلات الأخرى إذا ثبت أنها ظاهرة عامة؟

وبالعودة لمضابط مجلس الشعب خلال الدورة الماضية لمعرفة ما تم مع عدد من الاستجابات التي أخرجت الحكومة ونالت منها ولم تجد أمامها حلاً للخروج من المأزق إلا استخدام حيلة الطلب الموقر بالانتقال لجدول الأعمال.. واجعنا ثلاثة استجابات للبدرى فرغلي أولها استجوابه الموجه لرئيس الوزراء، ووزير المالية السابق محيي الدين الفريبي والذي تم تحويله مؤخراً إلى النيابة بتهم فساد تتعلق بشجارات ارتكبها أثناء عمله كرئيس لهيئة الاستثمار ثم كوزير للمالية.

ومؤهلاتهم، بخرد الوزير والذي لم يجد فرصة للرد قبلها قائلًا «لا دول ولا داس».. وكان بقية أفراد الشعب من أولاد البطة السوداء مثلاً.

ورغم التفاصيل التي وردت بالمضابط ورغم نفاة بعضها فإن المضبطة خلت من الأهم وهو أسماء العشرين نائباً الذين قدموا طلب الانتقال لجدول الأعمال أو حتى الأسم الأول في الطلب.. وهو ما يطرح مجموعة من التساؤلات حول سبب هذا الإصرار على إخفاء أسماهم وهويتهم سواء في المضبطة أو غير أمانة المجلس؟ وهل هي محاولة لرد الجميل إليهم بعد أن تسبوا على فساد الحكومة فقررت الأغلبية المساندة لها التستر عليهم.. وهل ما حدث اقتصر على استجواب كمال أحمد أم أنها طريقة ثابتة للتعامل مع بقية

وهي: استجوابا البدرى فرغلى أيضا الموجهان إلى وزيرى الشفافة والخارجية واستجواب وأفت سيف الموجه لوزير الاسكان والمرافق والمجمعات العمرانية ، واستجواب محمد عبد العزيز شعبان لوزير التأمينات الاجتماعية . ولنتكشف أن الاستجوابات الأربعة تم اجهاضها بنفس الطريقة والتي تبدأ بعبارة رئيس المجلس الشهيرة: «جائنى الآن طلب موضوع من ...» عـضـو يـغـلق باب المناقشة والانتقال لجداول الأعمال « وحتى إعلان موافقة النواب على الطلب.

ولكن المشير في الأمر أن ما حدث مع استجواب كمال أحمد تكرر أيضا مع الاستجوابات الخمسة ، حيث لم يرد بالمضبطة اسم أى عضو من مقدمى طلبات الانتقال لجداول الأعمال ومساندة الفساد رغم أن الطلب تكرر مع غالبية هذه الاستجوابات ، وفى أوقات مدروسة لإنقاذ الحكومة ووزرائها .. أو ربما يكون ذلك هو السبب الحقيقى للتشر على هؤلاء النواب.

ولكن يبقى سؤال أخير تطرحه الطريقة الصربية التي يتم التعامل بها مع أسماء مقدمى هذه الطلبات وكأنها من الأسرار العسكرية أو الحربية ، وهو هل هذه الطلبات مسبوقة بالفعل وهل هناك نواب يتقدمون بها حقيقة؟ أم أن د. سرور -كما قال البدرى فرغلى- يلجأ إلى هذه الحيلة فى الوقت المناسب لإنقاذ المفسدين وإخراج الحكومة من المأزق التى تتعرض لها؟

إذا لم يكن الأمر كذلك فمن هم النواب العشرون الذين تقدموا بطلب الانتقال لجداول الأعمال فى استجواب كمال أحمد ، وساندوا الفساد فى البورصة .. خاصة وأن ما يقومون به أن كانوا موجودين فعليا يؤدي إلى إفراغ المجلس من دوره الرقائى والتشريعى .. فضلا عن أن تحصيل مستندات هذه الاستجوابات إلى النائب العام كما حدث مع استجوابى البورصة ووزير المالية بما يشترط عليه من احتمالات صدور أحكام بمعصتها وإدانة المسئولين يضع المجلس فى حرج شديد ، ويؤكد الحقيقة السائدة عن أنه مجرد ديكور لإكمال الصورة الديمقراطية، وأنه غير قادر على اتخاذ قرار ضد مصلحة الحكومة مهما كان حجم الفساد .



البدرى فرغلى .. السائلة مجرد تمثيلية

قراره الصريب باختياره وزيراً للمالية فى حكومة د. الجنزورى !!
ومثلما فعلنا مع استجواب البدرى لوزير المالية فقد راجعنا أربعة استجوابات أخرى

أبو العز الحريز



ولعل المشير للدهشة والأسى أيضا أن الوزير الذى تم تحويله للمحاكمة مؤخرًا فى فضيحة جمارك بـ ٢٨ مليون جنيه نجا من استجواب البدرى فرغلى على طريقة طلب الانتقال لجداول الأعمال الصربية رغم أن تهمة واحدة من الاتهامات التى وجهها البدرى

فرغلى له والمتعلقة بقرار محبى الدين الغربى برصفه وتيساً لهيئة الاستثمار والخاص بتخصيص كل أراضى شرق القاهرة لجمعية لسيدة الأعمال الشهيرة منى الشافعى بلغت قيمة المخالفات فيها ٢٠ مليار جنيه .. فخلال الاستجواب كشف البدرى فرغلى أن العقد بتخصيص الأرض لمنى الشافعى مهد الطريق لها أن تعلن عن بيع الأراضى لشركات أجنبية !! دون أن يدري المسئولون المصريون كباراً أو صغاراً شيئاً عن هذا البيع .. وبعد أن انفجرت الفضيحة اكتشفت الحكومة بالغا التخصيص الذى تم منحه لسيدة واحدة مقابل تمويل قدره ٢٠ مليار جنيه !! لم تدفعها منى الشافعى ولكنها وعدت بتسديدها من البنوك الأجنبية.

واكتشفت الحكومة بالغا التخصيص ولجأت إلى حيلة العشرين عضواً حتى لا تجيب عن تساؤلات البدرى والرأى العام عن ملاهيـات التخصيص ، خاصة وأن الغرب حصل على مكافأة بعد

مهازل مأساوية في السياسة الزراعية



* حجم المشكلة
هناك ٥ ملايين طفل عامل في مصر
بنسبة ٢٠٪ من مجسموع الأطفال
المصريين. (د. هدي بدران رئيس جمعية المرأة
الجديدة - جريدة القاهرة في ٢٩/٥/٢٠٠١).
٨٥٪ من الطفولة العاملة في مصر تعمل
في الريف .

(د. هلا، مصطفى-الجيبير أول بالمركز
القومي للبحوث- جريدة التعاون
في ١٤/٤/٢٠٠١).

* وصلت نسبة التسرب من التعليم
الابتدائي إلى حوالي ٣٠ ألف طفل سنويا
بالإضافة إلى ١٠٠ ألف طفل لا يتقدمون
للمدرسة كل عام.
(من تقرير الحطة القومية لمحور الأمية في
مصر ٩٠/ ١٩٩٩).

* ٥٥٪ من أطفال الريف ، يعانون من
نقص كرات الدم الحمراء (الأنيميا) ، و ٤٠٪
منهم مصابون بالأمراض الناتجة من نقص
السعرات الحرارية والبروتين.
(من تقرير للجنة الخدمات بمجلس
الشورى - ١٩٩٣).

* حل القضية:

الحكومات العديدة - غير الذكية
كحكومتنا- تسعى (أيا كان توجهها
السياسي أو الاقتصادي) ، إلى محاولة انتقاذ
أطفالها- فهم المستقبل القريب لأوطانهم، إن
لم يكن بحلول جذرية للقضاء على الأوضاع

بالصحف اليومية ، نشر يوم ٣١/٥/٢٠٠١ ،
وتضمن إصابة ١٠ أطفال من قرية محلة
مسيير مركز قطور غربية ، بتسمم حاد إثر
استنشاقهم للمبيدات الزراعية أثناء عملهم
في رش محصول الفصول الصويا بزازار
(الرضا) التابعة لوزارة الزراعة.

ولم يكن هذا أول حادث يصيب فيه
أطفال الفلاحين الفقراء - الذين يعملون في
سنى طفولتهم بالتراحيل - بالتسمم أو الفرق
أو الوفاة ، نتيجة ظروف العمل الشاقة
وشديدة السوء - التي يعملون من خلالها
لمساعدة أسرهم على تحمل أعباء المعيشة
ولقد تشرنا في «اليسار» - وخاصة في
العدد ٩٣ و ١٠٧ - الكثير من تفاصيل هذه
المآسي التي راح ضحيتها المئات من بنات
وأطفال الفلاحين استشهد في أحداها فقط-
في قرية سان الحجر - ٣٣ زهرة غضة وأصيب
أكثر من ٧٠ .

في هذه الأثناء - وبالذقة في منتصف
أبريل من هذا العام - طالبت لجنة «وشتون
حقوق الإنسان والمسائل الاجتماعية
والإنسانية» الدولية التابعة لمنظمة حقوق
الإنسان ، الحكومة المصرية بإيقاف تشغيل
الأطفال المصريين في أعمال الزراعة.. وكيف
تصرفت حكومتنا «المدقة»! ، ويتضح ذلك
من عرض الحاور الثلاثة للقضية:

عريان نصيف

فكرت ثم التفت الصديق الأستاذ حسين
عبد الرزاق رئيس تحرير «اليسار» بأن يكون
الموضوع الفلاحي الذي أشرف بتقديده لعدد
شهر يوليو ، خفيفا بعض الشيء ، طبعاً ليس
في إطار «ما أحلاه عيشة الفلاح»! ، ولكن
كنجميع لبعض الطرائف في مجال السياسة
الزراعية وما أكثرها (ولعلنا ما زلنا نضحك
على الحل الذي قدمه هـ. حسن خضر وزير
التسمين والرئيس السابق لبنك التنمية
والائتمان الزراعي ، لاتصاع الفجوة القصية
«بشراء» أراض زراعية في كندا ، وتجهيز
فلاحي مصر إلى هناك لزراعة تلك الأراضي
قصها!!) ، وكفى القراء الأعزاء - في شهر
يوليو- بجانب شدة الحرارة ، ما يلهب قلوبهم
عما يقرأوه أو يشاهدوه تلفزيونياً من مجازر
المخطط الصهيوني الأمريكي على الشعب
الفلسطيني المناضل ، وكفاهم تزايد الهجوم
بفضل الملاحقات الحكومية الأخيرة لهم .. من
ضريبة المبيعات ، والتحويل العقاري وتمكين
الشركات الأمريكية ومتعددة الجنسية من
السيطرة على سوق الدواء في مصر .

... وليستى ما فكرت في ذلك ، ولبت
رئيس التحرير لم يفتن.

فكل ما توقعته أن يكون «أطروفة» ، ما
هو - في حقيقته- سوى مأساة حقيقية .

دما أطفال الفلاحين

و«مدقة» الحكومة المصرية

خير صغير في ذيل صفحات الحوادث



د. يوسف والي: التطبيع
في الزراعة حتى النهاية

من جانب اللواء مصطفى عبد القادر نجده
فلاح مصر.

ولكننا من الصعب أن نصمت أصمام
تصريحات سيادته المنشورة في أهرام
٢٠٠١/٥/٢٤ والتي تتضمن أن «قافلة
الخير» ستوجه إلى قرية بحر البقر بمحافظة
الشرقية لمسح الفئتان المستهدف تقديم
المساعدات اللازمة لهن!!..
.. عفوا سيادة اللواء..

لماذا كان البعض قد نسي- أو تناسى-
«بحر البقر» ، فشعبنا لا يمكن له أن ينسى
أن المصد من الزهر البرشة- من أطفال
مدرسة هذه القرية -قد قدموا دما دمهم الطاهرة
وأرواحهم الغالية- يوم ٨ أبريل ١٩٧٠ -خدا-
لوطنهم ، في مواجهة الغدر الصهيوني الذي
حاول -بخسة- الانتقام من خسائره على جبهة
قناة السويس في حرب الاستنزاف البطولية
التي شنها المصريون إعدادا ونهشيدا ليوم
النصر، فقامت قواته باستخدام الطائرات
الأمريكية الغازية ، بقصف مدرسة بحر البقر
الابتدائية ، حيث امتزجت دما وأشلاء
الأطفال الأبرياء بأوراق كتسهم وكراساتهم
بالورود المزروعة في فناء مدرستهم لتشكيل
لوحة إنسانية مؤسسية ، لكنها جميلة ونبيلة
إذ تؤكد أصرار شعب مصر على التضحية
-مهما كان ثمنها- في سبيل انتصاره على
الصهيونية النازية والامبريالية الأمريكية.
.. هذه هي قرية «بحر البقر» يا سيادة
اللواء ، التي توجب على أي حكومة تحترم
تاريخ وطنها وتضال شعبها ، أن تجعل منها

٥ ملايين طفل يعملون في مصر بنسبة ٢٠٪ من مجموع الأطفال المصريين

الاقتصادية المتردية التي دفعت الأسر إلى
التضحية بأبنائهم والقذف بهم في سوق
العمالة الشاقة ، فعلى الأقل بالرقابة على
عمالة الأطفال وتوقيع ما أمكن من الأوضاع
الأفضل -قانونيا وماديا- لعملهم.
أما حكومتنا .. ففلاتها شديدة الذكاء
والفهم والحداثة، فكان لها موقف آخر، فهي
من ناحية ، لا تريد أن تحصل هجم منظمات
حقوق الإنسان (الأمريكية أو الوطنية وليس
المحلية بطبيعة الحال!) ، وهي من ناحية أخرى
لا يمكن لها أن تغير من سياساتها التي أدت
إلى إفقار الفلاحين واضطرابهم إلى تشغيل
أطفالهم.

فقامت -بمهارة- بتشغيلها في نفسها-
بلعبة «الثلاث وقات» ، ولكنها -أيضا- لعدة
ذكاها-اختزلتها في «ورقتين فقط:

١- أصدر د. يوسف والي- في ٢٠٠١/٤/٢٠ -
قرارا وزاريا ، يقضى بالغاء
القرار الوزاري الصادر عام ١٩٦٥ ، والخاص
بتشغيل أطفال المدارس في عملية المقاومة
البيدوية لعدو ورق القطن . (دون أي إشارة
للموقف من الأطفال الذين تركوا التعليم) أو
حتى لأطفال المدارس ولكن في مجالات
العمل الزراعي الشاق والأخرى) .. ذكاء!!

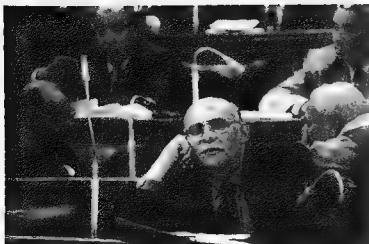
٢- تصدى السيد / أحمد العماوي رئيس
الوفد المصري في مؤتمر منظمة العمل الدولية
بجنيف -في ٢٠٠١/٩/٢٠ -لاصدار قرار أو
توصية بمنع تشغيل الأطفال في الأعمال
الزراعية.

مستفيدا من وقوف غالبية ممثلي الدول
النامية والفقرية معه في مواجهة هذه التوصية
كسحق يراد به باطل لصالح الدول الغنية
والشركات العالمية في مجال التجارة الدولية،
مؤكدًا أمام المؤتمر -وهو عامل التسريح الوافد
من الريف قبل أن يكون زيرا- وعضوا يجلس
الشعوري- أن: «آلاف الأطفال في الريف
المصري يعملون في الأعمال الزراعية ويحققون
عائدا جيدا لهم ولأسرهم دون أن يتأثر بذلك
انتظامهم في الدراسة ودون أن يتعرصوا لأي
مخطر صحية!! .. حقائق!!

.. وستواصل -في ظل هذه الحكومة
ومشيلاتها -إفقار الفلاحين، وإهدار طفولة
وحياة أبنائهم ، ولكن ما قيمة ذلك نجده
«حماقة» الحكومة التي ضحكت على
منظمات حقوق الإنسان .. حتى لو كانت
ضحكاتها ملوثة بدما أطفال الفلاحين.

.. تواصل مع دما وشهدا
أطفال الريف المصري..
تبرعوا يا محسنون لبحر البقر
انتقدنا في العام الماضي منهج السيد

**تراجع دور التفاؤيات
في السنوات
الأخيرة.. واتخذت
فاعليتها في مجال
خدمة الإنتاج
الزراعي في
منتصف السبعينيات**



أحمد المصاوي

أم أنها حكاية «الحماة وامرأة ابنها وورث العيش»!!

موقف الفلاحين

هو الأولي بالرصد والتقدير كنت على وشك أن أنهي هذه المهازيل المسايمة ، بموقف شديد السوداوية في مجال السياسة الزراعية المصرية.

فعلى الرغم من توافر وشراة العدوان الصهيوني المدموم أمريكيا ، على الشعب الفلسطيني المناضل من أجل حقه في الحرية الحمية.

وعلى الرغم من تهديد العدو الصهيوني -بشكل مباشر ومعلن- بالعدوان على سوريا ولبنان الشقيقتين.

وعلى الرغم من إصابة عشرينات المصريين- في رفح المصرية- بالرصاص الاسرائيلي.

وفي نفس الأسبوع الذي استخدمت فيه إسرائيل في عدوانها «أف ١٥ ، أف ١٦ ».

وقف الدكتور يوسف والي- نائب رئيس وزراء مصر ووزير زراعتها وأمين عام الحزب الحاكم لها ، بالدفاع عن استمرار سياسة التطبيع الزراعي ، في مجلس الشعب.

.. بالتأكيد ، ليس هناك ما يمكن قوله في هذا الشأن.

.. وبالتأكيد أيضا ، فليست هذه هي الحاقلة الصحيحة لهذا المقال.

أما الواقع الحقيقي الواجب إنهاؤه هذا الموضوع به دون مهالز أو مأس.

فهو موقف فلاحى مصر وهم يتسابقون وسط كل قوى الشعب ليقدموا -برغبة بل وفرحة حقيقية- الكميات الكبيرة من قوت أنبائهم من المحاصيل والسلع الغذائية لتقاول دعم الانتفاضة.

وهو الدعم الكبير -ماديا وسياسيا- الذى قدمه الاتحاد التعاونى الزراعى المصرى إلى فلاحى -رأبنا- فلسطين الباسلة.

قربة نموذجية ومزارا وطنيا كرمز للتضحية والصمود ، وليس التي تجمع لها التبرعات من الباشاوات الجدد وأعضاء حزب الحكومة وتقدمها لأبنائها في «زقة» نهيل التراب على ذكرى شهدائها الأبرار.

التعاونيات والحماة وكمال الشاذلى

من أطراف الأشغال العامة المحمية ، ذلك المثل الذى يقال على لسان الحماة التي تحرم زوجة ابنها من رغيف الخبز ولكنها تتظاهر بعدم حرمانها منه ، إذ تقول «صحيح ما تكسرى ، ومكسرى ما تأكلى ، وكللى لما تشعبي يا مرات ابنى»!!

..والسيد كمال الشاذلى -عضو مجلس الشعب في كل العهود- مما أن تشار في المجلس قضية يتضخ منها معاناة الفلاحين وإهدار مصالحهم ، ويتجاسر أحد النواب باقتراح أن يكون للفلاحين نقاباتهم التي تدافع عنهم-كفافي فئات وطوائف الشعب -حتى يتصدى له السيد الشاذلى -بكل العنف البرفاني «والشدة النيابية -مؤكدا له أن الفلاحين ليسوا في احتياج إلى نقابات فالحكمة التعاونية الزراعية هي- كمن أخر تأكيد لسيادته في هذا المجال في جلسة ٢٠٠١/١/٤ - «المنظمات الشعبية الديمقراطية التشريعية التي تدافع عن الفلاحين وتعمل عن مصالحهم».

وهذا الكلام عن الحركة التعاونية الزراعية يسعدنا ويسعد كل فلاح مصرى.

.. ولكن ما موقف الحكومة- والسيد /الشاذلى- من هذه المنظمات الشعبية

والديمقراطية .. إلخ؟

«أخذ دور التعاونيات الزراعية في التناقص خلال السنوات الأخيرة ، وانخفضت فاعليتها في مجال خدمة الانتاج الزراعى في منتصف السبعينيات ، حيث تولى معظم مهامها ومسيرياتها بنك التنمية والائتمان الزراعى من خلال بنوك القرى المنتشرة في سائر مناطق الجمهورية . ومنذ هذا التاريخ ما زالت التعاونيات الزراعية في مرحلة الانكماش على الرغم من أهميتها وضرورتها في توفير مستلزمات الانتاج الزراعى لأعضائها وتسويق منتجاتهم الزراعية ، والنهوض بالانتاج وتحسين صفاته ».

.. ليس لنا شرف كتابة العبارة السابقة الدقيقة ، ولكنها من نص تقرير «الأمن الغذائي» الصادر عن لجنة الزراعة والرى بمجلس الشورى عام ٢٠٠٠ ، ومن الصفحة رقم ٥٩.

أما الجمعية العمومية للاتحاد التعاونى الزراعى - في دورة انعقادها الأخيرة في ١٥ يناير من هذا العام - فهي تدبّر موقف

الحكومة من الحركة التعاونية الزراعية ، محددة هذا الموقف -فى القرار رقم ١٦) في المجال الداخلى- بأنه «تخلى من الدولة عن دعم ومساندة التعاونيات الزراعية ، وعدم تحديد دور واضح ومحدد لها- في إطار خطة الدولة.

وتكرار أعمالها في بيانات السادة رؤساء الحكومات أمام مجلس الشعب ، علاوة على عدم اتاحة الفرصة للتعاونيات بمختلف مستوياتها للمشاركة في اللجان الحكومية المختصة برسم السياسات الزراعية والبرامج الاقتصادية والزراعية المرتبطة بنشاطاتها ».

« أما الاعلاى التعاونى الكبير محمد رشاد ، فيسبّر صورة مؤلعة لواقع تعامل الحكومة مع التعاونيات الزراعية في مجال المشاركة في عملية تسويق المحاصيل الزراعية التى هو- كما يقول بحق الأستاذ رشاد من بديهيات التطبيق التعاونى.

فيقول في تعليق له في جريدة التعاون يوم ٢٠٠١/٦/٥ «لقد عشت الموسم الماضى أزمة جمعية القطن وجميعيات المحاصيل الحقلية والموقف الصعب لأعضاء مجلس الإدارة . لقد وصلوا إلى مرحلة التسول لأخذ دور للتعاونيات في تسويق المحصول».

وينهى كلمته بما يجب على الجميع ادراكه والدفاع عنه .. «فى ظل اقتصاديات السوق، لابد للتعاونيات أن تكافح من أجل تثبيت دورها في السوق بكل الوسائل الممكنة

.. بما يقاود الحركة التعاونية .. محمرا ، حتى لا يتكرى ما حدث في الموسم الماضى ، ولابد من الدفاع عن حقوق التعاونيات».

.. ترى هل للسيد كمال الشاذلى رأى يدعج هذا الواقع للحركة التعاونية الزراعية الذى أوصلتها إليه الحكومة الرشيدة وحزبها الهام؟ أم ما يزال يصغر على أن التعاونيات الزراعية قد أصبحت في هذا العهد السعيد «المنظمات الديمقراطية التي تعبر عن مصالح الفلاحين» ؟ .



الفجوة القمحية فى مصر

الدول توجيه معوناتها وتعاقداتها مباشرة للدول المستوردة لتحقيق الأثر الذي تهدف إليه وهو إقامة علاقات التنمية الاقتصادية والسياسية لها. يؤكد هذا ما جاء على لسان جاك هورنر أحد المتخصصين في السياسة الزراعية الأمريكية على طبيعة المساعدات الأمريكية في المجال الغذائى القمعى بشكل خاص بقوله ونحن نوزع القمح على الدول الأخرى -ليس على أساس مدى الاحتياج وإنما على أساس الاعتبارات التي قلبها السياسة الخارجية الأمريكية « هذا علاقة على ما تتضمنه الاتفاقيات من شروط كلها تصفية في صالح الجانب الأمريكى .

أيضا أثبتت الدراسات العلمية وكذا الواقع العملى أن اعتماد الدول المستوردة

المتقدمة في مجال إنتاج وتصدير القمح في مواجهة الدول المستوردة.

فمنذ الحرب العالمية الثانية بدأت الدول المتقدمة استخدام سلاح تصدير الغذاء للدول الفقيرة كظاهرة للضغط السياسى حتى أصبح استراتيجية مع بداية السبعينيات مما يؤكد هذا الزعم بأن الدول الرأسمالية المصدرة للقمح لاتوافق على المساهمة بمعوناتها الغذائية من أن تكون من خلال الوكالات والمنظمات الدولية المختصة ،حيث تكون هذه الوكالات الدولية أقل خضوعا لسيطرتها ، وتفضل هذه

بمعهم الغذاء من أهم القضايا التي تشغل فكر معظم دول العالم في الوقت الحاضر وتتميز بعض الدول المتقدمة بالسيادة في إنتاج وتصدير الغذاء على حين أن معظم الدول الفقيرة تعاني من عجز في توفير غذائها الضروري عامة والقمح على وجه الخصوص. فانتاج وتصدير القمح عالميا تتحكم فيه خمس دول رئيسية هي : الولايات المتحدة الأمريكية -كندا -فرنسا -استراليا- والأرجنتين.

ومن الحقائق التي لا تقبل التشكيك فيها أن المعونات والاتفاقيات الغذائية التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة وخاصة القمح تعتبر من العناصر الحاكمة والضاغطة بالنسبة للسياسات التي تتبعها الدول الرأسمالية

أحمد الحديتى

من أرقام وإحصائيات جميعها صادرة عن جهات رسمية حكومية الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاقتصاد - قطاع الشؤون الاقتصادية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي - الإدارة المركزية للرقابة على السلع والتسعير بوزارة التسعين - أيضا بيانات منظمة الأغذية والزراعة «الفاو»

وسوف نحاول من جانبنا أن نناقش مشكلة الفجوة القمحية ومن خلال ثلاثة محاور رئيسية المحور الأول إنتاجنا من القمح - المحور الثاني استهلاكنا من القمح والمحرك الثالث والأخير كيفية تضيق الفجوة القمحية والاقتراب من الاكتفاء الذاتي؟.

المحور الأول: إنتاجنا من القمح

يمثل القمح في مصر مكانة هامة من حيث المساحة بين المحاصيل الأربعة الكبار «القمح - الأرز - القطن» إذ تطورت مساحته نحو الزيادة بصورة ملحوظة على النحو الآتي:

في سنة ١٩٥٠ كانت مساحته ١,٥٧ مليون فدان وفي سنة ١٩٦٠ بلغت مساحته ١,٣٨ مليون فدان وفي سنة ١٩٧٠ بلغت مساحته ١,٣٠ مليون فدان وفي سنة ١٩٨٠ بلغت المساحة ١,٣٢ مليون فدان أما في سنة ١٩٩٠ فقفزت المساحة لتصل إلى ١,٥٦ مليون فدان، ثم تطورت هذه المساحة نحو الزيادة لتصل في سنة ١٩٩٥ إلى نحو ٢,٥٠ مليون فدان، وبلغت في نهاية التسعينيات ١٩٩٨ نحو ٢,٥١ مليون فدان.

والقمح محصول نشوى منافس دائم للبرسيم والفول، الأمر الذي يجعل مسوئته التوسع في زراعته محدودة فضلا عن حاجته لأرض خصبة ويزرع القمح في كل أنحاء أراضي الوادي والدلتا إذ تصل نسبة المساحة المزروعة بالقمح في الوجه البحري ٦٠٪ من المساحة القمحية، وفي الوجه القبلي ٤٠٪ الباقية ولقد حققت إنتاجية في الأونة الأخيرة زيادة ملحوظة إذ يصل متوسط إنتاجية الفدان ما يقرب من ١,٥٥ أردب، أي نحو ٢,٢٥ طن تقريبا، وإن جملة الإنتاج المحلي بلغ في سنة ١٩٩٢ نحو ٦,٦٨ مليون طن ليصل إنتاجه في سنة ١٩٩٨ إلى نحو ١٦ مليون طن.

وبالطبع ترجع هذه الزيادة في الانتاجية والإنتاج إلى الزيادة في المساحة المزروعة والتحسن في التكنولوجيا المتصلة في زراعة أصناف جديدة عالية الإنتاج - أيضا المعاملات الزراعية وخاصة التسميد - مكافحة الآفات والأمراض - إلخ وعلى الرغم من أهمية ما تحقق من زيادة الإنتاجية وجملة الإنتاج إلا



والأرز في الشمال ومجتمع الحضر وغذاءه الأساسي القمح والأرز لكن في السنوات الأخيرة بدأ توحيد المجتمع من جديد إذا أصبح القمح والأرز وبصورة متزايدة يملكان الغذاء الأساسي لكافة السكان سواء في الريف أو في الحضر حتى أصبحت قضية توفير رغيف الحبز قضية رئيسية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية. فمشكلة توفير رغيف الحبز نتيجة طبيعية لزيادة الطلب على القمح والدقيق من جهة وعجز الإنتاج المحلي من جهة أخرى بسبب الزيادة المظطربة في عدد السكان من ناحية ومحدودية الأرض الزراعية وحياء الري من ناحية أخرى.

كما أدى إلى الاعتماد على الواردات من القمح والدقيق لسد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك حتى أصبحت مصر في هذه الأونة الأخيرة تستورد ما يقرب من ٥٠٪ من استهلاكها من القمح والدقيق حتى آخر احصاء متاح وهو احصاء ١٩٩٨.

وهنا ننوه إلى أن الدراسة التي نحن بصدد عرض موجز لها في حدود ما تسمح به مساحة النشر مهمة في كونها تلقي الضوء على محصول القمح من ناحية إنتاجه وورادته في مصر للوقوف على حجم الفجوة القمحية التي تعاني منها - وأيضا محاولة تضيق هذه الفجوة والاقتراب من الاكتفاء الذاتي.

كما ننوه أيضا ما ورد في هذه الدراسة

للقمح على معونات الحبوب الغذائية يؤدي إلى زيادة مشكلة الغذاء وزيادة الفجوة لهذه الدول المستوردة على المدى الطويل وذلك نتيجة إهمال هذه الدول للتنمية الزراعية والانتاج المحلي لاعتمادها على الاستيراد حتى بعد توقف أو تخفيض الكميات المستوردة.

وفي مصر يعتبر القمح من أهم محاصيل الحبوب حيث يعتمد عليه السكان في غذائهم، إذ أن الدقيق المستخرج منه يصنع منه رغيف الحبز الذي لا يستغنى عنه أي فرد، هذا علاوة على المنتجات الأخرى. وتقوم الدولة سنويا باستيراد كميات كبيرة من القمح والدقيق لسد العجز والتغلب على الإنتاج المحلي والاحتياجات منه.

ومصر قديما ومنذ العصر الحجري الحديث زرعت عدة أنواع من القمح ورد ذكرها في أوراق البردي، كما كان المصريون القدماء يقيمون للقمح أعيادا رائعة في موسم الحصاد بين مظاهر القبطية والسور ويطعمونه قربانا للاله، وكانوا يعتقدون أن الآلهة أبزيس هي التي اكتشفته ناميا بحالة برية وصنعت منه الحبز.

كما أن أوزيريس هو الذي علم المصريين زراعة البساتين لذلك اعتبرا سناهل القمح مقدسة. والتاريخ المصري القديم يحدتنا أيضا على أنه وقبل عشرين قرنا من الزمان وفي إحدى صفحات كتاب «في طبيعة الآلهة» وأيام إله كان مصر سلة خبز العالم جاءت الحكمة المشهورة حتى وقتنا الحاضر والتي تقول «من يملك زاده يملك قدره» وبقول هذا التاريخ بعشرين قرنا أخرى قال تيمستس الثالث فارس السيف والذي كتب باسمه أول امبراطورية مصرية في التاريخ نفس الحكمة ولكن بكلمات هيرغليفية «حريه الانسان في كلدة عرق ساعده، ويعتد معظم الباحثين أن كلمة «قمح» الحالية أصلها الكلمة الهيرغليفية «قمح» والتي ذكرت في قوائم القران من عصر الدولة القبطية بل إن كلمة «قمح» وردت في بعض الترون القديمة.

على أية حال ظل القمح هو المحصول الغذائي الرئيسي من حيث المساحة والأهمية إلى أن بدى في إقامة مشاريع الري الكبرى والتحكم في مياه النيل بعد إنشاء الشرع والقناطر والسدود من ثم التوسع في زراعة الأرز والأذرة الشامية والأذرة الرفيعة. فمع نهاية القرن التاسع عشر وحتى ستينيات القرن العشرين حيث انفصل المجتمع المصري إلى مجتمعين مجتمع الريف وغذاءه الأساسي الأذرة الرفيعة في الجنوب والأذرة الشامية

• بدأت الدول المتقدمة منذ الحرب العالمية الثانية في استخدام

سلاح تصدير الغذاء للدول الفقيرة.. كسلاح للضغط السياسي

• تستورد مصر ما يزيد على ٦.٨٧ مليون طن قمح بقيمة ١٠.٧١ مليون دولار

الشعير الذي كان يمثل المكون الرئيسي لرغيف الخبز عندهم.

كما ترجع زيادة استهلاكنا من القمح والدقيق إلى ارتفاع متوسط استهلاك الفرد من القمح والدقيق. فمصر تعتبر من أعلى دول العالم في متوسط استهلاك الفرد للقمح والدقيق في الوقت الحاضر حيث يتزايد معدل الاستهلاك عاما بعد عام ففي سنة ١٩٩٠ كان متوسط استهلاك الفرد حوالي ١٨٣ كيلو جراما ليصل في سنة ١٩٩٥ إلى ٢٠٠ كيلو جرام ثم بواصل هذا المعدل لزيادة ليصل في سنة ١٩٩٨ إلى ٢٢٣ كيلو جراماً وهذا لا يعني أن معدة الإنسان المصري قد قُدت وكبرت حتى أصبحت تستوعب كل هذا الكم من الخبز. فرغم ارتفاع مستوى المعيشة نسبياً ويوجه عاه في الآونة الأخيرة وذلك بزيادة نصيب الفرد المصري من الأغذية الأخرى البديلة للقمح والخبز وكذا الأغذية الحيوانية، فعلى سبيل المثال تضاعف نصيب الفرد من البطاطس في الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٣ كما زاد نصيب الفرد من الفاكهة والخضروات بأكبر من ٤ أضعاف ومن السكر والدواجن والبيض ٣. مثالاً ومن الأرز واللحوم والأسماك بحوالي ٥/ خلال نفس الفترة. وكان من الطبيعي مع هذا التطور في المستوى المعيشي والنمط الاستهلاكي أن تتناقص متوسط نصيب الفرد من الخبز ولكنه تضاعف، وتجمع الدراسات المتخصصة في الغذاء على أن الاستهلاك الفعلي للفرد طبقاً لاحتياجاته الغذائية تتراوح من ٨٠-١٠٠ كيلو جرام سنوياً -وما يزيد عن ذلك فهو فائض يقدّر بنحو ٥٠/ من جملة الاستهلاك الحالي تقريباً.

المحور الثالث : كيفية تطبيق الفجوة القمحية والاقتراب من الاكتفاء الذاتي.

لكن تطبيق من حجم العجوة القمحية ويتقرب من الاكتفاء، الذاتي من القمح هذا الأمل العمى الذي لا يختلف عليه اثنان يجب أولاً إزالة العقبات والمعوقات التي تعترضه سواء بالنسبة لزيادة لإنتاجية والإنتاج أو برشد الاستهلاك ووقف نزيف القمح والمهدد التزايد، وذلك من خلال عدة سياسات وخطط وبرامج نوزعها في الآتي:

إلى ٦.٨٦ مليون طن. أي أكثر من ثلاثة أمثال الإنتاج المحلي في ذات العام. إذ كان متوسط ما يقض الفرد من القمح المنتج محلياً حوالي ٤٤ كيلو جرام أم من المستورد نحو ١٤٦ كيلو جرام بإجمالي معدل الاستهلاك السنوي ١٩٠ كيلو جرام وهكذا تزايدت الكميات التي تستوردها مصر سنة بعد سنة أخرى لتصل في سنة ١٩٩٨/٩٦ إلى نحو ٦.٨٧٠ مليون طن بقيمة تقديرة تقدر بنحو ١٠.٧١ مليون دولار.

نعود للسؤال مرة أخرى.. لماذا أصبحت مستوردين لهذه الكميات الهائلة من القمح والدقيق؟

ليست هناك شئمة حاجة إلى دراية بعلم الاقتصاد لتفسير هذه الظاهرة -فالظاهرة وأسبابها واضحة وشرح الشمس قريباً- الاستهلاك من القمح والدقيق ترجع أولاً إلى الزيادة المطردة في عدد السكان من جهة وفي التوزيع الجغرافي لهؤلاء السكان في ظل محدودية الأراضي الزراعية وسبائك الري من جهة أخرى «٧.٣ مليون فدان - ٥.٥ مليار متر مكعب من المياه» فإذا كان عدد السكان في مصر حالي يزداد سويلاً لا يقل عن ١.٥ مليون نسمة ليصل عدد السكان في حالي إلى ما يقرب من ٦٥ مليون نسمة وهذا معناه زيادة الطلب على القمح والدقيق لاحتاجة الخبز بما يقدر بنحو نصف مليون طن سنوياً لتجانية عدد الزيادة السكانية لسيونه أيضاً كان للتوزيع الجغرافي للسكان الأثر المباشر في زيادة الطلب على القمح والدقيق فلتدريجياً تزداد نسبة عدد السكان في الحضر من ١٧/ في سنة ١٩٠٧ لتصل إلى ٤٣/ في سنة ١٩٩٩ ثم تزايدت هذه النسبة لتصل إلى ٤٤/ في سنة ١٩٨٦ وستنمو عدد الزيادة سنة بعد أخرى لتصل إلى ٥٠/ في مصر سنة ١٩٩٩. وهذه الزيادة الملحوظة في عدد سكان الحضر على حساب عدد سكان القرى لانتقال كثر من سكان الريف إلى الحضر لدواعي اقتصادية واجتماعية كثيرة: معناه زيادة في استهلاك الرفيع المصنع من القمح حيث يخل محل الرفيع الريفي المصنع من الآلات أو الملحوظ بها. وتلك هي ظاهرة الغنى في نوع الحبوب المستهلكة -حتى اليوم اتجه أكثرهم إلى استهلاك القمح بدلاً من

أنه بظل أقل مما ينبغي بالمقارنة بانتاجية الفدان في الدول الأخرى فضلاً انتاجية الفدان في الهند تصل إلى ٤ أطنان وفي المكسيك أكثر من ذلك.

ماذا تعني هذه الأرقام ؟ تعني هذه الأرقام وباختصار لا يخل بالمقام أن انتاجنا من القمح سنوياً وحسب آخر الإحصاءات المتاحة يقدر بنحو ١.٦ مليون طن على حين أن استهلاكنا يقدر بنحو ١٢ مليون طن أي أن هناك عجزاً أو فرقاً بين الإنتاج والاستهلاك يقدر بنحو ٥.٩ مليون طن تقريباً يتم استيراده من الخارج بمعنى أن نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح في حدره ٥٠/ تقريباً.

المحور الثاني استهلاكنا من القمح

يمثل استهلاك القمح أهل السلع العدائية في بلادنا إذ يقدره القمح من ٥٠- /٧٠ من إجمالي نصيب الفرد من السلع الغذائية -ونحو ٤٥/ من نصيبه من البروتين الكلي- وحوالي ٦٦/ من جملة نصيب الفرد من البروتين النباتي ولذلك فقد أصبح استهلاك القمح وتزايد من أهم أسباب ارتفاع نصيب الفرد من السلع الغذائية والتي تقدر بنحو ٣٣.٠ سعر حراري

قد يتسبب من البعض كيف شأنت مشكلة ريادة استهلاكنا من القمح والدقيق بالنسبة له نتجته محلياً ؟ فالرجوع بالناظر إلى إحصاءاتنا نجد أن مصر كانت محزناً للقمح لدول العالم الخارجي. وكان يطلق عليها سلة الخير للعالم لتقديم فكانت تعد من الدول المصدرة للقمح للجزيرة العربية ومن قبلها إلى بربطة زروم فكيف انقلبت الأوضاع وأصبحت من شهر الدول عايلة في استيرادنا للقمح والدقيق، يأتي موقعه في المرتبة الثالثة بالنسبة لدول المستوردة للقمح والدقيق عالم. إذ ترتبه راد ناقص ما يقض الفرد من القمح المنتج محلياً الاعتماد على الاستيراد من الخارج وبصورة مستيرادية والتي بدأ في الواقع في أواخر الثلاثينيات بمتوسط سنوي ٥ آلاف طن. زاد في أوائل الأربعينيات إلى ٢٨.٣ ألف طن لتصل في سنة ١٩٥٤ إلى ٦٨ ألف طن. ثم تزايدت الكميات المستوردة لتصل في ١٩٨٣

(١١) زيادة الإنتاج وذلك بكل وسائل

ومكثت التوسع الأفقي، وفي حدوده القصوى وذلك بإضافة مساحات جديدة للرقعة الزراعية المزروعة بالقمح سواء داخل الأراضي القديمة بالوادي والدلتا وكذا الأراضي الساحلية أو إضافة مساحات جديدة في الأراضي الصحراوية. وهنا نتوه على أن الذين يعتقدون بأنه يمكن زراعة ملايين الأفدنة بمحصول القمح في الأراضي الصحراوية الجديدة هو اعتقاد لا يستند إلى أساس من الواقع العلمي والعلمي وإن كانت هناك إمكانيات للتوسع الأفقي في هذه الأراضي تكون في حدود الموارد المائية المتاحة.

(١٢) زيادة الإنتاجية من الوحدة الغلاتية

المزروعة بالقمح وذلك بكل طرق ووسائل التوسع الرأسى من خلال تطبيق حزمة من التوصيات الإرشادية الزراعية عن طريق استنباط أصناف جديدة من القمح عالية الإنتاج مبكرة النضج أصناف تتحمل الحرارة العالية والملوحة الزائدة، وعلى أن تقتصر عملية الإنتاج وتوزيع التقاوى على وزارة الزراعة وذلك للحد من الفوضى الضاربة في سوق التقاوى والبذور حيث تسرب للأسواق كثير من أصناف التقاوى والبذور الرديئة منخفضة الإنتاجية والتي تحمل الفلاح بقف حائراً بين عسرات الأضواء والتي تستهجن عسرات الشركات الخاصة التي لا يههها إلا الربح الكبير والسريع. مع إعطاء أهمية كبيرة بالعمليات الزراعية المختلفة كالزراعة في المواعيد المناسبة وإعداد وتجهيز الأرض للزراعة والرى والتسميد ومقاومة الحشائش والآفات والأمراض وذلك في إطار من المعايير الاقتصادية السليمة - أيضاً إدخال نظام الرى التكميلي في الأراضي الساحلية التي تعتمد على الأمطار (الساحل الشمالي - سيناء) حيث وجد أن مساحة القمح في الأراضي الجديدة الساحلية لا تتعدى ٥٪ من جملة المساحة المزروعة - أيضاً التوسع في برامج التدريب الإرشادية سواء للتربينين الزراعيين أو للمزارعين أنفسهم مع التركيز على توافر الرشدهم التخصص لمحصل القمح مع تطوير الحقول الإرشادية وإعطاء حوافز للمزارعين المتميزين.

(١٣) تحسين الحوافز السعري للمزارعين

وذلك من خلال زيادة أسعار توريده للمطاحن وشون بنك التسليف وتسهيل إجراءاتها وهذا العامل يعتبر من العوامل المؤثرة في تشجيع المزارعين على زراعة القمح وما يؤكد هذا الزعم الرجوع إلى الإحصائيات الخاصة بالكميات الموردة من المزارعين لمخازن وشون

المطاحن وبنك التسليف أذ لوحظ زيادة الكميات الموردة عندما زاد سعر التوريد خلال الفترة التي تزايدت في الأسعار من ٦٥ جنيهاً للاربد إلى ٧٥ جنيهه أ ثم من ٩٨ جنيهه للاربد سنة ١٩٩٢ إلى ١٠٢ جنيهه سنة ١٩٩٨ ذلك حتى تصبح زراعة القمح مجدية تحقق عائداً معقولاً بالمقارنة بالمحاصيل الأخرى المقابلة التي يمكن زراعتها. وكل الطلوب التي تتساوى الحكومة المصرية بين مزارعها المحليين وبين المزارع الأمريكي التي تشتري منه القمح. وما يجب ذكره أن الحكومة الأمريكية تقوم بدعم صادراتها من القمح بنحو ٢٥ - ٣٠ دولاراً للطن تشجيعاً للزراع كما أن الحكومة الفرنسية تقوم بنفس الدور لزراعتها من منتجى القمح.

(١٤) ترشيد الاستهلاك. وذلك بالتزول بمتوسط الاستهلاك السنوى للفرد من ٢٢٢ كيلو جراماً سنوياً حسب إحصاءات ١٩٩٨، وهذا الرقم أعلى بكثير من الاحتياجات الحقيقية إذ أن معدل الاستهلاك المعقول وحسب الظروف المعيشية للشعب المصرى يجب ألا يزيد عن ١٥٠ كيلوجراماً سنوياً للفرد ومن ثم فإن هذا الفرق والذي يقدر بنحو ٧٠ كيلو جرام للفرد يعادل في مجموعه نحو ٤٥ مليون طن لجموع السكان أى تقريبا نحو ٧٥٪ من الكميات التي نستوردها حالياً.

(٥) منع تسرب القمح والدقيق والمحيز إلى استخدامه في غير أغراضه الأدمية. حيث إن كميات كبيرة منه تنحى إلى تغذية الحيوانات والدواجن والأسماك أما في صورة قمع مجروش أو دقيق أو حتى في صورة خبز. وذلك بعمل التوعية اللازمة للمواطن بكافة وسائل الإعلام ومراقبة المزارع التي تستخدم القمح والدقيق كغذاء للحيوان أو الدواجن أو الأسماك.

(٦) العمل على تخفيض نسبة الفاقد والمهدر من القمح والدقيق والمحيز حيث قدرت نسبة الفاقد والمهدر من بداية (عمليات) الحصاد الدراس بما يقرب من ٨٪ - أما عمليات النقل والتخزين فيقدر الفاقد فيها بنحو ٥٪. أما عمليات الطحن وصناعة الخبز فالفاقد والمهدر فيها يصل إلى ١٢٪. وذلك يصعب القضاء عليه والمهدر - من بداية عمليات الحصاد والدراس والنقل والتخزين وصناعة الخبز وحتى وصوله إلى سائدة المستهلك ما يقرب من ٢٥٪ - وتعتبر في نظرها وقف هذا الهدر والفاقد أفضل وأسهل وأرخص الوسائل الواجب اتباعها لتخفيض وتقليل استهلاكنا من القمح والدقيق وذلك

بتطوير الوسائل البدائية المستخدمة في هذه العمليات. إذ إن تقليل حجم ونسبة هذا الفاقد يعنى زيادة المعرض من القمح والدقيق وبالتالي تقليل الطلب على القمح والدقيق المستورد وتضييق الفجوة القمحية بين الإنتاج والاستهلاك.

(٧) ضرورة رفع نسبة استخراج الدقيق الذي يستخدم في صناعة الخبز من ٨٢٪ إلى ٩٣٪ وقد شهد اعتراضات حول لون رغيف الخبز ولكن هذه الوسيلة وحدها توفر نحو ١٢٪ من كمية القمح والدقيق التي نستوردها - أيضاً أن معظم دول العالم وشعوب أوروبا بالذات تأكل نوعاً من الخبز المصنوع من دقيق القمح بكامل مكوناته.

(٨) العمل على تفسير تركيب ونمط الاستهلاك وذلك بتخفيض نسبة دقيق القمح وإضافة دقيق الأذرة في صناعة رغيف خبز مكون من ٧٥٪ دقيق قمح مضاف إليه ٢٥٪ من دقيق الأذرة. وهذا ما أخذت به وزارة التموين أخيراً، فإذا كان البعض يزعم بأن هذا النوع من الخبز قليل في قيمته الغذائية بالمقارنة بالرغيف المصنوع من دقيق القمح فقط فردنا على هذا الزعم بأن الشعب المصرى شعب مستهلك لكميات كبيرة من الفول والطحين والبقوليات الأخرى، وهذه الأغذية تكفى لتعويض النقص في البروتينات النباتية نتيجة إضافة دقيق الأذرة لرغيف الخبز (راجع في هذا الموضوع مقالنا بجريدة الأعالى العدد ٩٥٤ بتاريخ ١٢/٢/١٩٩٩ بعنوان الرغيف المحلول خبز الفقراء).

(٩) ضرورة توافر قاعدة بيانات متكاملة تتعلق بالإنتاج والتسويق بداية من إعداد وتجهيز الأرض للزراعة وحتى الحصاد والدراس والتخزين وتصنيع رغيف الخبز والعجائن الأخرى المرجوع إليها.

(١٠) إدخال الميكنة الحديثة سواء في العمليات الزراعية أو عمليات النقل والتخزين وصناعة الخبز.

(١١) العمل على تحجيم الآثار السلبية التي قد تصاحب تحرير التجارة العالمية «الجات» - أساساً لزيادة أسعار الواردات المحلية والغلاء الدولى للصناعات القمح للدعم الخاص بصادراتها القمحية أو احتمالاً تناقص الكميات الفائضة لهذه الدول.

(١٢) ضرورة وأهمية تدخل الدولة في عمليات إنتاج وتسويق وتصنيع القمح والدقيق من حيث تحديد المساحة التي يجب الالتزام بزراعتها وتحديد مناطقها وعدم ترك عملية إنتاج القمح وتسعيه لقرارات المزارع والتي معظمها يحركها فيها المنفعة الذاتية فقط.

الشفافية الضائعة في دهاليز الحكومة في عصر يتغنى بالشفافية

محمد جمال إمام

عودة إلى الحديث عن مواقع
المعاشات والتأمينات
الاجتماعية .
هل صحيح أن حقوق أرباب
المعاشات تثقل على ميزانية
الدولة؟

هل نبيع حل المطبخ؟
ومسألة المعاشات ليست بالمسألة الهينة أو البسيطة التي يمكن أن تمر من الكرام . فرب المعاش ، حتى ولو لم يكن من الأيتام أو الأرمال ، ليس من ذلك النوع من القسايرين على الصل والعلف ، بحيث يستطيع أن يبحث عن عمل إضافي ، إذا كان لشل هذا العمل وجود أصلا في الوقت الحالي ، يكمل به النقص في معاشه أو الضرر الذي قد يلحق به نتيجة العيب بأموال التأمينات الاجتماعية . ولا اعتقد أن أحدا يرد أن يصل بنا الحال ، كما سبق أن أشرت في مقال سابق ، إلى ما وصل إليه حال أرباب المعاشات في دول الاتحاد السوفيتي السابق الذين اضطروا إلى بيع ممتلكاتهم الشخصية من لوازم منزلهم ولاسي وتذكارات ثمينة وأوسمتهم -راحمدا لله أنه ليس لدى معظم أرباب المعاشات المصريين أية أروسة -لكي يستطيعوا الحصول على بعض المال القليل الذي يغطي احتياجاتهم اليومية . وتدعو الله إلا يضطر بعض أرباب المعاشات في مصر إلى بيع حل مطابخهم لكي يتمكنوا من تغطية نفقاتهم الملحة).

وخذ عندك مثلا تلك الرسالة العبرية المنشورة في «جريد الأهرام» يوم ١٤ يونيو (من السيد/ علي حمزة البهي) والتي تقول تحت عنوان «حدثني أحدكم»: «اعتبرت الحكومة أن وصول المعاش الشهري لبعض الشرائع إلى ١٢٦٨ جنيه شيئا خارقا للعادة وفيه إسراف لا مبرر له !! ويبدو أن الحكومة نسيت وهي تقرير حدا أقصى لعلاوة المعاشات يبلغ ٦٠ جنيهات أننا في القرن الواحد والعشرين ، أو أنها ما زالت تعتقد أن كيلو الطماطم لا يزال يقرش ونصف القرش وأن سعر البرتقال توقف عند ٤ قروش لكيلا يجرام . وربما نسيت أيضا أنها مدينة لأصحاب المعاشات مقابل الاشتراكات التأمينية الضخمة التي حصلت

الوزراء لدراسة هذا الأمر» .
الحقيقة التائهة

ومن المؤكد أنك لو كنت من أرباب المعاشات ، مثلي ، لأصبت بالذعر على الفور ، ومن المؤكد أن هذا الخير سيعيد إلى دعتك ذلك الاستجواب الذي تقدم به النائب كمال أحمد مؤخرًا في مجلس الشعب بخصوص الفساد في البورصة ، وأشار فيه إلى خسارة ٢٨٠٠ مليون جنيه من أموال التأمينات الاجتماعية في البورصة ، والرد الغامض الذي أدلى به وزير الاقتصاد ، ثم رئيس الوزراء ، في هذا الصدد واكتفانها بالقول بأن الرقم مبالغ فيه ، دون الاهتمام بذكر الرقم الحقيقي لطاعة أصحاب الشأن وإعجالاً ليدأ الشفافية الذي تلوكه السنة التشريعية في أحوالهم المستمرة دون أن يعنوا بتنفيذه ، وكان هذه الأموال لا صاحب لها يتعين إحاطته علما بما انتهى إليه أمرها . وهو ما دفع الأستاذ عهد القادر شبيب إلى أن يوجه سؤالاً إلى رئيس الوزراء في عسبودة الأسبوعي في مجلة «المصدر» في عددها الصادر في أول يونيو بقول فيه: «وهنا نصل إلى السؤال الثالث وهو لماذا نسمع كلاماً كثيراً عن الشفافية ولا نرى تطبيقاً حقيقياً لهذا المبدأ العظيم .. لقد رفض الدكتور يوسف بطرس غالي وزير الاقتصاد في مجلس الشعب أن يكشف عن حجم الخسارة التي لحقت بأموال أصحاب المعاشات ، وبعضهم من البطام والارامل ، بسبب توظيفها في البورصة .. لقد اكتشف فقط بأن يؤكد بأن الرقم الذي ذكره النائب كمال أحمد غير صحيح ، ولم يقدم لنا بدوره الرقم الصحيح ، مع أن إعلان هذا الرقم لن يؤدي مشاعر أحد ، وهي الحجة التي استند إليها وزير الاقتصاد في تكتم أسما . من يعطون مكانات كبيرة ، كما أن ليس من قبل الأسرار التي لا يصح الكشف عنها ، خاصة أن كل المؤسسات الدولية تعرفها .

بدلاً اعتذر إلى القراء عن العودة إلى التأكيد عليهم ونحن في غير الصيف الحار بجوامع أرباب المعاشات التائهين وسط تعميم الحكومة على أخبار أموالهم المعرضة للخطر ، كما لو كانت من الأسرار الأمنية الخطيرة التي قد يستفيد العدو (ومن هو العدو في الوقت الحالي؟) من الكشف عنها . والذي يدفعني إلى العودة إلى فتح ملف التأمينات الاجتماعية هو ذلك الخبر الذي فوجئت به منشورا في الصفحة الثانية عشرة من عدد مجلة «المصدر» الصادر في ١٥ يونيو ٢٠٠١ . الخبر بعنوان مؤثر يقول: «حسانين يرفض رد مستحقات صندوق المعاشات» أما تفاصيل الخبر ذاتها فتقول : رفض الدكتور مدحت حسانين وزير المالية سداد مستحقات صناديق التأمين والمعاشات لدى وزارة المالية وأكد أن ٨٠ في المائة من هذه المستحقات يجري استخدامها من خلال بنك الاستثمار القومي بصفيها في مشروعات البنية الأساسية وهي مشروعات ذات عائد اجتماعي لا يتم استرداد الأموال التي أنفقت عليها . موقف وزير المالية جاء بعد أن طالبت الدكتورة أصفهة الجندي وزيرة التأمينات الاجتماعية بسداد هذه المستحقات ، فأكد لها أنه تم استخدام أموال الصندوق في هذه المشروعات ليعوض بها النقص الذي حدث في الموارد السيادية مثل الضرائب ، بل يستطيع بنك الاستثمار القومي رد تلك الأموال مرة ثانية : الوزارة طالبت بالدراسة والتشاور بين كل أعضاء الحكومة لوضع التصور المناسب لحل هذا المرقق خاصة أن موارد تلك الصناديق أصبحت قاصرة عن مواجهة التزاماتها . د . عاطف صهيبد رئيس الوزراء أكد للوزيرة أن هذه مسئولية تضافرية لأعضاء الحكومة ولذلك سيتم تخصيص أحد اجتماعات مجلس

عليها من حصة العامل وصاحب العمل لعمود طويلة من الزمان ، وأن ما تدفعه كمعاشات لا يتناسب مع حجم الحاصيلة الضخمة التي تحصل عليها هيئة التأمينات الاجتماعية ، لكن الحكومة تحتاج في الوقت نفسه أن توفر بعض الأموال للخزانة العامة ولذا قيدت علاوة المعاشات بحد أقصى لكنها أيضا نسبت أن أضعاف المبلغ الذي تنوي توفيره كان يمكن تحقيقه لو أحكمت الرقابة أكثر على إهدار المال العام ، فكم من الملايين أهدرت وأحيل أصحابها إلى القضاء .. إهدارات أخرى لا يعاقب عليها القانون واصطلاح على تسميتها تأديبا «ترويض الإغناق» .. كان الله في عون أصحاب المعاشات على معاناتهم وأعوان الله الحكومة على ترسيخ الإغناق حتى لا تستكثر على بعض أصحاب المعاشات هذا الرقم المهول «١٢٦٨ جنيها» .

فلوس العمال وليس الدولة

وقد جاءت هذه الرسالة البليغة تعليقا على إصرار الحكومة على وضع حد أقصى للعلاوة السنوية في المعاشات المقررة لهذا العام ، وهو ما أثار ردود فعل عنيفة حتى من جانب صحفيي الحكومة ذاتها . كان أطرف ما جاء في هذا الصدد على لسان وزير الشؤون الاجتماعية والتأمينات قولها أن أي زيادة عن هذا الحد تستعمل الحكومة وموازنتها السنوية أعياها باهظة .. وهو نفس القول الذي رده وزير المالية في مناقشات لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب عندما قال: «إن مشيروع القانونين على ضرره ما تصمتت به الحكومة بوضع حد أقصى للزيادة سوف يوفر على الدولة مبلغ ٤٢٠ مليون جنيها مما يخفف من أعباء خزانة الدولة» . وأن الدولة لا ينبغي أن تقتصر لسداد المرتبات والمعاشات» .

وأن تقتصر الحكومة لسداد المرتبات فهذا شأنها ونتيجة لسوء تصرفها في الأموال التي جمعتها من الشعب لتدبير أموره على أحسن وجه . أما أن تقتصر لسداد المعاشات فهذا هو الأمر غير المفهوم ، مثل أن من غير المفهوم أن يبرط من حق حقن أرباب المعاشات وبين ما تنكده ميزانية الدولة وموازنتها .

فالذي أعرفه وتعلمته طوال سنوات عملي الطويلة في اتحاد العمال ، وهو نفس الأمر الذي أشار إليه صاحب الرسالة المنشورة في بريد الأهرام والمشار إليها آنفاً ، أن أموال التأمينات الاجتماعية تتكون من حصة يدفعها العامل من مرتبه تصل إلى حوالي عشرة في المائة منه ، وحصة مقابلة يدفعها صاحب العمل ، سواء كانت الحكومة أو القطاعين العام أو الخاص ، كانت تصل إلى

وقت قريب إلى ١٣ في المائة من أجر العامل ، وربما تكون قد زادت أو نقصت . أي أن مستحقات أرباب المعاشات مدفوعة مسبقاً وهي عملية تكافئية بين أجيال حالية من العمال وأجيال سابقة منهم تقاعدت بعد سنوات طويلة من العمل ومن تحويل ميزانية التأمينات الاجتماعية ، فلا دخل لميزانية الدولة أو خزانتها بهذه الأموال البتة . بل إن خزانة الدولة المصرية ظلت ، ولا تزال ، تستغل تلك الأموال أشنع الاستغلال ثم بحج: فتمن على أصحاب الأموال بأنها تقطع من لحمها الحى لتزيد معاشاتهم وتكفل لهم جانباً من حياة كريمة .

وهو نفس ما يشير إليه أبو العز الجبري عضو مجلس الشعب في تحقيق منشور في «الأهرام» بتاريخ ٢٠ مايو عندما يقول «إن من ينظر إليهم على أن معاشاتهم تضخمت هم ناس شرقا» خدموا الدولة قاموا بدفع أقساط التأمين بنسبة مرتفعة ولم يتعبوا يوما منها ، فلماذا بعد أن يطول بهم الأمر في الحياة تقوم بإذلالهم ؟ وأكدهم مستحورية وضع الحد الأقصى للزيادة لأن الموظف يقدم بدفع أقساط التأمين على نسبته وأن الزيادة السنوية التي يأخذها تكون من رصيده صندوق التأمينات وليس من الدولة ، فلماذا يعاقب الموظف الذي كان راتبه كبيرا ويدفع أقساطا تأمينية كبيرة ؟

ثلاثة بنك الاستثمار

وكانت صحيفة «الأهرام» نفسها قد نشرت قبل ذلك بأيام قليلة (٣ مايو) تحقيقا كبيرا على صفحة كاملة بعنوان «مليارات التأمينات في ثلاثة بنك الاستثمار» احتوى على معلومات مثيرة وخظيرة تشير إلى جانب منها التعلم وليس للتأكيد .

يبدأ التحقيق بالقول: وصل رصيد الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية إلى نحو ١٣٣ مليار جنيها ، وهذه المليارات هي فلوس المعاشات وشريان حياة المتقاعدين والأرامل واليتامى . وعجزت وزارة الشؤون والتأمينات الاجتماعية عن استثمارها بصورة اقتصادية وعملية وفضلت الطريق السهل فأودعتها في بنك الاستثمار القومي لتحصل ههنا على أقل مما تنجعه البنوك الأخرى . وكانت الدولة قد أنشأت هذا البنك عام ١٩٨٠ لاستثمار هذه المليارات في مشروعات قومية كبرى «وخلال أكثر من ٢٠ عاما كان سعر الفائدة على هذه المليارات متفنيا للغاية» واقترض الكثير من شركات القطاع العام السابق كثيرا من هذه المليارات ، ويعتد دهبها قطار المخصصة بآلبع لم تتبادر بعض هذه الشركات بسداد ما

اقترضته . ولابد ثبوت لزمة وزارة التأمينات أن تقسول إن إبداع هذه الأموال في بنك الاستثمار القومي لم يكن عن عجز منها ، وإنما هو سياسة الحكومة التي كانت تأخذ هذه الأموال لنفسها ، هي وأموال صندوق توفير الريد ، حتى قبل إنشاء البنك لتعمل بها العجز في ميزانيتها مقابل فائدة متدنية جدا ، بما كان موضع نزاع مستمر بينها وبين اتحاد العمال» .

ثم يحض التحقيق الصحفي ليقول: «وقفا لإحصائيات شهر مارس الماضي وصلت أرصدة الاستثمارات المالية للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي لاحظ أن هناك هيئة أخرى هي هيئة التأمينات والمعاشات الخاصة بحساب وموظفي الحكومة» إلى نحو ١٣٣ مليار جنيها ٩٢٪ منها استثمارا لدى بنك الاستثمار القومي ، ونحو واحد في المائة استثمارا في أوراق مالية ، و ٧٪ استثمارا في صكوك الخزانة العامة ، و ٤,٩٪ وادع في البنوك . ويقال -وهو ما ترفضه مصادر وزارة الشؤون- إنه تم استثمار أكثر من مليار جنيها في البورصة وتحقق عائد مرتفع ، ولكن البعض حذر هيئة التأمينات خوفاً من الخسارة فأحجمت عن المشاركة في البورصة» ثم يضيف قائلا: «وقرة التأمينات المالية ألفت لجنة القوى العاملة في مجلس الشعب أن الحكومة تصدر قائمة المدينين لهيئة التأمينات والمعاشات بنحو ٢١ مليار جنيها ، منها ١٩ مليار جنيها على وزارة المالية و ١٨٠٠ مليون جنيها على القطاع الخاص ، و ٤١٨ مليون جنيها على قطاع الأعمال ، و ٣٢٩ مليون جنيها على المؤسسات الإعلامية ، وأضافت أن الوزارة تخسر جدولة الديون لاستعادتها . وكانت الوزارة السابقة قد ذكرت أمام اللجنة نفسها أن هذه المديونيات كانت تتسبب في كارثة لعدم توافر المبالغ المطلوبة لسداد المعاشات . ويقول تقرير للجنة القوى العاملة إن الاشتراكات المحصلة تعجز عن سداد المعاشات والتعويضات بمبلغ ٢,٢ مليار جنيها . والحاف من أن يقل المبلغ المحصل عن المنصرف ويبدأ السحب من أرصدة الصناديق في بنك الاستثمار أو الودائع في البنوك» .

١٠٪ من السكان أرباب معاشات ويشير التحقيق إلى أن ١٠٪ من سكان مصر من أرباب المعاشات ، فحاول يا عزيزي القارئ أن تخمن رقم المستفيدين من هذه الأموال مع الأخذ في الاعتبار أن نسبة لا بأس بها من أرباب المعاشات لا يزالون يعملون أسراً تضم قصراً في مراحل الدراسة المختلفة ، أو ينفقون على أولاد انتهوا من دراستهم منذ

سنوات ولكنهم لا يزالون عاجزين عن تدبير عمل دائم يدر عليهم دخلا يغنيهم عن الإقبال على أولياء أمورهم.

ووصل التحقيق إلى الحقيقة المرة المتعلقة بالفائدة على أموال التأمينات التي تستغلها الحكومة يختلف الصور، فيقول إن سعر الفائدة نظراً تدريجياً، حيث بدأ بنسبة ٠.٤٪ ثم وصل إلى ٨٪، ثم ارتفع بعد ذلك، دون أن يذكر النسبة التي وصل إليها في الوقت الحالي بحجة هذا الارتفاع، في الوقت الذي لا يقل فيه سعر الفائدة على الودائع في البنوك ٩٪، والذي تصل فيه الفائدة على القروض التي تقدمها هذه البنوك إلى ١٥٪ في بعض الحالات.

وفي حين تقدم البنوك التجارية قروضها بهذه الفائدة المرتفعة فإن التحقيق يشير إلى أن الكثير من شركات قطاع الأعمال تحصل على قروض من بنك الاستثمار القومي بأسعار فائدة منخفضة كثيراً عن أسعار الفائدة للبنوك التجارية، أو بنك التنمية الصناعية، أو حتى هيئة المعونة الأمريكية أو لقروض المنوحة من المرفوض الأروبية.

شاهد من أهلها

ثم يتعرض التحقيق لبحث قدمه في هذا الشأن د. عادل عزّ وزير البحث العلمي السابق، الذي يشير ضمنه إلى أنه أموال التأمينات الاجتماعية لا تفلّ جزءاً من أموال الدولة ولكنّها تخصّ المؤمن عليهم والمستحقين من أرامل وعجزة ويضامى، ومن ثم يجب أن يقتصر دور الدولة على الإشراف والتوجيه وإعطاء الحرية لجالس إدارة مؤسسات التأمينات الاجتماعية لاستثمار الأموال بما يضمن المحافظة على رأس المال، وفي الإطار العام لسياسة الدولة الاقتصادية.

ويقلل التقرير عن نائب رئيس مجلس إدارة بنك الاستثمار القومي قوله «إن الأمر تطور إلى أوضاع لم تعد في مقدور وزارة التأمينات أن تقوم بهذا الدور والذي انحصر في عملية المضاربات في البورصة، وباللعل استخدمت عدة مليارات في شراء العديد من أسهم بعض الشركات بأسعار مغالي فيها ولم يكن هناك خسارة اقتصاد يوجب من القائمين بوزارة التأمينات التوجيه الاقتصادي السليم لاستغلال هذه الأموال الاستثمار الأمثل لكي تدر عائداً اقتصادياً مع تحبب الهزات التي تحدث، ولكن للأسف الشديد بوع انخفاض شديد بالأسعار وصل في بعضها ما بين ٦٠ و ٧٠ في المائة، مما أدى إلى عدم الاستفادة من هذه الأموال، وكذلك من الأسهم التي في حوزة وزارة التأمينات لأن

التخلص منها في هذا الوقت يحقق خسارة مؤكدة، وكان لابد من الانتظار.

تكيف باله عليك لا يصيب المرء، سواء كان من أرباب المعاشات الحاليين أو المستقبليين، الذعر، وهو يقر هذه الأخبار والأفكار، وبعد أن يتبين له أن أمواله التي وضعها تأميناً لشيخوخته في أيدٍ كان يظنها آمنة، قد أسئستغلاها أُنشع الاستغلال، ما يجعله لا يطمئن على سلامة موقوفه في أيام تنهون فيها قواه، ويعجز عن اكتساب قوته، وقد كان يأمل في قضاء شيخوخة آمنة مطمئن بغضل ما اقتطع منه من أموال عندما كان لا يزال يصل، أظرف شيء في هذه المسألة ما جاء في العمود الذي يكتبه الأستاذ عبيد الرحمن عقل يومياً في صحيفته الأهرام، وذلك يوم ١٤ يونيه، وقد اختار له عنواناً مشيراً من مشير يصعب مناقشته، والاقتراح موجه له من شخص يسبق اسمه بحرف الدال التي تشير إلى أنه من حملة درجة الدكتوراه، يقول صاحب الاقتراح لاقص قصه «كنت قد اقترحت أن تترك وزارة التأمينات للأفراد نسبة ال ٢٥٪ من مرتباتهم والتي تخصم شهرياً لمصلحة ما سوف يحصلون عليه من معاشات، لمدة عام معتقداً أن قيام الأفراد بإتفاق تلك المبالغ الآن بدلاً من ادخارها لا بعد المعاش سوف يؤدي إلى تنشيط الطلب على السلع والخدمات بما يساهم في حل مشكلة الركود، إلا أن الرد كان بأن تلك الأموال التي أرى أن يصرفها الأفراد الآن بدلاً من ادخارها توجه إلى استثمار بمرقة الدولة، وأود أن أقول بأنني معكم تماماً بأهمية الاستثمار، ولكن في حالة الاقتصاد الحالية فإن الاستهلاك يجب أن يعطى الأولوية.. وليس هناك شك في أن ضخ ٣٠٠ مليار حنيه في تيار القوة الشرائية في المجتمع سوف يؤدي إلى استخدام العديد من الخيرون الرائد في شتى صورته وأشكاله وتشغيل العديد من الطاقات المعطلة».

هل رأيتم اقتراحها أسخف من هذا وأشد خطورة، ربّما نحن نفتقر بره حاصل على درجة علمية عالية، دكتور نريد حل مشكلة الفاعل الخاص السليم على حساب شيخوخة الالاف من الناس وذويهم، ولله في خلقه شئون



الضرب تحت الحزام في الحركة النقابية

رغم أنه لم يعرف عن صحيفة «صوت الأمة» منذ صدورها اهتمام كبير بأمر الحركة النقابية العمالية في مصر، فقد فوجئت بها تفرد أكثر من نصف صفحة في عددها

الصادر في ١٦ مايو الماضي لتحقيق بعنوان «الحالون في اتحاد العمال» تنتج فيه صفحة شديدة الخطورة قبل الانتخابات النقابية المقرر إجراؤها في شهر أغسطس المقبل، ألا وهي مسألة القيادات النقابية التي تجاوزت سن الستين ولا تزال مصرة على الاستمرار في مواقعها بكافة التحليلات القانونية المكتبة. ونشرت الصحيفة قائمة كاملة بتاريخ ميلاد كافة القيادات التي تعدت هذا السن سواء في مجلس إدارة الاتحاد العام للعمال أو مجالس إدارات النقابات العامة (٢٤ نقابة) مشيرة إلى أن هذه المجالس مجتمعة الاتحاد والنقابات تضم ٤٩٩ قيادة من بينها ١٥٧ قيادة متوسط أعمارها ٦٥ عاماً، وأن هناك ١٥ قيادة تستصل إلى سن التقاعد خلال العام الحالي، ومن بين هؤلاء ١٢ قيادة من بين أعضاء مجلس إدارة الاتحاد العام للعمال البالغ عددهم ٢٣ عضواً تزيد سنهم على الستين وأن ٣ آخرين من مواليد عام ١٩٤٠.

ثم أوردت الصحيفة قائمة بأسماء وتواريخ ميلاد من تعدوا من التقاعد القانوني في الاتحاد والنقابات العامة، وهي بيانات لا تتوافق إلا في سكرتارية العضوية والتنظيم بالاتحاد العام للعمال أو في مكتب الاتصال النقابي بوزارة القوى العاملة. فمن الذي سرب هذه المعلومات التفصيلية الدقيقة إلى الصحيفة؟ وإما أنه أحد المسئولين في اتحاد العمال الذي يهسهه زائحه هذه الشخصيات من طريقه للوصول إلى أعلى المناصب في الاتحاد، خاصة إذا علمنا أن من بينهم رئيس الاتحاد الحالي واثنين من نوابه، أو من المسئولين في وزارة القوى العاملة، ولا يمكن أن يقدم موظف في الوزارة على ذلك إلا بموافقة ومباركة من الوزير وإلا فإنه يعرض نفسه للضياح والخراب.

فهل وزير القوى العاملة هو الذي دفع إلى تسريب تلك المعلومات الخطيرة رغم أنه يعرف أنه لم يفل يمتصه هذا إلا نتيجة لحركة خاسرة دخلها سلعة تطبيق القانون على رئيس اتحاد العمال الحالي عند بلوغه سن الستين، ثم تبين له أن رئيس الاتحاد المخالف للقانون أقوى منه نفوذاً وأكبر حظوة لدى دوائر صنع القرار، فهل نسي الوزير الحالي ذلك، أم أنه يشعر بأنه أقوى في الوقت الحالي نفوذاً وحظوة من رئيس اتحاد العمال الذي بلغ الثانية والستين من عمره، إذ أنه من مواليد ٣ يولييه ١٩٣٣؟.

مجرد تساؤل من يقف وراء هذا الضرب من تحت الحزام وعن دوافعه، ولابد من أن الصورة تنتضج خلال الأيام القليلة القادمة، إلا إذا تمكن الجمع من رآب الصدع وتوحيد الصفوف وعدم إبطاء العمل، الشامتين الحزوين فرصة للتشفي فيهم

أكذوبة أيامنا الحلوة



جغارا

لماذا الصمت العربي الرسمي

والشعبي؟

لماذا الصمت العربي الرسمي والشعبي
المخجل إزاء المذابح التي تمارسها إسرائيل
ضد الفلسطينيين ، فالصمت الرسمي أسباه
معروفة للجسيم ، ملخصها المحافظة على
كسراسر السلطة والحكم حتى لو ذهبت
الشعوب إلى الجحيم ! لكن لماذا الصمت
الشعبي ؟

وجدت الاجابة واضحة وضوح الشمس في
صورة نشرتها **الأهالي** على صفحتها الأولى
يوم الأربعاء ١٦ مايو لبعض المصريين وهم
يعلمون تضامنهم وغضبهم من الصمت العربي
، وكانت قيادات التجمع النسائية تنصهر
المظاهرة ، وفي إطار الصورة أحد أفراد قوات
الأمن يصور المظاهرة بالفيديو.

إن مجرور وجود قوات أمن تصوير
المظاهرة بالفيديو لتكون دليلا عند اللزوم
لمحابية المشاركين في المظاهرة هو أكبر
دليل على أننا مازلنا نعيش في دولة بوليسية
في القرن الحادي والعشرين ، وهو مايفسر
صمت الجماهير العربية عن المذابح التي
تقوم بها إسرائيل في فلسطين ، فالجماهير
العربية كلها محكومة بأنظمة بوليسية ،
وتكرر مآكسنا في اليسار إن حل مشكلة

المستقبل القريب والبعيد للوطن ؟

والعجيب أن الفقراء وهم الأغلبية العظمى
من هذا المجتمع والذين يمانون من كل أنواع
القهر ، لا يقرأوا الصحف ، ولن يستطيعوا
شراء عدد الجمعة من الأهرام لكي يقرأوا
أيامنا الحلوة ؛ قلبن يصدر الأهرام هذا
الملحق ؟ لرجال الأعمال وأعضاء الحزب
الوطني وأعضاء الحكومة ، ومحلى الشعب
والشورى ، لجميع الحواريين المستفدين
شخصيا من تلك الحقة التي بعثها ؛ فهي
أيامنا الحلوة ' وأيام الشعب المرة :

والعجيب أن نفس الأسما ، التي نكتب
في أيامنا الحلوة ، تشارك وتساهم بالطبل
والزمر لكل القرارات السيادية التي أوصلت
الوطن لما هو فيه من تدني في المستويات
الاجتماعية والاقتصادية والسياسية
والشفافية. إن أيامنا الحلوة تبدأ حين يبدأ
تغيير وإصلاح تعليمي وإصلاح سياسي شامل
وكامل في إدارة هذا الوطن !

مهموم

د. أحمد محمد صالح

حصرى الأهرام هذه الأيام على إصدار
ملحق يوم الجمعة تحت عنوان "أيامنا الحلوة"
، يسهم به في رى أشجار تفاقنا بأيامنا
لحلوة على حد تعبيره . وكانت أول ملاحظة
لنا أن هذا الملحق يصدر بعد كاتبة البيان
الحكومي عن الموازنة ، وصاينتظرنا من أيام
حلوة في مزيد من الجباية للضرائب ، وارتفاع
الأسعار ، وكساد في السوق ، وفساد مسطر
على آليات الحياة اليومية ، وارتفاع الدين
الداخلي ، كلها أمور تثير سواد الأمور .

فالناس في الواقع تعاني الأضرين في
تسيير أمور حياتهم من ارتفاع أسعار جنوني
، وبطالة ، وهزالة الدخول ، واستغلال بعض
رجال الأعمال للأزمة في النهب والسلب ،
واستغزاز يومى من القلة الغنية في سلوكيات
استهلاكية يسيطر عليها البذخ والسفه ،
علارة على القهر السياسي والاجتماعي ،
فكيف تكون أيامنا حلوة كما تدعى الأهرام ؟
وقد اتهم أنني متشائم ، وأنتى لاأرى إلا
نصف الكوب الفارغ . نعم أنا متشائم بل إننى
لاأرى أن كوب من الأصل !

هل مجرد إصدار ملحق عن أيامنا الحلوة
سوف يخفف الكآبة العامة التي يشعر بها
الجميع في مصر ؟

(هل مجرد إصدار ملحق عن أيامنا
الحلوة سوف يعالج اليأس والتشاؤم من

فلسطين وعودة الأراضي المحتلة يبدأ بتغيير نظام العسكر الذي يحكم الدول العربية ، وينتهك حريات الإنسان العربي وكرامته داخل وطنه ، فالشعوب العربية مقهورة في الداخل ، والمقهورة لا يفتض !!

ثقافة الصمت وتعليم المقهورين*

إن فكر " بولو فرايري" هو في الحقيقة انعكاس لبؤس ومعاناة المقهورين حوله . لقد ولد " بولو فرايري" في عام ١٩٢١ في ويسايف وهي واحدة من أكثر المراكز تشبيها للبلدس والقهر في دول العالم الثالث وذلك ما جعله يحس بهذه المشكلة إحساسا مباشراً ، ولما أخذت الأزمة في الولايات المتحدة عام ١٩٤٩ تحدث آثارها في البرازيل فقد أثرت على تماسك أسرة " بولو" وسرعان ما وجد نفسه يشارك معنوي الأرض مسألتهم وعذابهم الأبدى . ولقد خلقت هذه الأزمة أثرها البالغ في نفسه لاسيما حين خبر آلام الجوع وتأخر في دراسته بسبب الفقر ، وقد جعله هذا الواقع يقسم على نفسه وهو ما يزال في سن الحادية عشرة أن يكرس حياته للنضال ضد الجوع حتى لا يتعرض غيره من الأطفال إلى ما تعرض لإليه ، ولقد ساعدته خبرته في عالم الفكر على أن يكتشف ما أساءه " بشقافة الصمت" التي يمارسها المستلبين.

لقد أدرك أن جهل هؤلاء ونومهم الأبدى إنما هو نتيجة لطرق السيطرة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتسلط الأبوي الذي أصبحوا من ضحاياه . فبدلاً من أن يشجعوا ويعودوا لمواجهه حقائق العالم المائلة أمامهم ، فإنهم مستغرقون في وضع يستحيل معه الوعي والاستجابة بصورة فعالة . وهكذا بدأ " بولو فرايري" أن النظم التعليمي بأسره مكرس لخدمة " ثقافة الصمت" . ولما أدرك هذه الحقيقة وجه اهتمامه إلى مجال التعليم وبدأ العمل فيه ، وخلال الفترة التي قضاها في المدرس والتأمل استطاع أن ينتج شيئاً جديداً ومبدعاً في فلسفة التعليم ، فمن خلال نضاله المباشر من أجل تحرير الرجال والنساء لخلق عالم جديد ، وصل بتجربته وفكره إلى كنه المواقف وفلسفته المتداخلة ، وكما قال ، فإنه استفاد من " سارتر" و " مونييه" و " أروك فروم" و " لويس الفوسر" و " أورتجى جاسيت" و " سارترين لوث كنج" و " تشي جيفارا" و " أوتامونو" و " ماركوس" ، حين كون نظرتهم الخاصة في التعليم والتي هي في الحقيقة ملك خاص له وتطابق مع الحقائق التي تعيها أمريكا اللاتينية . لقد عبر

" بولو فرايري" عن فكره وفلسفته في التعليم أول مرة في عام ١٩٥٩ من خلال رسالته للدكتوراه التي قدمها لجامعة" ويسايف" ثم برزت أعماله مرة أخرى خلال عمله كمدرس في فصول محو الأمية في نفس المدينة.

لقد استفاد الكاثوليكيون وغيرهم ممن اشتركوا في حملات محو الأمية في شمال شرق البرازيل - بصورة واضحة - من طريقته ، وقد اعتبرت هذه الطريقة تهديداً للسلطات فأودع السجن عام ١٩٦٤ عقب الانقلاب العسكري حيث قضى في السجن سبعين يوماً سُمح له بعدها بمضادة اللطخ إلى " شيلي" حيث قضى خمس سنوات يعمل مع الينسكو والمعهد " الشيلي" للإصلاح الزراعي وبرامج تعليم الكبار ، وقد التحق فيما بعد مستشاراً في كلية التربية بجامعة" هارفارد" حيث عمل بصورة مباشرة بالقرب من جماعة يختصون في التجارب الجديدة في تعليم المجتمعات الريفية والحضرية .

ولقد كتب " بولو فرايري" مقالات متعددة باللغتين البرتغالية والأسبانية ، ولقد طبع كتابه:

Educacao Compraticada Li-berdade

في البرازيل عام ١٩٦٧ ، أما آخر كتبه وأكملها فهو " تعليم المقهورين" وهو أول كتاب ينشر في الولايات المتحدة.

والحوار مع فكر " بولو فرايري" مقامرة مدعشة؟

لقد تمكن " بولو فرايري" من أن يفعل ذلك لأنه وطن نفسه على فرضية أساسية هي أن قيمة عمل الإنسان تكمن في قدرته على تغيير العالم . فبمثل هذا العمل يتقدم نحو إمكانات جديدة يحقق بها حياة أكثر غنى على المستويين الفردي والجماعي ، فالعالم الذي يتحدث عنه " بولو فرايري" ليس عالماً مغلقاً أو متوقفاً يتقبله الإنسان ويؤلف نفسه معه وانما هو مشكلة يتشوج عليه أن يكشف لها الحلول الممكنة. فالعالم في نظر " بولو" هو مادة يستخدمها الإنسان لصنع التاريخ أو هو عمل يؤده حين يتجاوز الواقع الإنساني من أجل أن يخلق نوعية جديدة من الحياة. وفي منظور بولو فإن " التقنية" المتقدمة تطرح الإمكانيات المطلوبة للتقدم . ولكن النظرة الاجتماعية التي تقودنا إلى رفض الواقع العالي تأتي من حقيقة المعاناة والفتن الذي تقاسيه شعوب العالم الثالث. من هنا تتولد ثقافة " فرايري" التي تالعثها خبرة واسعة بأن أي رجل مهما كانت درجته

في الجهل أو انخماسه في " ثقافة الصمت" أمامه واجب أن يدخل في علاقة حوارية مع الآخرين من أجل فهم حقيقة العالم الذي يعيش فيه . فحين يتسلع مثل هذا الرجل بالآدوات اللازمة لمجابهة العالم يصبح بإمكانه أن يرى تدريجياً حقيقة الفردية والجماعية ، وما تعطل به من تناقضات . ومن خلال هذه التجربة تنتشئ النظرة الأبوية التي ظلت تحكم علاقة الطالب والأساذ لتحل محلها العلاقة الحوارية التي يستطيع الفلاح أن ينقل بها تجربته إلى جاره بطريقة أفضل تتفوق على طريقة الأساذ الذي يأتي من الخارج ، فكل رجل في هذه الطريقة يعلم الآخر والعالم يتوسط الجميع ، ويمجد أن يحدث هذا فإن العالم يستمر قوة جديدة لأنه لن يصعب تجربدا وسحرا بل سيكون وسيلة يمكن بها الإنسان من اكتشاف نفسه وأمكاناته ويستطيع بها أن يسمى الأشياء حوله أو كما يقول " فرايري".

" يستطيع كل رجل أن يستعيد حقه في أن يقول كلمته ويسمى به العالم كما يريد " فعندما يحدث مثل هذا خلال عملية التعلم القراء يبدأ الرجال في الإحساس بأنهم صانعو ثقافة وأن كل أعمالهم يمكن أن تكون إبداعية.

إتني أسأل ومن خلال عملي أستطيع

تغيير العالم؟ وهكذا فمجرد أن يتغير أولئك الذين كانوا يعيشون على الهامش ، فإنهم لن يقبلوا بعد ذلك الحياة كأشياء . تستجيب للتغييرات التي تحدث حولهم . فالاحتمال الأكبر هو أن يقرروا تحمل مسؤولية النضال من أجل تغيير البنى الاجتماعية التي ظلت تمارس القهر عليهم . ولأجل هذا السبب فقد أكد طالب برازيلي يدرس التنشئة الوطنية أن هذا النوع من التعليم يمثل عنصراً جديداً في نظرية التنشئة والتغيير الاجتماعي . إنه وسيلة صالحة لأن يتبعها العالم الثالث من أجل أن يغير بها البنى الاجتماعية التقليدية حتى يدخل إلى عالم المدنية المعاصرة ، ما أخرجنا بصدد تفكر بولو فرايري ، في السياسات التعليمية العربية ، حتى يستيقظ العرب المقهورون من ثقافة الصمت ! فالحل يسهل قيادته وقهره واستغلاله ، فكيف يعضون!!

* مجتزأ من مقدمة الطبعة الانجليزية " تعليم المقهورين " تأليف بولو فرايري ، ترجمة تقديم نور عوض ، الناشر دار القلم، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠ .

الفسطاطيون

ومحاكم التفتيش التى تواجهها نوال السعداوى

• التصفية الجسدية لا تختلف عن التصفية المعنوية والاجتماعية

• نساء فلسطين يتضامن مع د. نوال السعداوى

• المسافة واسعة بين احترام المقدسات الدينية والممارسات الأصولية

التى تستر بالدين.

، بادعاء التجديف على طقوس «الحجر الأسود» ، والتفليح من ضرورة «الحج» بعد أن تم انتزاع حديثها من سياقه الذى جاء فيه «كما أكدت د. نوال السعداوى فى رسالتها ردًا على حملات التفريق ، وإذا نحننا جانبها هذا السلوك المعتاد» لرجال «التكفير والتفريق» ، باعتباره الوسيلة الوحيدة والناجعة والمتماثلة مع المستوى الفكرى لهم ، فستجد ما هو أكثر خطراً على حرية التفكير والإبداع من هؤلاء . إنه بالضبط الإطار المرجعى والقانونى الذى يتحركون تحت مظلة «وصت الدولة ومؤسساتها الشفافية والإعلامية والقانونية» ومحاياتها لهذه الاتهامات بطريقة نفعية تنسف حسنة المواطنة والحريات العامة ، وتجعل الدولة والمجتمع الذنى أسيراً لحسابات تتنهك بصورة يومية حياة المواطن وحرية وكرامته الشخصية ، والتأثير لأكثر من علامات التعصب ، هو رفض الدولة للإرهاب الذى يذهب ضحيته جماعات ، كالمسيح مثلاً ، وغضب النظر عن التربة والتربة التى تولد هذا الإرهاب!!

إن من يستمع إلى الخطبة الدينية» التى حولت بيروت الله من أمكنة للعبادة ، ونشر قيم التسامح والأخلاق الحميدة ، إلى أمكنة للصرعات السياسية والمذهبية المنطرفة ، وإلقاء قانون الأحوال الشخصية وقانون الأسرة» معلماً بصنمية مفتعلة تحول دون تطوره بما يتلاءم مع احتياجات المجتمع

فيذهب فجاء ، وأما ما ينفذ الناس فيمكت فى الأرض» ، وإذا حاول أن يحسم معركتها عبر إلغاء الآخر وتصفيته جسدياً واجتماعياً وسياسياً.

والاختلاف بين هذه الأصوليات تجاه من يناقشها ويهتض على تأويلها المفروض اجتماعياً وسياسياً ، هو اختلاف فى الدرجة ، فمن يأمر بتصفيته جسدياً كما سبق وحدث مع المفكر د. حسين مروة ، ومهدى عامل وفرج قودة ، ومحاولة قتل الرواى الكبير مجيب محفوظ ، لا يختلف عن التصفية المعنوية والاجتماعية التى أخذت شكل التكفير مع الفنان مارسيل خليفة ، أو بالتكفير والتفريق مما كما حدث مع د. نصر حامد أبو زيد ، واليوم مع الكاتبة التقدمية المصرية المناضلة نوال السعداوى وزوجها د. شريف حسنة ، والى كائنات على الدوام - وبسبب آرائها الجريئة ، وإنشغالها المخلص بالمشاكل الاجتماعية المزمنة ، وعلاقة المرأة بالرجل والمجتمع ، والقوانين التى تحول حتى يومنا هذا ، دون تفجير الطاقة الإبداعية والانتاجية للمرأة فى العالم العربى - هدفاً لأنصاف التلمذيين وكل القوى التى لا تطيق إلا صرختها وصورتها الفكرية.. واليوم تتصاعد هذه الحملة لتصل حد التفريق بين الكاتبة وزوجها

فى كل مرة يجد المواطن العربى نفسه أسيراً لمعارك تفرض عليه باسم الدين ، والأعراف والتقاليد ، وتحت عناوين ومسميات تشوه وتغفر لتكون جذيرة بهمارك يخورها أنصاف التلمذيين عن يقفون بالمراءد لكل من يحاول إحداث حراك فى العقل والوجدان العربى ، وللصدي لأسئلة التنمية والديمقراطية والتشوير ، خشية تصدع وتزعزع المكانة الاجتماعية والسياسية لسلفية شبيهة بكنهوت القرون الوسطى ، تؤسس نفسها اليوم فى مواجهة أية علامات حياة تسرى فى مجرى العقل والوجدان العربى الراكد ، الذى يجيب ، من وجهة نظر هذه الأصولية ، أن يبقياين أسيرين للماضى ومحيطين فيه ، هذه الأصولية تحسب ، وبدعم من بعض النظم السياسية ، حتى الاجتهاد والتجديد ، وحق التفكير الحر للآخرين ، إذا ما اجتهدوا فى قراءة أخرى لتناج جديد من صنع بشرى له ظروفه وعصره الخاص ومعطياته ، معقنين باب الاجتهاد فى وجه كل فكر يدعو للارتقاء بالعقل العربى إلى مستوى الأسئلة المعاصرة ، رغم ما للاجتهاد من مكانة بارزة فى الدين الحنيف . ولو بقى الأمر فى حدود النقاش والصرار الفكرى لحبذناه ، وحبنا به رغم خلافنا معه ، لكن السلفية لا تكتفى بصرار فكرى بنقاش اجتهادات البشر من أئمة وفقهاء ، ويطور ما ينفذ الناس ، ويعطل ما قد أكل الزمان عليه وشرب ، عملاً بقوله تعالى: «أما الزيد

سمر عبد الرحمن عوض الله



د. نصر حامد أبو زيد



نجيب محفوظ

المرأة في العالم العربي، وهي من الأعمال التسوية التي تسيطر في ركب تطوير المرأة. فلا عجب أن تكون هدفنا لمثل هؤلاء الناس» وعن ضرورة تطوير قانون للأحوال الشخصية يضمن منع مثل هؤلاء، بمحاولة تشويه الشريعة الإسلامية، وتأويلها بالطريقة التي تخدم مصالحهم أكد عبد المجيد حماد: «في هذا الوقت نحن بأبأس الحاجة لتطوير قانون الأحوال الشخصية الذي هو بالأصل يتجاوب مع العادات والتقاليد بالرغم من أن مرجعيته دينية، والدفاع عنه هو دفاع عن العادات والتقاليد. إن هذا القانون بحاجة لتطوير الاجتهادات لاجتهادات أفضل منها، لضمان منع مثل هؤلاء المتطرفين من إساءة آرائهم التي عفا عليها الزمن.. وأضاف: «إن مبادرة البرلمان السوري كانت مبادرة جادة وهادئة وقيمة، ولكننا وجهت بمصادفة شتت عليها، يتحمل نتائجها تخاذل التيار الديمقراطي في بلادنا للدفاع عنها».

وأما السيدة ساما عويضة مديرة مركز الدراسات النسوية والنسقة العامة عن دولة فلسطين في اللجنة الدولية التي أقيمت للنشطاء مع د. نوال السعداوي فقد أشارت إلى أن «هذا الأمر يأتي في إطار قمع الحريات الفكرية أولاً، وثانياً لا يمكن تجاهل دور نوال السعداوي كامرأة كانت من أوائل اللواتي طرحن فكرة تميراً، ومن نادوين بحرية المرأة، فلا يمكن تهيمش هذا الموضوع أبداً».

وأكدت عويضة أنه «للموضوع علاقة سياسية، إذ يوجد بعض القوى السياسية التي تستمر بغطاء الدين، بدأت تتناغم مع بعض الخطابات الشعبية المختلفة، لتأخذ حيزاً أكبر وتسيطر نفوذها في المنطقة. ونوال السعداوي «في هذا الضمار، تعلم جيداً أن موضوع الدين موضوع حساس في المجتمعات العربية المحافظة، وهي تفعل ما بوسعهم لتكسب أكبر قدر من الخطابات الشعبية من القطاعات المحافظة، والضرية هنا ليست موجهة لنوال السعداوي كفرد، وإنما هي عملية فرض تيار سياسي متناغم على الساحة من حيث ادعاءه بأنه يعاضد على القيم والعادات والتقاليد، ولم يهتم أصحاب هذا التيار بتناقض أفعالهم عندما وجهوا ضرايتهم المدمرة في حريات وأسر بكانهم. إن مشكلة تكمن عندما يكون للموضوع علاقة بالدين ومتناغم مع الخطاب الشعبي تقوم السلطة السياسية بتمسك أية قضية لأصحاب هذا التيار، ويصبح مزادة بين هذين التيارين لأن الاثنين يعلمان أن هذه الورقة هي التي تكسب الشارع».

وعن الهام المطبة باللجنة الدولية التي تشكلت هي خلفية اتهام د. نوال بالإساءة إلى الإسلام، والعسدي الذي أحدثته هذه اللجنة في كسب الرأي العام؛ ومدى تأثيرها

والعصر، يدرك حجم مشاركة النظام الرسمي في توفير المناخ الاجتماعي والقانوني لهذا العنف والاستيلاء الذي تقارسه هذه السلفية بأساليبها وأشكالها المتنوعة معتقدة -أي أجهزة الحكم- أن مشاغلة المجتمع بهذه الممارك قادرة على تقييد فعالية اتجاه الإنكساليات الحقيقية، إشكاليات الفقر، والبطالة، والتنمية والديمقراطية.

إن معركة د. نوال السعداوي هي معركة كل المواطنين الذين تختص عقولهم وحقوقهم الطبيعية من المحيط إلى الخليج. إنها معركة الديمقراطية والتنمية والتشوير.

وفي إطار الحملة التضامنية مع د. نوال السعداوي، طرحنا هذا السؤال على بعض الشخصيات الوطنية والديمقراطية

تفاعلاً إثر حملة القوي السلفية على د. نصر حامد أبو زيد، الحكم بالتفريق عن زوجته، برفع دعوى طالب بتفريق د. نوال السعداوي عن زوجها من قبل السيد تهيب الوشح بحجة الإساءة إلى الإسلام، وذلك في إطار مقابلة صحفية كانت أجرتها نوال السعداوي، بعد إخراج بعض أجزائه من سياقها التاريخي والمنطقي، ويهدف الإيحاء بأنها لا تحترم الأديان أو الحج أو تعيق الحجر لأسود، رغم أن حديثها تناول الكثير من الأمور الاجتماعية والسياسية والثقافية الهامة، ما رأيكم في الموضوع؟

قالت الدكتورة حنان عسراوي عضو المجلس التشريعي الفلسطيني إن قضية ملاحقة د. نوال السعداوي، ليس لها أي بعد قانوني أو اجتماعي، وإنما هي قضية تدل على عقلية ترفض التعامل مع الخطابات المجتمعية والمتطورة، خاصة مع قضايا المرأة، حيث ينظر للمرأة نظرة استبدادية وغير معاصرة. وبالتالي استهداف د. نوال السعداوي هو تدخل في قضية إنسانية اجتماعية خاصة وشخصية جداً. وتساءلت عسراوي عن «سبح لنفسه التدخل السافر بحيد د. نوال، ومحاولة تفريقه عن زوجها، وهذا الموقف الاستعمالي، وتشويه القنود والقياس من أجل استهداف شخص مجرد حقه في التعبير عن آرائه». وأكدت عسراوي، أن هذه المحاولات هي محاولات لجم وكتم أفواه، وإجعل الحجة الشخصية تخضع لنوع من التمييز والمغلف». وأضافت د. حنان عسراوي «أنها قامت مع زميلاتها في الحركة التسوية داخل فلسطين بتوقيع عريضة تؤكد فيها التضامن الكامل وغير المشروط مع د. نوال السعداوي، وحث القضاء المصري على عدم اتخاذ خطوات من شأنها أن تسمح للقوى الظلامية بتحقيق أغراضهم السياسية المتسترة تحت ستار الدين».

وأما عبد المجيد حماد منسق الأمانة العامة لحزب الشعب الفلسطيني، فقد أشار

إلى أن «ما حصل في هجوم سياسي تحت غطاء الدين، مضيقاً أن هذه الجماعات أعطت نفسها حق الوصاية على الدين والفكر. وتساءل حمدان حول المانع في الاجتهاد في الآراء والأفكار، مؤكداً أنه في عصر الإسلام بدأ من «أبي بكر الصديق». وكانت الناس متجهد وتطور في مواقفها الدينية طبقاً لتطور العصر هؤلاء الناس الدس يتصور أنفسهم السرا، حكما، يقيمون دعوى على كل من يفكر بطريقة تختلف عن طريقة تفكيرهم الطرمسة الإسلامية». ويدعون أنه يسر إلى الإسلام لتحرير القوى الإسلامية على حصر الآراء لأهداف سياسية وأهداف أخرى».

وأضاف أنه فيما يتعلق بنوال السعداوي، فهي امرأة من النساء اللاتي قدن حركة تحرر



محمود درويش

من أرض فلسطين ، أرض الرابطة ، أرض الانتفاضة العظيمة والشهداء الأكرمين ، ومن الشعب الفلسطيني المناضل نبعث إليك بتحياتنا وتضامنا المطلق مع قضيتك العادلة ونشد على يدك ، نحن نساء فلسطين اللواتي يواجهن الاحتلال الإسرائيلي وعدوانه الوحشي وحصاره الخانق على شعبنا بصنورهن وبملاذات أكبادهن التي تزفهن أمهاتهن إلى مشاهير الأخير بصنوع الألم ، شهداء الحرية والاستقلال ، ولشعلى ان أخواتك وبناتك في فلسطين وكل مناضل فلسطيني تجري في عروقه قيم ومثل العدالة والتقدم وحقوق الإنسان ، يرفعون اليوم قلوبهم وأبائهم وأصراهم عاليا ، ويقولون لهؤلاء الظالمين : قفوا .. لن نحرية الإنسان في التمييز والاحتجاج والإبداع الفكري والثقافي

وأختم رسالتي التضامنية مع د. نوال السعداوي بما قاله الشاعر الكبير محمود درويش في كلمته التضامنية مع الفنان التقدمي مارسيل خليفة إن دفاعنا اليوم .. هو دفاع عن حرية الإبداع التي لا حدود ولا قيود عليها ، دفاع عن الشفاء الزماني والروحي فينا ، فلن تقرب الأرض من السماء ، إلا إذا اقتربت السماء من الأرض.

القاطع على التستر بستار الدفاع عن الدين الذي يمس مسأ مباشراً بحق التعبير عن الرأي ، والذي اعتبره عبد الكريم شكلاً من أشكال المطاردة للأفكار المتحررة الذي من المفترض أن تكون اليسارية قد غادرت منذ قسرين . وأضاف أنه من المؤسف أن يجري إحياء مثل هذه الممارسات في القرن الحادي والعشرين مشيراً إلى ما جرى بحق العديد من المفكرين الذين سبقوا السعداوي ، مؤكداً على أهمية الدور الذي لعبته نوال السعداوي وحضورها في الحركة النسوية وحركة الفكر العربي ، وما لها من تاريخ اجتماعي ونضالي يستحق الاحترام ، وطالب عبد الكريم بوحدة كل المدافعين عن الديمقراطية وحرية الرأي ، وتضامنهم للوقوف في وجه جميع هذه الممارسات ووضع حد قوري لها .

وشأن تطوير قوانين تضمن حماية حرية الرأي قال عبد الكريم إنه يجب أن تؤخذ حرية المرأة ومساراتها بالرجل بعين الاعتبار ، وتطوير قانون عصري في إطار الاحترام المطلوب للشريعة الإسلامية والمقدسات الدينية . مشيراً في نهاية حديثه إلى المسافة الواضحة بين احترام المقدسات الدينية والممارسات الأصولية التي تحاول التستر بالدين من أجل فرض مناخ سياسي واجتماعي معين.

الأم العزيرة المناضلة ، الطبيعية د. نوال السعداوي :

على قرارات المحكمة التي من المزمع عقدها في الثامن عشر من الشهر الجاري ؟ قالت عويضة « إنه من المهم المفاة على عائق هذه اللجنة هي تعميم قضية نوال على أوسع نطاق ممكن عربيا ودوليا ، لكي تظهر للراي العام الأصور التي تحصل ، والتي يارسها هؤلاء الظلاميون بقمع الحريات ، ليكشف لليسطة من الناس الذين يتناغمون معهم عن أهداف الذين لا علاقة لهم بالحفاظ على الدين ، وإنما يجيزون ذلك لأسبابهم الخاصة ، وللتأثير على السلطة ، وسحابة إخراجها ، ولذلك في المقابل تشكلت لجنة دولية لمناصرة الضغوط من جميع الجهات ، ووضع الحكومات أمام مسئولياتها ، والتأكيد على التزامها بالانفاقات التي وقعتها وخاصة بحقوق الإنسان . وأكدت عويضة لن يتم ترك الساحة للذين يطعنون بشرف الناس ويدمرون الأسر ، ويقسمون الحريات ، وعن قانون الأحوال الشخصية أشارت عويضة إلى « أن قضية السعداوي هي بمثابة درس ومؤثر هام للحركة النسوية ، ولكل ناشطي حقوق الإنسان في فلسطين ليسبداوا بتكرس قوانين حقوق الإنسان وكرامته وتضمن حرية التعبير عن الرأي ».

من جهته أبدى السيد قيس عبد الكريم عضو المكتب السياسي للجمعية الديمقراطية استنكاره للملاحقة د. نوال شديدة على رفضه

اليسار.. وجماعات الإسلام السياسي

فريدة النقاش

حتى الآن تلعب دوراً كبيراً في تمكين الإخوان المسلمين من توطيد نفوذهم ، وتأسيس مشروعات اقتصادية ضخمة لا تقبل فحسب عملهم السياسي وإنما أيضاً تقدم قرص عمل لمئات الآلاف يفتقون قاعدتهم الاجتماعية وتأثيرهم السياسي ، وهو ما لا يتوافر اليسار الذي يدخل في المنافسة مع جماعات الإسلام السياسي من موقع مالى أضعف كثيراً من موقعهم . ولذلك فإن المقارنة في هذا الميدان هي غير عادلة وغير علمية رغم أن كلاهما يفتقن على نفس القاعدة الاجتماعية.

وهذا ما يفسرنا للسبب الثنائي الذي يتعلق بمدى قدرة اليسار على الوصول إلى القوى الاجتماعية الأخرى التي يدافع عنها نظرياً ، وهي العمال والفلاحين والمثقفين ، ولماذا بقي محصوراً في إطار البرجوازية الصغيرة وحدها تقريباً . بينما هذا الهم لا يشغل الإخوان المسلمين من قريب أو بعيد ، فهم حزب المسلمين الذي لا يعترف بانقسام المجتمع إلى طبقات ولا تعنيه الصراعات فيما بينها ، لأنه يوجد الجميع في الإسلام ويستخدم كل الأدوات التي يتبناها له الدين لتخفيف حدة الصراع الطبقي بالزكاة وكفالة يتامي والإحسان والصدقات ، ويستطيع بذلك أن يكسب إلى صفه أفقر الفقراء وأغنى الأغنياء في آن . الفقراء يستغيثون ويديرون أسوأهم بالمساعدات المبنولة لهم في أشكال مختلفة عينية وخدمية ، والأغنياء يتقربون إلى الله ويفسلون أي شعور بالذنب حول بعض مصادر ثرواتهم والطريقة التي جرى مراعاتها بها ، ما داموا يبرحون ضمانهم بإطعام الفقراء وليس انتشار ظاهرة موائد الرحمن في رمضان إلا علامة واضحة على ذلك.

لم يصل اليسار إلى العمال والفلاحين إلا في حدود بائسة الضئيلة تتحمل القسوة المفروضة على الحريات العامة جزءاً من وزرها

إنها إذن المنافسة على القاعدة الاجتماعية ، والتي كان للجماعات الدينية القلبية فيها بعد سياسة الانفتاح والهجرة الواسعة للخليج ، حيث تمت واحدة من أكبر عمليات غسيل المخ الجماعي على أساس «الدين النقي» لـ «للمصريين» الذين كان إسلامهم قبل ذلك مرناً ومتسامحاً ومفتوحاً . وتراكب ذلك مع إعلان الزميل الراحل «أنور السادات» دولته ، «دولة للعلم والإيمان» ، ومساندته للتيارات الدينية في الجماعات ضد المد اليساري الواسع فيها في بداية السبعينيات ، بل وتسليحه المادى لهذه الجماعات لإرهاب اليساريين خصوم سياساته ، واقتربه هو من الإخوان المسلمين بعد الإفراج عن كان قد تبنى منهم داخل المعتقلات الناصرية ، واتجاهه السياسي إلى دول الخليج ضمن استراتيجيته الجديدة القائمة على التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي انتهت بزيارته لإسرائيل ، وتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد والصليح مع حكومة بيجون ومحاولة اكتساب شرعية جديدة على أساس من الدين أو اعتبار الدين أحد أسسها ، وفي هذا السياق أصبح اسمه الإعلامي هو «محمد أنور السادات» وجرى إغراق الإعلام المكتوب والمرئي والمسموع بزيده من البرامج الدينية المحافظة.

وتضاعفت عوامل كثيرة جداً لتستعين العلاقة بين التيارات الدينية وحكم أنور السادات ، كان من أهمها تشهيره بالقطاع العام تمهيداً لتصفيته ومملاته للملكية الخاصة والمستثمرين الجدد ، وهو ما لقي هوى لدى هؤلاء الذين كانوا قد فسروا إلى الخلف من الإخوان المسلمين في زمن عبد الناصر هرباً من الاعتقال وكونوا ثروات كبيرة ، وعادوا إلى الوطن باحثين عن حماية قانونية وسياسية لثرواتهم ، وهي الثروات التي لعبت وما تزال

تتشغل قوى اليسار وعلى رأسها حزب التجمع أكثر من غيرها بقضية العلاقة مع جماعات الإسلام السياسي ، وهي تراقب زيادة نفوذ هذه الجماعات بقلق ، خاصة بعد أن سيطرت على عدد من النقابات المهنية مثل الأطباء والصيادلة والمهندسين وأخيراً المحامين للمرة الثانية ، وزادت نسبة تواجدها في نقابة الصحفيين ، ثم كانت النتيجة المفاجئة التي حققتها في انتخابات مجلس الشعب حين حصلت على سبعة عشر مقعداً وهو ما تفوق على مقاعد كل أحزاب المعارضة مجتمعة بالرغم من أن القمع الحكومي قد خصصها بالنصيب الأكبر من عمليات الاعتقال والمضار والملاحقة وصولاً إلى إطلاق الرصاص والقتل لمنع مناصرتها من الوصول إلى اللجان الانتخابية ، بعد حكم المحكمة الدستورية العليا بإشراق القضاء على اللجان الفرعية الذي غل بد الشرطة والإدارة عن التزوير بالطرق التقليدية.

ويعود قلق اليسار والتجمع على نحو خاص من زيادة نفوذ جماعات الإسلام السياسي والإخوان المسلمين بخاصة ، إلى عدة أسباب .

أولها هي أن الإسلاميين يستحسنون نفوذهم من نفس المتبع الذي يتنهل منه اليسار وهو قوى البرجوازية الصغيرة الفقيلة ، أي الطبقة الوسطى التي خرج منها تاريخياً كل القوى السياسية النشطة في البلاد ، إذا استثنينا أحزاب كبار الملاك ، والتي كانت يدورها تسلط القيادة للأعيان من ملاك الأرض أو كبار الرأسماليين ، ولكنها تستند أيضاً على قاعدة عريضة من البرجوازية الصغيرة التي تضم التجار المتوسطين والملاك الصغار والمهنيين والمثقفين ، ويخرج منها الكتاب والأدباء والفنانون بحكم أن التعليم كان متاحاً لها دائماً عبر القرن الماضي كله.



نوال السعداوى .. تكفير المثقفين إرهاب للمجتمع

أما الجزء الأعظم فيتحمله اليسار نفسه بكل فرقة، والتجميع على رأسها على نحو خاص باعتباره الحزب الشرعي العلني الذي توافرت له مقرات وجريدة وانتشار قومي واستطاع أن يصل بعدد من النواب إلى البرلمان.

لقد استكان اليسار للقبور ، بل إنه حتى لم يعمل لاستنفاة الهامش المحدود للحريات .وحيث أصبح مد المحصنة وتصفية القطاع العام وتسريح العمال بالفصل أو المعاش المبكر غالباً ، أثر السلاسة وحارب المعركة شأنه شأن أي مركز بحث بالرصد والتحليل ، وزاد عليها بيانات الإذاعة . لكنه لم يحول ذلك كله إلى عمل حزبي يومي ، دبوب في صفوف العمال ،وحيث بدا أن النصر هو حليف الحكم في معركة تصفية القطاع العام ويهدد الملكية العامة اعتبر ذلك أسرا مفرغها منه ، ولم يرتبط ذلك بأي عمل جماهيري تنظيمي يساعد هؤلاء العمال على تنظيم أنفسهم هم الذين غزتهم في غياب اليسار عقلية البرجوازية الصغيرة التي تتطلع لأن تصنع كبيرة ، حين انخرط بعضهم بفرح في صفوف طالبي المعاش المبكر ليتحولوا من عمال مهرة أحياناً إلى بقالين وأصحاب بورتيكات وسائقى تاكسى وتجار ، بما يعنيه ذلك من خسارة فادحة ، لا لبطيئة العاملة وحدها وإنما أيضاً للصناعة المصرية ذاتها، وبما يعنيه أيضاً من إمكانية الانتقال من اليسار الذي هو البيت الطبيعي للعمال ، إلى صفوف الجماعات الإسلامية النشطة وهو ما يحدث فعلاً في بعض المواقع المحلية العريقة التي استهدفتها الإسلاميون بنشاطهم.

وبينما أصبح إنشاء النقابات أصعب فأصبح .. خاصة في المواقع الصناعية الجديدة التي تنتشر فيها المشروعات الصغيرة لم يتقدم اليسار لمساعدة العمال على إنشاء أطر بديلة للعمل الجماعي وتنظيمهم من أجل انتزاع حقهم الديمقراطي في إنشاء النقابات. خلاصة الأمر بهتت العلاقة العضوية بين اليسار والطبقة الرئيسية التي يقول في كتاباته النظرية إنها واحدة من ركائزه وهي الطبقة العاملة.. وإذا ما استردك اليسار هذا الضعف البين في علاقته بالطبقة سوف يفتقر عن جماعات الإسلام السياسي ولن يبقى هذا السؤال الحائر متردداً في أوساطه تحالفت مع الإخوان أم مع الحكم.

فماذا عن الفلاحين، وهم الضلع الثاني في المثلث التاريخي لقوى اليسار. سوف يدلنا التعرف على واقع العلاقة بين أحزاب اليسار سرية وعملية وبين الفلاحين أنها ما تزال علاقة هامشية وموسمية وأدبية. فما

ابتدعوا شركات توظيف الأموال ،وقام بعضهم بأكبر عملية نصب ضد مئات الآلاف من الكادحين ومتوسطي الحال من المصريين .ومن حسن حظنا أنهم شامروا أن يبدؤوا بإيدولوجيتهم الدينية في النشاط المالي الذي قاسموا به وأطلقوا عليها وصف توظيف الأموال على الطريقة الإسلامية ،ولدى انكشافها وسقوطها سقط وهم كبير حول مقولة اقتصاد إسلامي. فماذا عن موقفهم من الديمقراطية؟

عما لا شك فيه أن هناك تعجباً في أدبيات الإسلام السياسي حول هذا الموضوع في سعيه للاقترب من أفكار التعددية والمجتمع المدني والتداول السلمي للسلطة. وإذا كان صحيحاً تماماً أن أي حزب سياسي يمكن أن يطرح شعارات للاستهلاك وتأتي التجربة الواقعية لتفضح التناقض بين الشعار والممارسة ..أي أن الممارسة هي المحك الجدير بالاعتبار ،فإن هذه الحقيقة تنطبق أكثر ما تنطبق على جماعات الإسلام السياسية بكل فرعها ، لا لأن هناك عيوباً أخلاقية في تركيزهم أو في تكوين أشخاص القاتنين عليها .. لا .ليس الأمر كذلك فينبههم شأن كل جماعة سياسية بشر على خلق عظيم.. وإنما هي فكرة الدولة الدينية ذاتها ، في مجتمع ما يزال أبويًا طبقيًا تقليديًا فقيرًا وأمية يرتبط الجمهور الغالب فيه بالأفكار أو المؤسسات ،عما يدعم بقوة مصدر الشرعية في الدولة الدينية باعتباره مستمدة من الله سبحانه عبر أشخاص القادة المؤمنين الفقهاء فكيف سيتم التوفيق بين إرادة الشعب التي هي جوهر الديمقراطية وبين إرادة الله في هذا المفهوم اللاهوتي لنظام الحكم؟ يقوم الحكم في الدولة الدينية على الشورى ،كما تقول أدبيات الإسلام السياسي

أكثر أدبيات اليسار التي تتحدث عن قضايا الفلاحين وتشخصها تشخيصاً دقيقاً وتحللها وتقتصر الحلول لها . ولكن ما أضفت القاعدة الفلاحية لهذه الأحزاب ،وما أقل العمل الحزبي اليساري في صفوف الفلاحين.

في زيارة لأسوان قبل عامين أخبرنا بعض العاملين في المحافظة أن الفلاحين الذين طردوا من الأرض بعد تطبيق القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ الذي أتاح للسلاك طرد المستأجرين دون أن توفر الحكومة بدائل للمطردون قد جرى شحتهم في لوريات وألقي بهم في مدينة «أبو سبيل» .هناك نشأت العشوائيات وزادت البطالة والجريمة وارتفعت الأسعار تحت سمع وبصر الحكومة والأحزاب يمينها ويسارها. صحيح أن حزب التجمع على نحو خاص لعب دوراً كبيراً في تمصية آلاف الفلاحين وعشرات القرى ضد تطبيق القانون. ولكن بعد أن انتهى الأمر خفت بل تلاشى النشاط الجماهيري أو التنظيمي الذي وكب شهر المد الاحتجاجي للفلاحين ، الذين ضاعت أصواتهم بعد ذلك في البرية بعد أن سقط من بينهم شهداء ،دافعوا عن الأرض ، وأخذت مراكز البحث ترصد الوقائع وتحللها دون أن يتراكم ذلك مع عمل حزبي يضيف للييسار رصيداً وعضوية ومعرفة .. وأكثر من ذلك يضع علامات قوية في افتراق مشروعه .لا نظرية فحسب وإنما عملياً أيضاً ،عن مشروع جماعات الإسلام السياسي لاستئيل مصر. ومشروع كل من جماعة الإخوان المسلمين وحزب الوسط الششق عنها لا يختلف جديراً من حيث محتراته والاقتصادى –الاجتماعى- عن مشروع التحالف الطبقي الحاكم . بل إنهم تفوقوا في مرحلة سابقة في نشاطاتهم ونزعاتهم الطبقية على هذا التحالف حين

، ولكن الشورى هي شئ آخر غير الديمقراطية ، ومصدر الشرعية في نظام الشورى هو أيضا الله سبحانه والقرول الفصل له وإن احتكر فقها الجماعة تفسير وتأويل الأقوال الإلهية بحكم أنهم المسلمون ، ولا يجوز تفسيرهم أن يفصل ولا يخرج على الإسلام ، وهو الوضع الذي نعرفه جيدا عبر ملاحظات المفكرين والكتاب وانتهام الأحزاب المتنافسة بالخروج على الدين وطرح الشعار الغامض «الإسلام هو الحل».

إن الديانة .. أى ديانة هي مستودع كبير جدا من الأفكار والمفاهيم والمعاني التضاربية التي يمكن استخدامها لتبرير الاستبداد وإسباغ مشروعيتها عليه ، ويقدّم لنا التاريخ الإسلامي آلاف الوقائع التي تدلنا على هذا الاستبداد ، ويمكن استخدام مفاهيم ومعايير وأفكار أخرى لإدانة الاستبداد ونفيه وإسباغ مشروعية دينية على الإدانة والتفى . وهناك أيضا وقائع فى التاريخ تدل على ذلك لكن الأخيرة كانت فى الغالب الأعم تدور فى الهامش أو جرى تهيمش متجنبها وعزلها ، لأن قوة أو ضعف هذا الاستخدام أو ذاك يتحدد طبقا لتوازن القوى الطبقة في المجتمع ، المعنى وتعبيراتها السياسية والفكرية . وفى الحلة التى نتفحصها هنا يتحدد وبوضوح بالطبيعة الاجتماعية لقيادة لإحرون المسلمين ، التى أطلقت إشارات قوية سواء حين نجح عدد كبير من نوابها فى انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٧ أو عام ٢٠٠٠ ، وأبرزت هذه الإشارات أن صراعها مع الحكم يدور أساسا حول الهيمنة على الدولة والسلطة وليس من أجل تطبيق سياسات بديلة ذات توجهات مختصة . وقبل هذا وذات ليس صراعا من أجل الديمقراطية .

إن الإخوان المسلمين اقتصاديا واجتماعيا هو الوجه الآخر للحكم القاتم يتصدّره على نفس الأرضية والمصالح ، مع فرق واحد هو أنه يلبس العمامة ويطلق النحي ويحجب النساء . ويعزلهن .

ولا نستطيع أن نتوصل لإجابة بسيطة حول الطريق الذى ستملكه جماعات الإسلام السياسي لدى إستلامها السلطة ، لكننا نستطيع أن نفحص الوقائع فى السعودية وأفغانستان ونستخلص العبر والدروس لأن كلاً من السعودية وأفغانستان مصدر الهام فكرى وسياسى لكثير من هذه الجماعات وخاصة أجنحتها المسلحة كما هو معروف .

ومن الخطأ البين أن نتعامل باستخفاف مع عمليات التهريض على القتل والتكفير

للمشغفين التى مارستها وما تزال جماعات الإسلام السياسي ، فهذه العمليات لا تكشف فحسب عن مدى افتقارهم إلى فهم الحوار العقلانى ، بل أيضا مدى استقوائهم بالله سبحانه وتعالى ضد أى محاور أو كاتب أو مفكر مستهدفين إعدامه متهوما ثم التهريض على قتله إذا لزم الأمر أو إقصائه واستيماده إذا لم يكن القتل متاحا . وهنا أدعوكم لتأمل شهادة الشيخ الغزالي فى قضية مقتل د. فرج قودة الغزالي واحد من المستنيرين ..

فإذا كان الأمر كذلك كيف يكون بوسع قوى البسار وهى قوى مدنية تنشده دولة لكل مواطنها تقوم على الديمقراطية والعدالة ولا تطلب جزية من الأقباط أو تعزل النساء ، فى أن تنسّق حتى سياسيا مع دعاة الدولة الدينية الطائفية صاحبة الحق المقدس الذى لا يزول ولا يمكن انتقاده ، والمفهوم اللاهوتى للحكم مع اقتصاد قائم على الليبرالية الجديدة وهيمنة الملكية الخاصة على وسائل الإنتاج والسوق الحر وانتحاب الدولة؟! .

ولن يكون غريبا والأمسر كذلك لدى وصولهم إلى السلطة أن يحافظوا عليها بالقوة والرضخ مبدأ التداول فى الممارسة . ليس لأن أديبائهم تقبول بذلك ولكن لأن نظام الحق الإلهى لا يجوز أن يتعرض للتفسير أو التبدل ، ذلك التبدل الذى جرى تحريكه وتكفير المشغفين الذين مارسوه ، فها بالنا بالقوى السياسية الأخرى ، فحين يتحدث أحد بإسم الله رغم أنه يحمل مشروعا دينيا مع وجود الادعاءات الأخرى ، فلن تتوافر القدرة لأى طرف آخر على انتقاده . والمثال الواضح على ذلك هو ممارساتهم للهيمنة فى محاولة إصدار ميثاق للرفاق الوطنى بمبادرة من النقابات المهنية شاركت فى وضعه كل القوى السياسية وأصرروا هم على الانطلاق من الأرضية الدينية وصيغة المشروع بصيغتهم ليتصاع الجميع لهم .

إن مشروع الإسلام السياسي هو هو مشروع دهاش بامتياز . وإن كان يحمل إيديولوجية ماضوية ، وحين ينشأ التوتر الحاصل بين حداثة المشروع وبين الفكر الملمه والمؤسس ، تتولد التراتف القوية ضد العقلانية وضد الحوار والديمقراطية وتتولد زعغات الهيمنة على الآخرين باسم الدين الجماع . ويعرف الإسلاميون جيدا أن المشروع المعنى الديمقراطية التقيض لهم خبزيا - وهو مشروع البسار بكل ظلاله - يتضمن قيم الإسلام العليا والعالمة فى صلبه مثل العدالة والمساواة واحترام الإنسان

الذى كرمه الله كعنصر ثقافية أساسية . ويعرضون أكثر من ذلك أن دعوة التجمع والبسار لفصل الدين عن السياسة لاتعنى بحال فصل الدين عن الحياة ، فمثل هذا الفصل الأخير هو مستحيل تماما ، ولكن شعار «الدين لله والوطن للجميع» يسبب لهم إزعاجا بالغا لأنه ينزع منهم ضمينا حق التحدث باسم الله .

ولأنهم يدركون هذه الحقائق جيدا يوجهون نيرانهم ضد البسار ، بل ولا يتورعون عن خداعه والتلاعب به كلما سحت فرصة ، وهو ما حدث فى أكثر من دائرة فى الانتخابات التشريعية الأخيرة . مما يؤكد أن أى شكل من أشكال التنسيق السياسى معهم سوف ينتهى بالفاسدة المؤكدة . فها بالنا بالتحالف الذى هو مستحيل لا فحسب على أساس سياسى بل أيضا على أساس فكرى .

إننا نتأفف أنفسنا لو أقدمنا على أى من التنسيق أو التحالف ، لأمع الجماعات الإسلامية ولأمع الحزب الحاكم ، لأنها كما سبق القول كل منهما وجه للأخر فحسب فى الخيارات السياسية - الاقتصادية ولما أيضا فى الإستقراء بالدين ، بفعل المسلمون ذلك دائما وتفعله الحكومة عند الضرورة .

لكن هنا لا ينغى أن نتعامل معهم ، كل من الإسلاميين والحكومة ، كأكاطر من القوى السياسية . وليس تلك القوة السياسية التى تدوس على رقابنا لأنها تظفر بتأييد واسع فى الشارع ولذا لا بد أن نعطي برضاها كما يقول البعض ، أو لأن الأخرى تتحكم فى مواقع السلطة ولابد على الأقل أن تتخفف من قبضتها على رقابنا ورقاب المجتمع كله .

مفتاح هذه المسألة والرد الصحيح على السؤال هو من وجهة نظرى بناء قوتنا الذاتية وتحويل برنامنا السياسى إلى تفاصيل يومية فى حياة الطبقات التى نسعى لتمثيلها والدفاع عنها وتنظيمها للدفاع عن مصالحها دون أن تقسم الحزم الرئيسى فى هذا الصراع على اثنين ، بينما هو خصم واحد له قناعان .

وأرائى أقف على الطرف الآخر ضد القائلين أن حوارنا وتنسيقنا مع أى من الجماعات الدينية أو الحزب الحاكم يمكن أن يزدى إلى تليين التوجهات المعادية للديمقراطية فى صفوفها . وأقول إن قوتنا الفعلية وإتساع نفوذنا الحزبى هو الذى سيقبل ذلك باعتباره أساسا لبنا . بدبل ثان وقطب آخر فى الصراع .

«التجمع» والإخوان المسلمون

مازق اليسار.. وكيفية المواجهة

الإسلام السياسي (جماعة الإخوان)، ويشار هنا السؤال المعروف أهما يعتبر أكثر خطورة ؟ ومعنى آخر أهما يمثل خطراً رئيسياً ؟ وبهما يعتبر خطراً ثانوياً.. وقد رأينا أن هذا الخلاف مطروح أيضاً في اللجنة المركزية لحزب التجمع .. إلا أننا نرى في هذه النظرة قاصرة ، وأن هذه المقارنة خادعة .. وقد تؤدي إلى نتائج خطيرة على الصعيد النظري وفي الواقع النضالي العملي ..

إن الخبرة العملية والدراسة التاريخية والممارسة السياسية أكدت على أن النظام الحاكم وتيار الإسلام السياسي يمثلان كلاهما خطراً رئيسياً على المجتمع .. وأن المآزق الحالية أمام اليسار يتمثل في مواجهة كلا الطرفين في وقت واحد في ظل ظروف غاية في الصعوبة والتعقيد.

أن سرقنا من هذه الجساعة أو تلك لا يتحدد على أساس منهج هذه الجساعة في الدعوة أو أسلوبها في العمل السياسي ، أو على أساس مواقفها العملية البرجماتية في هذه المعركة أو تلك .. إنما يتحدد موقفنا وفقاً للمصالح الطبقية التي تمثلها هذه الجساعة ، والهدف النهائي الذي تطمح إليه ، وطبيعة النظام الذي نشده ، وكذلك موقفها من قضية الديمقراطية بمفهومها الواسع .. ومن تتبع مواقف الإخوان المسلمين العملية يتضح أنهم من ناحية المصالح الطبقية ، لا توجد خلافات جوهرية واضحة بينهم وبين النظام الحاكم ، فكلاهما يدافع عن مصالح الرأسمالية الكبيرة وهذا ما يفسر تقارب الإخوان مع السلطة منذ بداية الثمانينيات وحتى منتصف التسعينات .

إن الصراع بين الإخوان والنظام الحاكم هو صراع على السلطة السياسية وعلى شكل الدولة وليس صراعاً اجتماعياً وطبقياً من أجل برنامج تغيير شامل مثل الذي تدعو إليه قوى اليسار .. ولهذا سرعان ما تتروحد مواقفهما عند وجود أي تهديد حقيقي

الدولية والعربية لهذه الجماعات واحتضانها وتقبلها وتدريسها (ما حدث في أفغانستان السودان) ، وسيطرة الفكر الأصولي على الإعلام وعلى التعليم ، وسيادة القيم السلبية الناتجة عن الهجرة إلى بلاد النفط .. وغيرها الكثير من المظاهر المختلفة التي تؤكد أن ذروة صعود هذا التيار كانت في هذه الفترة ، ولكنه بدأ يتراجع نسبياً منذ سنوات قليلة.

وتكمن أهمية هذا الأمر في إدراك طبيعة المناخ العام والظرف الموضوعي الذي تتحرك فيه القوى السياسية المختلفة .. فإذا كان وزن ونفوذ تيار الإسلام السياسي يتراجع في المجتمع بشكل عام ، ولكنه يتصاعد بشكل نسبي بالنسبة لأحزاب المعارضة فإن المشكلة ينبغي البحث عنها ، لا في قوة هذا التيار ، وإنما في الظروف الذاتية لقرى اليسار ، وتراجع نفوذها السياسي والجماعي في المجتمع بشكل عام.

وإن الصعود النسبي في قوة الإخوان يعود في الأساس إلى رفض الشعب المصري الواضح والمتصاعد لسياسات وممارسات السلطة الحاكمة بالإضافة إلى سيطرة مناخ فكري متخلف لاعقلاني وغير علمي ، ومناخ سياسي غير ديمقراطي ومعاادي لمصالح الجماهير الشعبية هذا من جانب ، وإلى ضعف أحزاب المعارضة وفي القلب منها أحزاب اليسار ، وعدم طرح نفسها كبديل حقيقي للنظام .. بديل مستعد لحل الفراغ الناتج عن كراهية ورفض الجماهير للنظام الحاكم ، وعن التراجع النسبي لتيار الإسلام السياسي في المجتمع.

هل يشكل الإخوان المسلمون خطراً رئيسياً؟

يذهب بعض المفكرين السياسيين إلى المقارنة بين خطر السلطة الحاكمة وخطر

في البداية لابد من تسمية " اليسار " على استمرارها بشجاعة وجرأة في طرح القضايا النظرية والسياسية التي تهم اليسار المصري يختلف فصائله واتجاهاته.

واليوم تفتح " اليسار " باب الحوار حول ظاهرة هامة وخطيرة تحتاج بحث إلى المزيد من الدراسة والتحليل والحوار الجاد الموضوعي .. وهي ظاهرة " صعود الإخوان المسلمين النسبي في انتخابات مجلس الشعب الأخير " والقضية في الحقيقة لانهم حزب التجمع فقط، ولكنها تهم أيضاً كافة قوى اليسار ، بل وكافة القوى الديمقراطية والوطنية في المجتمع المصري.

حقيقة صعود الإخوان النسبي

تقبل أن نتطرق إلى الاشتكاليات الأساسية في القضية محل البحث ، أود أن أتوقف قليلاً أمام سؤال حول المقصود من عبارة "صعود الإخوان المسلمين النسبي" لأنه إذا كان المقصود هو صعود الإخوان بالنسبة لأحزاب المعارضة في انتخابات مجلس الشعب الأخيرة فهذا أمر لا خلاف عليه .. أما إذا كان المقصود بالصعود النسبي هو زيادة وزن ونفوذ الإخوان السياسي تاريخياً في المجتمع بشكل عام .. فهذا أمر غير صحيح إذ إن تيار الإسلام السياسي وفي القلب منه الإخوان المسلمون قد تراجع تأثيره ودوره ووزنه تدريجياً في المجتمع منذ منتصف التسعينات مقارنة بالفترة منذ بداية الثمانينيات وحتى السنوات الأولى من عقد التسعينيات التي كانت تمثل ذروة صعود هذا التيار .. وللأسف على صحة هذا الرأي يكفي الغاء نظرة سريعة على تلك الفترة بداية من الدور الحظيري الذي كانت تمارسه شركات توظيف الأموال والبنوك الإسلامية اقتصادياً ، ونجاح أكثر من ٣٥ نائباً للإخوان في مجلس الشعب عام ١٩٨٧ على قائمة حزب العمل ، وتصاعد دور الجماعات الإرهابية المستمرة بالدين وتهديدها لرموز الدولة بل ورئيسها نفسه ، والمساندة

صلاح عدلي



سيف الإسلام حسن البنا

ويكشف الأستاذ «العالم» هذا الأسلوب حين يؤكد على أنه «حاليا يسمى الإخوان إلى التغافل في المؤسسات الاجتماعية ، بل والمؤسسات السلطوية تجهيزاً للاستيلاء على السلطة بشكل ديمقراطي متدرج أو قد يتحول إلى عنف مسلح إذا توافرت الشروط الاجتماعية ، ولهذا قد يذهب بعض مفكرهم إلى الدعوة إلى احترام التعددية وتداول السلطة واحترام الإرادة الشعبية في سحبهم للسلطة مستشفيين بما يسود الأوضاع الاجتماعية الراهنة من تحديث مظهرى استفزازي وتفاقم ظواهر الفقر والتخلف والتبعية على أن الهدف النهائي على اختلاف المنهج والأساليب هو إقامة السلطة الدينية ، وهكذا يسود في الدولة الدينية التسلسل والاستبداد والقهر على حساب الاستشارة والمقابلة والديمقراطية ويهد أنفسنا مرة أخرى في غياب القرون الوسطى» إلا أنه يجب أن يكون واضحاً أن رفضنا للدولة الدينية لا يقلل من أهمية الدين وورقه في المجتمع ولكن احترام الأديان واستعمالها في حياتنا شيء ، والدولة الدينية شيء آخر تماماً .

وعلى أساس هذا الموقف يتحدد موقفنا أيضاً من حق الإخوان المسلمين في تكوين حزب شرعي سياسي لهم .

ففي ندوة عقدت في مركز المساعدة القانونية حول الأحزاب السياسية أكدت في مداخلتي على حق كافة القوى في تكوين أحزابها وكذلك حقها في اختيار المرجعية الفكرية والأيديولوجية لها . فإذا كان من حق الشيوعيين أن تكون الماركسية هي المرجعية الفكرية لحزبهم ، كذلك من حق الإخوان أن يكون الإسلام هو مرجعيتهم الفكرية والأيديولوجية ولكن الشرط الأساسي الذي نتوقف عنده هو ضرورة الالتزام بمبادئ وقواعد وأسس الفكرة الدينية (المتصور المدني والقانوني والشرعي والديمقراطية السياسية والتعددية وحرية الفكر والاعتقاد والمساواة بين الرجل والمرأة والوحدة الوطنية وحق المواطنة ومستولية الحكام أمام الشعب) باختصار إلا تكون التعاليم الدينية في المرجع الأخير للحكم والتفكير . فليس مستطیع الإخوان الالتزام بهذا الشرط قولاً وعملاً .. وينبغي التأكيد هنا على أننا لا نرفض التشييق مع الإخوان حول عدد من المواقف الخاصة بالإصلاح الديمقراطي وإلغاء قانون الطوارئ والأخالة للحكام العسكرية وغيرها .

مآزق اليسار وكيفية المواجهة

إذا اتفقا على أن اليسار يواجه خطرين رئيسيين هما خطر السلطة وخطر الإسلام

للمصالح الطبقيّة التي يمثّلها .. إلا أن الخطر الرئيسي للإخوان المسلمين يتمثل في أنهم يستهدفون إقامة دولة دينية .. رغم كل الدعاوى التي يظهونها مفكرهم للتأكيد على أن الإسلام ليس فيه سلطة دينية كسلطة الكنيسة (الكهنوت) وأن الإخوان يعملون من خلال آليات المجتمع الديمقراطي ، وأنهم قد طلقوا العنف بالثلاثة .

وهنا لابد من إبراز قضية هامة وهي أن جوهر الدولة الدينية لا يقوم على الحكم مباشرة لرجال الدين أو المؤسسة الدينية ، وإنما يقوم أساساً في أن التعاليم الدينية هي التي ينبغي أن تشكل المعيار الأخير أو المرجع الأخير بالنسبة لكل القضايا الروحية والزمنية على حد سواء .

وهنا ما يؤكد المفكر «عادل ضاهر» في كتابه «الأسس الفلسفية للعلمانية» حين يذهب إلى أن الأساس للرفض العلماني لما يدعو إليه جماعة كهذه لا يرتبط بتكوين هذه الجماعة ، ولا بنوع الوظائف التي يشغلها أعضاء هذه الجماعة في المجتمع ، ولا بنسبة اقترابهم من هذه المؤسسة الدينية أو تلك أو مدى اندماجهم فيها . أنه يرتبط فقط بكون هذه الجماعة تسعى إلى إقامة دولة يكون فيها دين ما هو المرجع الأخير لكل الشئون الروحية والزمنية على حد سواء .. وكذلك لكي أن هذا الدين هو الذي يفضي الشرعية على الدولة ومؤسساتها .. وهذا يعني أن السلطة الزمنية أي السلطة السياسية تكون فائدة الشرعية ما لم تكن مستمدة من سلطة أعلى هي سلطة الله ، كما يعني أن الاعيادات الدينية تصبح هي الاعيادات النهائية - وليس الدستور والقانون الوضعي والسلطة المستخدمة من الشعب- التي ينبغي للحاكم أن يلجأ إليها ليستقر ما الذي ينبغي سنه من قوانين أو أخطاطه من سياسات على كل المستويات وفي كل المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثرية .. وعلى هذا فإن الشكل التوريراطي للدولة أي حكم رجال الدين المباشرين هو أحد الأشكال الممكنة للدولة الدينية لكنه ليس الشكل الوحيد لها .

إن هذا هو ما يفسر إصرار الإخوان على ضرورة تضمين « ميثاق الوفاق الوطني » الذي أشترك في صياغته وأعداده لجنة الأحزاب والقوى السياسية بالإضافة إلى عدد من المفكرين والمستشارين المرموقين فقرات تؤكد طبيعة الدولة الدينية كهدف للميثاق ورفضهم الضويع على شكله النهائي لأنه كان يؤكد على هدف الدولة المدنية الديمقراطية التي يكون المرجعية النهائية فيها للشعب وليس

ورغم تغيير تكتيك الإخوان تاريخياً وتغيير منهجهم في العمل إلا أن هدفهم ظل كما هو دون تفسير ، ورغم اعتراضنا بعدم مآسراتهم للعنف المادي في عملهم السياسي منذ فترة طويلة إلا أنهم رفضوا تقديم أي نقد ذاتي حول العنف الذي مارسوه في الأربعينيات والخمسينيات بالإضافة إلى استمرار موقعهم الثابت من ممارسة الإهراب الفكري ضد المفكرين والفنانين والمبدعين والستيريين من المفكرين الإسلاميين . إن تشكيك الإخوان الحالي يقوم على أساس تكوين الكتلة التاريخية والهيمنة على المجتمع « من تحت » ثقافياً وسياسياً من خلال التغافل في مؤسسات المجتمع المدني وكسب الحرب من خلال الانتصار في مواقع صغيرة هنا وهناك .. وهذا في الواقع تطبيق لأفكار جوامش حول الثورة في المجتمعات الحديثة .

السياسي في نفس الوقت .. **فالمسؤول الملح هنا هو كيف نواجه هذا الأمر.. وهل يكفي أن نرفع شعاره البديل الثالث**» حتى نتخلص من هذا المأزق ونجني الشعار العملية مباشرة بينما التجربة العملية تؤكد لنا أن المسألة ليست بهذه البساطة وإنما هي عملية شديدة التعقيد لأنها تجري في مجتمع ديناميكي يوجع بالحركة والحراك الاجتماعي ، بأحزاب متأرجحة ليس لها مواقف ثابتة سواء من السلطة أو من تيار الإسلام السياسي ، ومنظمات مدنية في خيلط من المؤسسات التقليدية القديمة والحديثة المتطورة ، كما أن هذا كله يحدث في إطار مناخ عام سلبى غير عقلاني ، ومزاج جماهيري ساخن وغير مدروس بدقة.

لهذا فإن وضع استراتيجية سليمة وتكتيك صحيح يتطلب دراسة الوضع جيداً والتعلم من خبرة الفترة الماضية في الممارسة .. وهنا يمكن التمييز بين فترتين أو مرحلتين .. **الفترة الأولى** وهي التي تقف بعد منتصف التسعينيات بقليل والفترة الثانية منذ ذلك الحين وحتى الآن.

في المرحلة الأولى كان خطر الجماعات الإرهابية المستمرة بالدين كبيراً على المجتمع من كافة الجوانب.. ورغم تقاسم كافة أجهزة الدولة ، باستثناء «المواجهة الأمنية» فإن اليسار وخاصة حزب التجمع والشيوعيين قاسوا بالصدى بشكل قوى وجري لهذه الهجمة فكريا وسياسيا في الوقت الذي تراجعت فيه معظم القوى والأحزاب الأخرى .. ولا يمكن أيضا تسياس دور اليسار الهام في تدعيم أواصر الوحدة الوطنية والتصدي لشبح الفتنة الطائفية .. إلا أن تركيز الجهد الرئيسى في هذه المعركة ضد الإرهاب وخضوف الصوت المعارض للسلطة الحاكمة في تلك الفترة كانت نتيجته غياب الخطوط الفاصلة مع السلطة بما أدى عمليا إلى تقوية موقفها خاصة بعد انحسار الإرهاب نسبيا .. كما أدى أيضا إلى ظهور الإخوان المسلمين كجناح معتدل ومعارض للسلطة يتعرض أنصاره للملاحقة والحاكمات العسكرية ما اكسبه مساحة تأييد جماهيري على حساب قوى اليسار.

وبعد الانحسار النسبي لخطر الإرهاب المسلح المستمر بالدين ، تصاعدت الهجمة الشرسة من النظام الذي يمثل مصالح الرأسمالية الكبيرة الحاكمة على مصالح الجماهير الكادحة .. وكان على حزب التجمع وقوى اليسار ادراك هذه التغيرات وترجيح الجهد الرئيسى نحو معارضة السلطة الحاكمة على جميع المستويات دون أن يعنى هنا

تراخيا أو ترجاعا أمام تيار الإسلام السياسي .. ولكن لأنفس فإن هذا التسويع لم يكن واضحا بالقدر الكافي.

إن تجربة مجلس الشعب الأخيرة ، وكذلك انتخابات نقابة المحامين قد أكدت على أن النظام يفتقد مصداقيته أكثر فأكثر .. وأن دائرة الرفض الجماهيري تتسع وتعمق ، بل ويزداد السخط الشعبي على ممارسات النظام وسياساته كل يوم وذلك نتيجة مواقف المتخاذلة في دعم الانتفاضة ومواجهة العدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني وتبعيته المتزايدة للولايات المتحدة ، أو حمايته للفساد ، أو في سلة للتشريعات المتعاقبة المعادية لمصالح الجماهير أو في معدلات البطالة المرتفعة وغيرها.

ولذلك فإن المعارضة الواضحة والشاملة لسياسات الحكم وممارساته الآن داخل وخارج البرلمان ، ومن خلال الاستناد على جماهير العمال والفلاحين وسائر الكادحين في معاركهم اليومية أصبحت هي السبيل الوحيد لنزاهة النقطة السياسية والجماهيرى لكافة قوى اليسار وهي السبيل الوحيد أيضا لهزيمة الإخوان سياسيا وعزلهم جماهريا ..

وهذه المواجهة يجب أن تشمل المجالات الآتية:

أولاً: ضرورة العمل المشترك بين كافة قوى اليسار في الممارك الجماهيرية القادمة وخاصة معركة انتخابات النقابات العمالية ومعركة الحملات ودعم الانتفاضة وغيرها من الممارك اليومية ، خاصة وأن النشاط الجماهيري يتوسع ليشمل والفلاحين والمهنيين والشباب العاطل وصغار ومتوسطى التجار ويغيرهم من الفئات الوسطى المضارة من سياسات النظام ..

وسوف تتكشف مواقف الإخوان بشكل واضح من خلال هذه الممارك كما حدث أثناء معركة قانون المالك بين المالك والمتاجر في الأراضي الزراعية ، حين انحاز الإخوان للمالك بشكل سافر من خلال تبنيهم لشعار «العقد شيعي المتعاقفين» ففسروا جماهير المتاجرين والفقراء .. وهكذا يكون الحال أيضا عند خوض معارك العمال حول قانون العمل الموحد وحق الاضراب وغيرها من الممارك التي سوف تصحب البساط تماما من تحت اقدامهم.

ثانياً : ضرورة « العمل على تكوين تحالف وطني ديمقراطى واسع تواته قوى اليسار في مواجهة الحكومة والإخوان سواء في النقابات المهنية والمحليات والانتخابات النيابية .. » .وعلى أن نأخذ العبرة ما حدث في انتخابات نقابة المحامين الأخيرة .. إذ أن غياب اليسار منذ منتصف الثمانينيات وتشردمه واختلاف مواقفه وتأييد البعض منه لمرشح الحكومة ، وتأجيل البعض الآخر

للجماعات أو الإخوان ، وتؤيد البعض كصفر على الأحداث ، قد أدى إلى اخفاقه في بلورة بديل ديمقراطى لكل من الحكومة والإخوان ، وإلى هزيمة في النهاية هذه الهزيمة الساحقة. إن أغلبية الأصوات التي حصل عليها الإخوان كانت كرها في الحكومة أكثر منها حباً في الإخوان وهذا يؤكد أن الأغلبية الصامتة التي رآه عليها البعض كثيراً أساساً رافضة للحكومة ومستعدة لتأييد الطرف الأخرى والأكثر تنظيماً .. .وعلى أن تتوقف كثيراً لدراسة هذه التجارب حتى لا تتعرض لخطر التهميش من الحياة السياسية في الأيام القادمة.

ثالثاً:

رغم الدور الكبير الذي قام به حزب التجمع والشيوعيين في المعركة حول حرية الفكر والاعتقاد والإبداع وظهر هذا جلياً في معركة نصر أبو زيد والوليمة وغيرها .. إلا أن المطرب في المرحلة القادمة اتخاذ مواقف مبدئية علمانية ثابتة وعدم التراجع أو أسك العصا من المنتصف تحت أية مبررات .. كما يجب العمل على استعادة أعداد كبيرة من المثقفين الذين ابتعدوا عن اضراب وقوى اليسار في الفترة الماضية ، واكتساب عناصر جديدة باستمرار من خلال التفاعل المستمر مع قضاياهم وعدم الاستعلاء عليهم .. إذ أن المثقفين لهم دور كبير جدا في كسب معركة الإصلاح الديمقراطي والسياسي .. كما أن هذه المعركة في جوهرها تكون موجهة أساسه ضد قوى التكفير والازهاب الفكرى والمجسود العقائدى.

إن الظروف الموضوعية تنضج الآن بشكل متسارع ، واليسار أمامه فرصة تاريخية في هذه المرحلة خاصة وأنه يمتلك البرئانج الصحيح الذي يستطيع من خلاله تصنيعة وتنظيم الأغلبية الساحقة من الشعب المصرى .. بيد أن هذه العملية سوف تستغرق مرحلة تاريخية ولا تتم في يوم وليلة .. وسوف يتوقف مداها وعمقها وتعاينها على الممارسات العملية لقوى اليسار ، وعلى ادراكهم لأهمية التعاون والعمل المشترك وتسيان جراح الماضي .. كما تقتضى الضرورة انحيازاً واضحاً لمصالح الجماهير الشعبية وموقفاً واضحاً معارضا للسلطة لا يراهن على أية أجنحة داخلها مع عدم اهمال التناقضات الحادة في صفوفها والاستفادة منها في نفس الوقت ..

إن هذا الموقف المحدد والواضح من السلطة هو السبيل الوحيد والفعال لهزيمة جماعات الإسلام السياسى وما تقفه من خطر كبير على مستقبل البلاد.

اليسار المصرى بين مطرقة الحكومة وسندان الإخوان

- الاعتراف بالآخر لا يعنى بالضرورة الموافقة
- على أفكاره .. والديمقراطية كفيلة بإظهار
- الحجم الحقيقي لكل فريق سياسى
- انشغل اليسار بخلافاته الداخلية .. أدى إلى ضعفه
- وتقلص نفوذه السياسى وانخفاض شعبيته

يؤدى للتأثير القوى على مجريات الأمور ، وتمثل ذلك فى أبهم فى الإقراج عن معتقلى
سبتمبر ١٩٨١ ، وفى الإعلان عن سياسة
الانفتاح الانتاجى بدلاً عن الانفتاح
الاستهلاكى .

ورأى هؤلاء أن الرأسمالية الطفيلية التى
توحشت فى عهد السادات لا تغفل سوى
شريحة من الرأسمالية المصرية ، وأنه بداخل
الطبقة الحاكمة هناك فئات طبقية ما زال لها
دور فى المرحلة . وقد أدى ذلك بلا شك إلى
درجة من التقارب مع سياسات الحكم ، خاصة
مع تنامي تيار العنف السياسى وازدياد نفوذ
الإخوان المسلمين فى التقنيات المهنية
والجامعات .

أما وجهة النظر الثانية فقد ظلت ترى أن
سياسات السلطة وتكونها الطبقي ما زال
كما هو ، وأن تفسير طريقة اللعب لا يعنى
تغيير اللعبة ذاتها- ، وأن الطفيلية ليست
شريحة طبقية منفصلة ، بل هى سمة للاقتصاد
التابع بشكل عام ، وأن التناقض كان وما زال
كما هو- ضد سلطة الرأسمالية الكبيرة
التابعة (بكل شرائحها) ، وأن تلك السياسات
خاصة الاقتصادية منها هى السبب وراء
تنامي تيار العنف السياسى وأن القهر
والكبت الواقع من السلطة هو القتل المشعل
للإرهاب . وبالتالى فاجبهة السياسية
المعارضة يجب أن تشمل كافة التنادين
باسقاط سلطة الحزب الواحد حراسه بانه نظام
وطنى ديمقراطى ، ويتسع فيه المجال لكل
الأحزاب والقوى السياسية الداعية لتبديل
السلطة .



السادات فتح القمم
ليخرج مارد التطرف

الأحزاب التنافس للحصول على النسبة المزهلة
تدخل مجلس الشعب على طريقه نظام القوائم
، بدان ترى حملات متبادلة على صفحات
الأدهلى والشعب والوفد . أدت إلى إزدياد
التباعد

وقد انقسم اليسار فى ذلك الوقت فى
أطروحاته إلى فريقين أو لنقل بين وجهتى
نظر .

الأولى كانت ترى أن هناك تفسيراً فى
سياسات الحكم متمثلاً فى التغيير فى مؤسسة
الرئاسة . مع ما يحظى به فى مصر من تميز-

تبقى قصة التحالف هى موضوع وجوه
العمل السياسى الرئيسى ، واليسار المصرى
الذى تميز دائما بتحالفاته الواسعة وأفق عمله
الجبهوى . يبدو هذه الأيام وهو حائراً متردداً
بين طريقين .. فلا هو يقاد على بناء جبهته
الوطنية الديمقراطية التى يكون فى القلب منها
الأحزاب الشعبية العمالية والفلاحية ، ولا هو
يستطيع الانخراط فى تحالف جبهوى يعدد
فيه الهدف الأساسى والعدو الرئيسى فى تلك
المرحلة .

وقد مر اليسار بعدة مراحل مختلفة على
صعيد البناء الجبهوى فتمت بداية السبعينات
كان شعاره والجبهة الوطنية الديمقراطية هو
الغالب ، وعمل اليسار بأحراره وتنظيمته
بالفعل على ترسيخ أسس لعمل المشترك بين
القوى السياسية المختلفة التى توحدت على
رفض السياسات الساداتية على الصعيدين
الاقتصادى والديمقراطى بالأساس ، وكان
التصور الطبقي للجبهة عندئذ (بين العمال
والفلاحين والبرجوازية الصغيرة والرأسمالية
الوطنية ، بوصفها الفئات المضارة من الانعاش
الاقتصادى ، وفى ذات الوقت المحرومة من
بناء كياناتها الديمقراطية المستقلة ، وبالفعل
كان حزب التجمع وجريده البيت الذى صم
الجميع فى ذلك الوقت سواء هؤلاء الذين
يتسمعون بالشرعية القابضة أو القوى
السياسية اليسارية المحرومة من الشرعية .
ولكن بدت الصورة فى التغيير وبعد رحيل
السادات وتنامى تيار الإسلام السياسى
بحاجته الديموى والسياسى ، وبدأ الإشفاق
بالفعل مع انتخابات ١٩٨٤ حيث فرض على

أحمد طاهر

خالد
محيى
الدين



وقد أدى انشغال اليسار بمخالفاته الداخلية التي اتخذت في بعض الأحيان أشكالا حادة ، ثم انهيار المعسكر الاشتراكي في بداية التسعينات ، إلى ضعف اليسار وتقلص نفوذه السياسي والجهادى وانخفاض شعبيته وانفراط عقد تحالفاته القاعدية وانصراف الشباب عن الانخراط في صفوفه. الأمر الذى أدى مع الوقت ، وازدياد القزل من جانب السلطة إلى القبول بالدخول في تحالف مكشوف مع الحزب الوطنى فى انتخابات ١٩٩٥ البرلمانية -التي بشر فيها اليسار بالمقاعد الخمسة- فى مقابل إسقاط مرشحي التحالف الإسلامى وأدى هذا إلى تيجتين فى منتهى الخطورة أولاهما انهيار شعبية اليسار متمثلة فى مرشحيه الذين وجدوا أنفسهم يتعاملون مباشرة مع أجهزة الأمن ويشاركون فى تزوير الانتخابات عملاً أو صمتاً- الأمر الذى أدى بأحد مرشحي التجمع الفاتحين فى انتخابات ١٩٩٥- أن يقف فى أول اجتماع للأمانة العامة مقترحاً تقديم استقالته من المجلس- باكياً -رافضاً دخوله مجلس الشعب بهذا الأسلوب ، والنتيجة الثانية هي: بروز العدا ، والقطيعة بين اليسار ممثلا فى حزبه الشرعى وبين الإخوان المسلمين بما لهم من شعبية وتعاطف ناتج أساسا عن ازدياد القهر السياسى والتزوير ضدّهم من جانب الحكومة. ومجلة اليسار حين عادت طرح إشكالية (التجمع والإخوان) للفتاى مرة أخرى نهى أولا : تمكس أن مشكلة تحديد التناقض الأساسى والتناقض الثانوى ما زالت قائمة وتعكس أيضا أن محصلة التحالف مع السلطة فى المرحلة الماضية جاءت بنتائج خاسرة

ومخيبة للأمال على المستوى السياسى والجهادى والتنظيمى .وقدما قالوا «حين تجد نفسك مع عدوك الطبقي فى خندق واحد فعليك أن تراجع حساباتك».

ثانياً: أن اليسارى الحق ينبغي أن يكون ديمقراطياً أصيلاً-على أساس أن الحاكمية عند اليسارى هي للشعب وحده فهو صاحب القرار والاختيار-والديمقراطية تعنى فى الأساس إعطاء الحق للجمهير لاختيار ممثليها ونوابها والمعبين عن ارادتها -عبر التنافس الحر الشكافى- فى اكتساب ثقة المواطنين وليس بكاف مسا نؤمن به نظريا من كون اليسار هو المعب عن التحالف الشعبى للعمال والفلاحين ورسائر الكادحين -مبىر للدخول فى تحالفات تفقدنا ثقة الجماهير ، فلا يمكن للمواطن الذى يعاني يوميا من سياسات الحكم السياسية والاقتصادية والاجتماعية أن ينظر بعين الرضا إلى التحالف مع الحكم.

ثالثاً: فى الموقف من التيار الإسلامى يجب أن نفرق بين عدة أشياء. أولهما: الاعتراف بحق كل القوى السياسية (إما فيها الإخوان المسلمين) فى الوجود العلنى والشرعية السياسية والقانونية. فالديمقراطية الحقيقية هي توازن القوى الواقعى لكل التيارات السياسية الموجودة فى المجتمع دون اغتيال لأحدها وشكل هذه الديمقراطية وعقمها رهين بحجم كل من هذه القوى تجاه الأخرى ووصول أى حزب بمفرده للسلطة بأي طريق ولو بالطريق الديمقراطي يمكن أن يؤدى لانفراد بها . فنحن لا يمكن أن نطالب لانفسنا بالحزمية وتنكرها على غيرنا- لأن الاعتراف بالآخر ،فضلا عن كونه واجباً

ديمقراطياً أصيلاً فهو فى نفس الوقت يؤدى لاعتراف الآخرين بنا.

الأمر الثانى : الذى ينبغي أن نراعيه ونحن بإزاء التعامل مع تيار الإسلام السياسى هو أن الاعتراف بالأخلاق يعنى قبول أو الموافقة على أفكاره بل العكس فالديمقراطية هي الكفيلة بإظهار حجم كل فريق سياسى الحقيقى.

قالصا: إننا مسبدأ نرفض أن يكون « اليسار » عصا فى يد الحكومة ضد الإخوان أو ضد أى تيار سياسى آخر، فسياسة ضرب التيارات السياسية ببعضها البعض عانى منها اليسار كثيرا فى السبعينيات ،ونحن لا يمكن أن نكرر أخطاء الآخرين ،لكن اليسار الأكثر مبدأة ومصداقية من غيره-أو من المفترض ذلك على الأقل.

وبعد أرجو أن أكون قد ساهمت ولو بقدر بطرح أبعاد القضية، وكل ما نرجوه أن يكون الحوار- هذه المرة- بقصد الوصول إلى نتائج حقيقية تعكس رأى فصائل اليسار وقواعده، وليس كما حدث فى مرات سابقة لذر الرماد فى العيون- وإبشار النتائج مسبقاً، خاصة وأنه فى تلك اللحظة قبان سياسات حزب التجمع ما زالت تسيطر فى الاتجاه المعاكس. ولنتقل أخيراً إلى الاستفادة من سياسات اليسار الصحيحة هو الشعب وأن الخاسر الوحيد من السياسات الخاطئة هو اليسار.

فهل يستحق الشعب المصرى ولو قليلاً من الصدق والتضحية.

التجمع .. والإخوان المسلمون

يختلف الشقيان وهما مثل ركبتي

بغير ..

تقفان معاً، وتقعان معاً

مثل عربي *

اليسار المصري وحركات التأسلم السياسي



يكفرّن المجتمع

**

حزب التجمع

لعله من الصحيح أن نقول إن حزب التجمع كان الأكثر حساسية إزاء جماعات أو دعاوى التأسلم السياسي ، ولعله من الممكن

٣- هناك فارق كبير جداً بين الدين (مطلق الصحة) و الفكر الديني (الإنساني الاجتهاد . ومن هنا فإننا نتحدث عن موقف اليسار المصري من الفكر الديني «التأسلم» .

د. رفعت السيد

١- لابد أولاً أن نفسر سبب استخدامنا للفظ «التأسلم» فبالبعض يصف هذه الجماعات «بالإسلامية» ، وإسلامية هنا صفة أوتعت ، والثمة لغة هو تمييز للشئ عساه عداة، فإذا أضيف إليها الـ « أصبحت تعنى استغراق الشئ كله ، كأن نقول «المصريين » فمن عداهم يكون غير مصري ، وهكذا «الإسلاميين» تعنى أن من عداهم لا يكون إسلامياً .

وهو الأصوليون « نسبة إلى الأصل . والأصل جليل وكلى الصحة و « السلفيون » نسبة إلى السلف وهو صالح وهم فى اعتقادنا لا يستحقون نسبتهم إليه . وتأتى كلمة تأسلم .. من إضافة « التاء » إلى الفعل « أسلم » فتعنى لغة « التشبه بشئ دون أن تكون هو ذاته .. كأن نقول تأقلم . تأمرك .. تفرنج .. إلخ (التاء تدخل على الفعل فى أوله فتصحى علامة) .

٢- اليسار تعنى به هنا تحديداً
أ- حزب التجمع .

ب- الناصريون (الحزب العربى الديمقراطي-عدد من الناصريين خارجه)
ج- الماركسيون (الحزب الشيوعى المصرى- حزب الشعب الاشتراكى- تيار الموجة الرابعة .. كتحشيره عن الشباب ذى التوجه التروتسكى) وأفراد مستقلون عن المنظمات .. ومؤسسات نشر إلخ .

القول إن موقفاً محدداً كان بداية لموقف حزب التجمع.. فبعد أكد أحد قادة التجمع كل الاحترام للدين.. وعندما كتب قائلا:

وقد يكون من الضروري أن تبدأ برفض الإدهاء بأن الفكر المادي يعنى بالضرورة اتخاذ موقف معاد للدين كمعتقد. فالدين من رأى الماركسية هو ظاهرة موضوعية تنتمي من حيث المجال إلى الوعي الاجتماعي. وطبيعة الحال فإنه يصعب التعامل مع الشعب- أى شعب- دون إدراك مكوناته وبعيه الاجتماعي والتعامل معها تعامل موضوعياً. يقول إنجلز «إن الدين هو فى واقع الأمر انعكاس غير صادى في عقول الناس لقوى تسيطر عليهم فى حياتهم اليومية». ويقول ماركس «الدين عند الكثيرين هو النظرية العامة لهذا العالم، وهو مجموعة معارفهم الموسوعية، وهو منطقهم الذى يتخذ شكلاً شعبياً. وهو موضوع اعتزازهم الروحي، وموقع حماسهم، وهو أداة قصاصهم، ومنهجهم الأخلاقى».

وفى كتيبة «العائلة المقدسة» هاجم ماركس بشدة الهيجليين الذين الذين وضعوا الدين فى موضع العدو مؤكداً أن هذا الموقف هو محاولة لإخفاء العدو الحقيقي.. العدو الطبقي» (١).

وقد أكد أيضاً على ضرورة التمييز بين الدين (الإيمان) والتأسلم، فقال: «لو أخذت الحركات السياسية ذات الطابع الدينى كمعيار لتبوء التوجه الدينى عامة لأخطأت بشكل فادح، ولاعتبرت التمدج اللبناني، وهو نموذج متفرع، ومثير للاشمئزاز، حيث حولت الطائفية الدينية البشر إلى أدوات قتال بلا قلب ولا مشاعر إنسانية أو وطنية أو حتى دينية. لاعتبرت هذا النموذج هو النموذج المرجح والمأمول.. وهو ما لا يقول به أحد» ثم يقول: «ومن هنا نصل إلى مقولة سوف تتسلسل بها، وهي ضرورة التفريق بين العنصر الإيماني فى الدين وبين تصاعد أو هبوط نشاط جماعات الإسلام السياسى، فهما عنصران غير متلازمين، بل قد ينمو أحدهما بينما يتكسب الآخر وفق تطورات محددة».

«ومن هنا يمكن أن نقرر أن جماعات الإسلام السياسى التى تنتج جميعاً اتجاهات متطرفة.. لا تبنى على الإطلاق أنها تنكس حجرة إيمانية أكثر من الآخرين. فالتطرف الدينى شئ مختلف قاصداً عن التعيين، وهو تحديداً ليس جرعة زائدة من التعيين، بل هو

موقف سياسى اجتماعى طبقي محدد» (٢).

ثم أكد.. «إن جماعات الإسلام السياسى لاتعرف حدوداً لتطرفها وانغلاق فكرها على النص وحده، وهى قادرة على مخاصمة الواقع، ورفضه، بل وتحديه حتى لو أدركت أنها تعاند الحقيقة والواقع. فالتص عند هذه الجماعات، وتفسير قياتها لتلصص من المزم الوحيد، وهو الحقيقة الوحيدة» ثم ينطلق ليقم العلاقة المثيرة للدهشة بين السلطة وجماعات التأسلم السياسى: «إن السلطة كانت هى الراعى الأول لفكرة التطرف الدينى والإسلام السياسى، ساندتها فى البداية، وحاولت استخدام أكثر من مرة، بل أغضت العين عن نشاطها، أغضتها عن عهد «ثم.. كذلك فإن الدولة تدخل فى مباراة بلها، تحاول أن تسبق بها هذه الجماعات فى زيادة الجرعة الدينية المتطرفة فكراً.. ناسبة أنها تخصب التربة أمام هذه الجماعات وتشجع نموها» (٣).

.. وإذا يحاول البعض- من اليسار أساساً- القول بأن جماعات التأسلم السياسى هى طليعة فى مواجهة الاستعمار والصهيونية أو النظام القائم، فإن أحد قادة التجمع يرد عليهم بحم قائل: إن القول بأن هذه الحركات معادية للاستعمار أو النظام القائم غير صحيح.. لأن عدو الطبقي ليس شرطاً أن يكون صديقى، ولكن يمكن أن يكون أشد عداءً من عدو الطبقي» (٤).

وعندما يقتحم عام ١٩٩٢ ذاكرة الوطن والمواطنيين موضوع «التأسلم» نتيجة للأفعال



السلطة كانت الراعى الأول لفكرة التطرف الدينى والإسلام السياسى



هناك هارق

كبير جداً بين

الدين والفكر الدينى



الإجرامية التى تراكمت بصورة غير متوقعة وغير محتملة.. يتخذ حزب التجمع موقفاً واضحاً.. لا يمكن وصفه بأنه موقف حاسم إزاء جماعات التأسلم السياسى.

وفى الوثيقة العلوية «برنامجنا للتغيير» (فبراير ١٩٩٢) نقراً: «ويواجه- الشباب الحائر بين البطالة والغلاء- بحثاً عن المستقبل للعمل فى الخارج أو الهجرة التى توشك أن تغفل أبوابها- خطر الانزلاق إلى دوامة العنف والعنف المضاد والإرهاب، حيث تعلق بالضرورة لغة التطرف إزاء اليأس من الحاضر والمستقبل، وتتغذى النزعات السلبية بكل ذلك وتستخدم الدين سياسياً لتبرير أغراض لا شأن لها بالدين، وبحلول جماعات متطرفة أن تقيم سلطة دينية بدلاً سلطة الدول يزيد من خطورتها وتأثيرها على الشباب والمجتمع أنها تلك من المال ما يساعدها على التقرب للجماهير المحرومة من خلال تقديم بعض الخدمات الاجتماعية» (٥).

ويؤكد حزب التجمع فى هذا البرنامج المرحلي على: «إقرار حرية تشكيل الأحزاب، بحماية حق الانتماء والنشاط الحزبي، لجميع المواطنين، وعدم تعرضهم للاضطهاد أو التمييز بسبب نشاطهم الحزبي أو النقابي» (٦) لكنه يكتشف- وفى الوقت المناسب- خطر الجماعات المتأسلمة فيصن على: «خطر كل دعوة عنصرية أو طائفية تقس وحدة المصريين، وإغلاء الدعوة إلى التمسك الدينى فى إطار التقليد المصرى العظيم لله والوطن للجميع» (٧).

وفى عام ١٩٩٢ أيضاً ومع تصاعد الموجة الإرهابية المتأسلمة كان من الطبيعي أن يحدد حزب التجمع موقفاً رسمياً من هذه الموجة.. وبعد مناقشات مستفيضة أصدرت الأمانة العامة للحزب تقريراً عنوانه: حول الموقف من القوى السياسية المتسيرة بالدين» (قرار من الأمانة العامة- ١٧ مايو ١٩٩٢).

ونقراً فى هذا التقرير: «يرى الحزب ضرورة التأكيد على عدد من المفاهيم الأساسية:

١- الدين: يرى حزب التجمع إن الإيمان بالآديان السماوية من حيث هى نظام إلهى جاء لإسعاد الناس.. هى طاقة خلاقة تسهم فى تنمية المجتمع وتحججه من الاستعمار والاستغلال والظلم والتخلف.. وإن القيم الدينية الصحيحة التى يستمد منها الإنسان من

التطرف الديني شئ مختلف تماماً عن الدين .. وهو تحديدا ليس جرعة زائدة من الدين .. بل هو موقف سياسي اجتماعي طبقى محدد

في إطار دستور مدني، ويقبول مبدأ تداول السلطة من خلال الانتخابات العامة، والتعددية الحزبية الآن وفي المستقبل.

٤- الالتزام بمبدأ مدنية جهاز الدولة، وصياغة مبادئ الشريعة الإسلامية في قوانين وضعية.

٥- أن تتفق ممارسات الحزب مع هذه المبادئ (٨).

(ويمكن القول أن إعلان بعض شباب جماعة الإخوان عن تأسيس حزب الوسط كان مناوراً تستجيب لهذه الشروط، ولو شكلياً، دون التخلي عن جوهر المواقف الأساسية).

لكن هذا القرار لم يحل مشكلة الخلاف في صفوف قيادة التجمع حول هذه القضية الشائكة. فلم يزل عدد وإن محدود من قيادات التجمع يرى لأسباب سياسية أو معتقدية أو حتى مبدئية (مثل التمسك بحقوق العمل السياسي للتجمع) ضرورة السماح لجماعة الإخوان المسلمين ومثيلاتها بالعمل العلني المقبول رسمياً وشرعياً.. وهو الأمر الذي تختلف عليه أغلبية القيادة.

لكن الأمر لم يحسم (فليس من عادة قيادة حزب التجمع حسم الخلافات الفكرية بالتصويت لفرض أغلبية تملئ شروطها على الأقلية) ولهذا يظل الباب مفتوحاً للنقاش، بل هو أحد عناصر الجوانب الفكرية الأساسية التي يدور حولها الإعداد الفكري للمؤتمر العام الرابع للتجمع المزمع انعقاده في الربع الأول من عام ١٩٩٧.

ولأن الأمر يتعلق بالممارسة اليومية، ولأن الحياة للمتنبه بالغضب تفرض علينا مواجهة هذا الأمر يومياً.. كما تفرض أيضاً مواجهة حادة مع العديد من سياسات الحكم. فإن هذا الخلاف في بزل يفرض نفسه سواء في الممارسات العملية أو وفي الكتابات (وهو

بالدولة والمجتمع المدني الديمقراطي الذي يستند إلى الدستور المدني والقانون المدني، ويؤكد حقوق المواطنة لجميع المواطنين، والمساواة بينهم بصرف النظر عن الجنس والدين والعقيدة واللون.

٢- رفض تقسيم المصريين على أسس دينية، والإشباح على شعائر «الدين لله والوطن للجميع».

ويدعو التقرير (فيما يتضح أنه نقطة توازن بين آراء مختلفة داخل صفوف التجمع) إلى ضرورة «الحرص في تحركنا لمواجهة هذه التيارات (السياسية والارهابية) باعتبارها خطراً رئيسياً، وخصماً أساسياً، وتهديد حال للوطن والمجتمع.. الحرص على عدم التطابق مع الحكم.. لا ليجرد أنه مكروه ومرفوض فحسب، إلى درجة أن أجنحة هذا التيار تكتسب تأييد وتعاطف قطاعات جماهيرية كرد فعل لعاداتها للحكم.. ولكن لأن البرنامج العام للتجمع، وبرنامج المرحلة، وقرارات المؤتمر العام الثالث تقول: إن معركة الحزب الأساسية هي معارضة مجمل سياسات الحكم الاقتصادية والاجتماعية ومواقفه المتبينة للحياة».

ثم محتتم القرار بموقف هو أيضاً تعبير عن محاولة للتوازن بين آراء متعارضة إزاء هذه القضية: «ضرورة إبراز الموقف المدني للحزب من حق كل القوي في تشكيل تنظيماتها وأحزابها الشرعية والذي يقوم على الأسس الديمقراطية التالية:

- ١- أن يكون الحزب مفتوحاً لجميع المصريين بلا تمييز بسبب الجنس أو اللون أو الدين.
- ٢- أن يلتزم الحزب بحقوق متكافئة للمصريين بعض النظر عن ديانتهم.
- ٣- أن يلتزم بقواعد العمل الديمقراطي

الدين قد صارت جزءاً لا يتجزأ من تراثنا الحضاري، فهي قوة دافعة للعمل الإنساني والجهادي من أجل حياة أفضل.

٢- الفكر الديني: هو اجتهادات بشرية جاءت عبر مختلف العصور في محاولة تفسير وتأويل الدين، وهي في نهاية الأمر اجتهادات إنسانية لتيارات فكرية وثقافية قد تحتوي على عناصر سليمة أو إيجابية.

٣- لا مجال هناك للمساومة أو للحل الوسط والتنازلات في الصراع الفكري والأيديولوجي المطلوب خوضه ضد الاطروحات الخاصة للقوى السياسية المتسطرة بالدين. وفي هذا المجال لا توجد تفرقة بين التيار الذي يمارس العنف والارهاب أو تيار جماعة الإخوان المسلمين الذي يمارس في المرحلة الحالية العمل السياسي. فمعركتنا متواصلة ضد مقولات هذا التيار خاصة تلك التي تصب في تكذيب العنف والارهاب، والتشغرفة «لطائفية، والتي تدعو للدولة الدينية.. إن هذا الفكر فكر سياسي دينوي وليس فكراً إلهياً مثلياً، كما يزعمون، وبالتالي فهذا الفكر هو مجرد اجتهاد بشري ليس معصوماً من الخطأ والزلل».

وفي مواجهته الصعبة مع كثير من الشبهات والادعاءات التي طالما رفعها المتأسلمون هجوموا عليه وعلى موقعه يؤكد التجمع «إن دعوتنا لفصل الدين عن الدولة، لاتعني فصل الدين عن المجتمع، وإنما بإشهر الدين أثره بالحكمة والموعظة الحسنة وليس بقوة سلطة الدولة».

وبواصل «التجمع» هجومه داعياً «إلى» تصعيد المواجهة الفكرية والإعلامية لتيارات الإسلام السياسي ومعارضتها، وذلك عن طريق:

- ١- تأكيد رفض الدولة الدينية والتمسك

أمر مسموح به في إطار تقاليد التجمع طالما أن قراراً حاسماً لم يتخذ.

ويتضح هذا الخلاف أساساً في إطار تصور البعض أن أي سكوت على، أو تلاق مع أي من قوى اليسار التسلم هو إهمار للرصيد العقلائي والليبرالي لحزب التجمع ولواقفه المبدئية إزاء الأقطاب والمرأة وحرية الاعتقاد وحرية التعبير إلخ.. وأن الواجب هو عزل هذه العناصر «وإلا نسمح لأنفسنا بأن نكون حسان طرواده بالنسبة لها».

بينما يرى البعض الآخر (الأقلية) ضرورة التمسك بالمبدأ الديمقراطي الذي يعطى للتجمع الحق في العمل السياسي طالما توقفوا عن ممارسة العنف، وضرورة التركيز في عملنا وكتابياتنا على فضح الحكم وسياساته، وإلا نجعل موقفنا إزاء هذا اليسار يلهينا عن معركتنا الأساسية ضد الحكم، (وفي هذا الصدد يوجه أصحاب هذا الرأي انتقادات عديدة للأمين العام لحزب التجمع بسبب تركيزه في كتابياته على الهجوم على الجماعات المتأسلمة، بل وعلى استخدامه تعبير «متأسلمة» باعتباره -في اعتقادهم- تعبيراً استغنياً).

وفي دورة اجتماعاتها الأخيرة للجنة المركزية لحزب التجمع.. أعاد الموضوع فرض نفسه عندما حاول البعض مستندين إلى مساحة واسعة من التأييد لاستصدار قرار بإيقاف كل العلاقات مع جماعة الإخوان.. بينما رفض الرأي الآخر، ملوحاً بأن ذلك سيفسر بأنه موقف ذليل للنظام.

وقد أكد كثير من المتحدثين أن هجونا على الجماعات المتأسلمة لا يعنى التوقف عن انتقاد سياسات الحكم، ولا التغطية أو السكوت عن أخطائه، مؤكداً أن سياسة "إما" و "إما" (أما أن تكون ضد الحكم ومن ثم يمكن التنسيق أو العمل المشترك مع كل خصومه وإن في مجالات محددة، وإما أن تكون ضد الجماعات فتنتهي معركتك مع الحكم)

إن هذه السياسة غير موجودة وأنه نظرياً وعملياً يمكن بل ويجب أن يخوض حزب التجمع معركتين في آن واحد.. معركة ضد النظام، ومعركة ضد القوى الفلامانية.. واتخذت اللجنة المركزية توسعها اسمي (البديل الثالث)، بمعنى أننا لسنا مع الحكم ولا مع الجماعات، بل نحن بديل عن كليهما معا.. أو نسمي أن نكون نحن وكل

حلفائنا من الديمقراطيين واليساريين والعقلايين ودعاة حرية الاعتقاد والتعبير والإبداع.. بديلاً عنهما معاً، بديل وطني ديمقراطي، وهو موقف نال إجماع اللجنة المركزية.

وتركت اللجنة المركزية الباب مفتوحاً لمزيد من النقاش حول نقاط الخلاف في هذا الموضوع.. وفي إطار الحوار الدائر استعداداً للمؤتمر العام الرابع أسهم خالد محيي الدين (رئيس الحزب) برأيه في الموضوع.. قائلا: «في أحد الاجتماعات سأتنا الأستاذ مأمون الهضيبي» لو وصلتم إلى الحكم ماذا ستعملون بحزب التجمع؟ وقد تصورت أن

أخري.. وعن العلاقة مع جماعة الإخوان يقول خالد محيي الدين: «الحياة قد تفرض على التعاون (وليس التحالف) في قضايا محددة.. أو العمل المشترك من إجراء حكومي محدد.. ضد قانون الصحافة، أو تزوير الانتخابات.. ولكن هل يمكن أن تحالف مع الإخوان ضد الحكم؟ لا، لأنهم ببساطة لا يختلفون مع سياسات الحكم سواء في موقفه من صندوق النقد الدولي أو الخصخصة أو غيرها، ولو وصلوا إلى الحكم فسوف يطبقون ذات السياسات ولكن بعد أن يلبسوها عمامة



مصطفى مشهور

مدعين أنها تتماشى مع القرآن والسنة.. وسوف يحاربونا حرباً ضروساً.. أنا مختلف مع الحكم الحالي.. وهو مثلاً يزور الانتخابات ضدنا لكنه لا يلغى وجودنا، أما الجماعات والإخوان فسوف تُلغى وجودي أصلاً.

وعن الخلافات داخل صفوف الحزب يقول: «هناك رأي يقول إن التعاون معهم يعطيهم فرصة الوجود الشرعي والانتشار، وهناك رأي يقول إننا سنجبرون على التعامل معهم لأننا يجب أن نطبق معياراً ديمقراطياً واحداً في حرية تكون الأحزاب.. وقد يكون هذا صحيح نظرياً، ولكنني يجب ألا أعطيهم فرصة للقوة، لأنهم في الجوهر قوة معادية للديمقراطية، وعندما تقوى سوف تحاربنا.. وإذا وقعت الفأس في الرأس، فإن اعتراف المختلفين معنا

تكون إجابته: نحن مع التعددية، فإذا به يقول: ستضع برنامجه تحت رأي أهل الفتنة.

فقلت «ومن هم أهل الفتنة» فقال: «علماء الإسلام يقررون إذا كان برنامج حزبي صالحاً أم غير صالح».

وعنى خالد محيي الدين «الهضيبي يريد أن يحكم بيننا وبينه بأسلوب الحلال والحرام، وليس الخطأ والصواب وهذا أمر خطير للغاية، فالدولة ليست جزءاً من الدين.. وهنا تكمن خطورة الجماعات التي تجعل الحساب يبنى وبينها على أساس ديني.. لقد كنت عضواً في جماعة الإخوان، وأعرف طريقة تفكيرهم، هم الآن يلعبون لعبة «الفتية» ويقولون يقول الدستور والتعددية، ولكن إذا ما تمكنا ستكون لهم حسابات

يخطهن لن يبعدين شيئا .. وعموما هذا الخلاف محتمل ويمكن التعاضل معه حتى نحسم الأمر في المؤقر» (٩).

وبرغم أن هذا الخلاف لم يزل لم يحسم بعد، فإنه يمكن القول إن حزب التجمع قد أصبح في الواقع العملي بسبب وفرة الكتابات التي تدفقت من بعض قاداته معتبرا من قبل الجميع، وبخاصة من قبل التيارات التأسلمة القوة الأكبر فعالية في مواجهة الفكرة لجماعات التأسلم السياسي. وقد اكتسب بسبب ذلك تعاطفا واسعا وسط المثقفين المستنيرين، والعناصر الليبرالية والعقلانية .. والمسيحيين.

وسيتعين علينا أن نتظّر لعدة أشهر أخرى حتى يتعقد المؤقر الرابع الذي سيحسم أمر هذا الخلاف.

الناصريون

ولابد لنا قبل أن نبدأ بالحدث عن الموقف الناصري من جماعات التأسلم السياسي أن نتذكر - أو نحاول - حجم العداء الممتد لأمد طويلة بين الناصرية كفكرة، وكمارسة وبين جماعة الإخوان المسلمين.

لكن ذلك لم يمنع من تفسير الموقف بتغيير الزمن وتغير التوجهات.

ولعلنا نعرف أن الأستاذ فريد عبد الكريم الذي كان المؤسس الأول للحزب الناصري، والذي يمتلك الآن خلافات فاصلة بينه وبين قيادة الحزب العربي الديمقراطي الناصري، فيما يمتلك من خلافات مؤقفاً أكثر اقتراباً من فكرة النصارى أو التنسقي أو ربما أكثر مع جماعات التأسلم السياسي.

وتتوقف أمام عبارات الأستاذ فريد عبد الكريم قالها تعقيباً على القول بأن نكسة ١٩٦٧ هي السبب في غو التيارات الإسلامية .. ونقرأ «انتكاسة ١٩٦٧ ليست السبب في غو التيارات الإسلامية، وإنما هو تهديد إسرائيل وأمريكا وحلف الأطنطلي للإسلام.. الدين الإسلامي مهتد، ونحن علينا بهجوم، ومن ثم نشأ مناخ لدى المحدثين بأن يقوموا كي يستعيدوه مرة أخرى كي يواجهوا أعداءهم.. لقد تركنا الدين وهو أكبر قوة ساطقة ضد القهر والتعبية، وهو بداية العدل الاجتماعي، بوسمنا لهم باستخدامه كغطاء» (١٠).

وفي كثير من كتاباته وخطبه تنبدي محاولة الاستقواء بالدين في ميدان الصراع

السياسي، بل وحتى الاستقواء بهذه الجماعات .. واضحة بلاخفا ..

أما الحزب العربي الديمقراطي الناصري، فإن برنامجه العام (أقر في يوليو ١٩٩٣) لم يعن ولو بأقل قدر بدراسة ظاهرة التأسلم، ولاتفسيرها، وإنما اكتفى ببضع عبارات عامة وردت في مجال الحديث عن الوحدة الوطنية.

ونقرأ عبارات مثل: ولشأن أن الاخلال بالوحدة الوطنية في مصر تحت أية مسميات أو دعاوى، إنما هو تعريض لأمنها ومصيرها ومستقبلها للضياع، وغزيتها أجزاء، تفقدها الهوية والشخصية وتسلمها لمناخ الصراع وجرائم الارهاب التي رأينا آثارها الدمرة في لبنان والسودان والجزائر والصومال. ولذلك يسادر الحزب إلى التحذير- في هذا الصدد- (نلاحظ أنه يقصر التحذير على: في هذا الصدد) من الجماعات السياسية التي تحاول التخفي وراء الشعارات الدينية، للإسلام لا يمكن أن يكون دعوة إلى التفرقة والانقسام والشقاق.. والمسيحية بدورها تقوم على أساس وطيسد من الحبسية والتسامح» (١١).

ولكن ما هو العلاج الذي يقترحه البرنامج..؟ نقرأ.. «وحزنا يؤمن أنه حفاظا على وحدة شعب مصر الوطنية لابد من اتخاذ الخطوات التالية: السماح لكل القوى السياسية- التي تؤمن بالحدود الفاصلة بين الدين والسلطة الدينية- أن تعبر عن مبادئها بحرية كاملة دون ممارسة أي ضغوط عليها.. حيث إن ذلك من شأنه أن يسقط المبررات التي تلجأ إليها الجماعات التي تقارن الإرهاب بدعوى حرمانها من العمل السياسي (نلاحظ أن الجماعات المتأسلمة تعتبر إرهابها جهادا وليس مجرد رد فعل لحرمانها من العمل السياسي).

ثم يقترح الحزب الناصري: «صياغة «ميثاق شرف» تتعهد بوجبه كافة المؤسسات والقوى السياسية الرسمية والشعبية، بالامتناع كلية عن استخدام العنف وتهذ الإرهاب، بوقف استخدام الشعارات والواجهات الوطنية الدينية في العمل السياسي.. وأن يتضمن الميثاق كذلك إنشاء هيئة تثل فيها جميع الأحزاب تكون بمثابة مجلس للوحدة أو للأمن القومي تعرض عليه

الممارسات التي من شأنها تعريض الوحدة الوطنية للخطر لإبداء رأيها في هذه الحالات والتصوية بالاجراءات التي تراها ضرورية لكفالة الأمن والاستقرار السياسي. وأن تمتنع الدولة عملة في أجهزتها الرسمية وخاصة الأمنية عن استخدام العنف المضاد بخجة مقاومة الارهاب، بحيث إن ذلك من شأنه توسيع نطاق الإرهاب والإرهاب المضاد» (١٢).

ونلاحظ مرة أخرى أن الأمر كله مرتبط بالوحدة الوطنية، وبلا علاقة له بالمتطقات الفكرية والممارسات العملية للجماعات المتأسلمة في مختلف مناحي الحياة .. الأخرى.. وفي انتخابات مجلس الشعب الأخيرة، أصدر الحزب الناصري برنامجا انتخابيا تحت عنوان «البرنامج الانتخابي العام- من أجل مجتمع العزة والكرامة» (١٣). ولم يرد في هذا البرنامج أي حرف عن جماعات التأسلم السياسي، ولا حتى عن موضوع الوحدة الوطنية. ولعل البعض قد تصور أن عدم التصدي لهذه المسألة قد يغنيه عن بعض المتاعب الانتخابية.

ولعله من المفيد - لاستكمال الصورة- أن نراجع كتابا أصدره أحد قادة الحزب الناصري هو الأستاذ عبد الملهم فتدلي في عام ١٩٩١ عنوانه: «عبد الملهم الناصر والإسلام» .. والكتاب مجموعة من الدراسات لعدد من المفكرين ذوي الاتجاه الناصري .. وقد كرس صفحاته الأربع مائة كلها لهذا الموضوع لكن ما يهينا -في هذا السياق- هو الموضوع الذي كتبه أسفاة فتدلي تحت عنوان «الناصرية والإسلام- هذه العروة الوثقى».

وتحاول الدراسة تبيض وجه الناصرية إزاء الجماعات المتأسلمة، «ومغازلتها في آن واحد.. ونقرأ: «ومن ثم وضعت الناصرية كأيدولوجيا وضعية، في قصص الاتهام الديني .. ووصفت بأنها جاهلية جديدة» (١٤).

ورداً على هذا «الاتهام» تبدأ منظومة دفاعية «فالإيدولوجيا الناصرية إيدولوجية توحيدية، والتوحيد القومي هو الوجه الآخر للتوحيد الديني» (١٥) ولا نلغ سوى أن ندخل لهذه الحقبة غير المنطقية فهل كل توحيد قومي يقوم على أساس توحيد ديني؟

ثم دفاع آخر أن تصورات الناصرية المنهجية والفلسفية تبدو مشتقة من النص القسري وقسم الحضارة العربية الإسلامية (١٦) وهي أيضا حجة تحتاج إلى



خالد محيي الدين وعلى يمينه د. إسماعيل صبري وعلى يساره د. رفعت السيد
التجمع يحدد موقفه مبكراً من دعاوى الإسلام السياسي

نقاش .. من وجهين. الأول هو مدى ما تحتويه من صدق، والثاني هو محاولة أسلمة الناصرية، أي إضفاء صبغة دينية على منهاجها السياسي، وهو ما عارضته الناصرية وعبد الناصر شخصياً معارضة صريحة.

بل هو يعتذر للمتأسلين نيابة عن عبد الناصر: «نعم كان عبد الناصر متأثراً بالماركسية، لكنه لم يكن ماركسياً. وكان يؤمن بصورة عامة بنسق القوانين التاريخية (قوانين الحركة) المشتقة من إنجازات هيجل الفلسفية ثم عدلها ماركس على نحو مادي.

لكن عبد الناصر رفض على الدوام اعتبار صراع الطبقات قوة دافعة وحيدة كحركة التاريخ، ورفض الارتكان إلى التفسير المادي وحده .. ورفض عبد الناصر مفهوم المطلق غير الإلهي في المثالية الهيجلية، ورفض مفهوم المطلق الطبقي في المادية الماركسية، وإنجاز إلى التسليم بالمطلق الإلهي (١٧).

ثم مرة أخرى: «إن إنطلاق الناصرية من حقيقة وجود الأمة العربية كواقعة تاريخية اجتماعية نفسية جعلها تدرك ضمناً دور الإسلام في صنع القيم المحورية للشخصية العربية».

وأيضاً «لم يكن عبد الناصر غريباً عن

الإسلام بل كان وارثاً ومجدداً لصيغة التوفيق الفعّال بين الإسلام والعقل الشوري المتفتح على العصر».

وأخيراً يأتي الاعتذار الحاسم «إن ما جرى من صدام مع الإخوان كان صداماً بين تنظيمين وصيغتين، وأن ما حدث من تجاوزات مدان من الجميع وأولهم الناصريون (١٨).

ولعل أخطر ما في هذه الكتابة وأسمالها أنها إذ تحاول التأكيد على أن عبد الناصر كان مسلماً .. بهذا صحيح تماماً فإنها تجعله «متأسلاً» .. وتسبب بهمّاس في تبيين السياسة الناصرية .. فتقع في الفخ المتأسلم. ويبقى بعد ذلك أن الحزب الناصري يواجه مهما حاول الصمت -بضرورة- تحديد موقف واضح من هذه الجماعات.

الماركسيون

ولعل منظمة حدتوا الحركة الديمقراطية للحرر الوطني اقد امتلكت زمام المبادرة في تحليل طبيعة ومواقف جماعة الإخوان المسلمين.

صحيح أن حزب الوفد قد هاجمهم بشدة في عام ٤٦-١٩٤٧ لكنه كان هجوماً إعلامياً صرفاً من نوع تسمية المرشد العام

حسن البنا بالشيخ حسن واسبوتين أو تخصيص جريدة صوت الأمة لصفحات متتالية تنشر استقالات مفتعلة (أحياناً) من الجماعة تحت عنوان «هذه الجماعة تهوى» لكن ذلك كله كان إعلاماً سطحياً .. بينما أصدرت حديثاً كتاباً عنوانه «الإخوان في الميزان» يتميز بأنه تحليل دقيق لجماعة الإخوان ومواقفها الفكرية ومنطلقاتها الطبقية .. ويقوم الكاتب على أساس اتهام جماعة الإخوان بالفاشية.

إن حسن البنا يزعم أن كل النظم باطلة، وإن كل الأحزاب الأخرى فاسدة، وإنه الوحيد الذي يدرك سر الإنقاذ، وما على الشعب إلا أن يؤمن به ويخشي رآه .. ألسنا نرى في هذا نوعاً من الغرور والتضليل؟

أنتستطيع حشنة من قوم يكاد يكون تعليمهم نصف تعليم أن ينقدوا الشعب، وأن يكونوا هم وحدهم المنقذين؟ .. إنه مظهر من مظاهر الفاشية» (١٩).

ويقول: «وإن جماعة الإخوان هي في حقيقتها جماعة سياسية تتستر وراء الدين، بل وتستغله لجذب الجماهير حولها باسم الدين».

ويمك الكتاب بالجرح الاجتماعي المرجع

إذ يقدم دراسة جيدة لأدبيات ومواقف الجماعة .. ويعلق عليها قائلًا: يتضح من هذا أنهم يتشبهون من مواجهة مطالب الشعب .. ويحاولون باستعمال أسلوبيهم تارة، وباستعمال الآليات القرآنية والأحاديث في غير مواضعها، أن يثبتوا للناس أن اللغة اللينة، والنزعة المرحية، والحلة الجميلة - كما يقولون - أشياء لا قيمة لها، بل هي من سفاسف الأمور .. يقولون هذا في بلد أغلبيته لا تجد العيش الذي تسد به رمقه .. يقولون هذا الكلام والآلاف يموتون جوعاً ومرصاً ..

ثم إنهم يسيطرون الأقليات كما فعل النازيون في ألمانيا مع اليهود .. وتوسيع جماعة الإخوان على تفرق صفوف الأمة، فهي عندما تضع برنامجاً أو تطالب إصلاحاً أو غيره تطالبه دائماً للمسلمين، وكان مصر لا يوجد فيها أقطاب يجب رفع مستواهم، بالأخذ بيد لقياتهم ومرضاهم كما تأخذ بيد المسلمين (٢١) ويغضى الكاتب معلقاً: «إن في هذا خيانة صريحة للقضية الوطنية .. إن الإصرار على الحكم الإسلامي وأن يكون للمسلمين وحدهم الإشراف الشام .. معناه انفصال الأقليات عن القضية الوطنية .. ثم يسأل: «إذا سمع مسيحي هذا الكلام، وعرف أنه إما أن يدفع الجزية، أو يقاتل، أو يسلم ماذا يكون موقفه؟ إن هذه الدعوى تفرق الصفوف».

ثم يناقش الكتاب أدبيات الجماعة فيما يتعلق بقضايا الديمقراطية، ويقول: «إنهم يريدون إلغاء البرلمان، وإلغاء النظام الديمقراطي .. إننا ننهم جماعة الإخوان بخيانة دستور البلاد».

وأخيراً: «ما سبق يتضح لنا بكل جلاء ووضوح أن جماعة الإخوان المسلمين جبهة فاشية .. والفاشية في المستعمرات هي خادمة الاستعمار، وعين له ضد الشعب، فهي تقوم بدور المخطط للحركات الاستقلالية الوطنية التي يقوم بها الشعب لطرد الاستعمار (٢٢)».

فإذا أتينا إلى الحاضر .. نجد أنفسنا أمام ثلاث فئات: شخصيات ماركسية مستقلة (سرمز لها هنا بالدكتور عبد العظيم أنيس) ثم الحزب الشيوعي المصري، وحزب الشعب

الاشتراكي، وستمعند في دراسة مواقفها على الوثائق الرسمية الصادرة عنها وأيضاً على كتابات بعض رموزها. ولأن هذين التنظيمين يعملان سراً فسوف نكتفي بالتلميح دون نسبة الشخص إلى الحزب، حتى لا نتخذ كتابتنا دليلاً قانونياً ضده.

ونبدأ بموقف د. عبد العظيم أنيس الذي عبر عنه بوضوح في مقال بعنوان «دعوة للحوار مع الإسلام السياسي» (٢٣) وبعد تحليل مطول لأسباب نحو تيار الإسلام السياسي وأهمية وضرورة الحوار معه يقول د. أنيس: «إن ما يحتاج إلى تأمل - وفي ظني أن اليسار لم يعطه اهتماماً من قبل - هو البعد الوطني المعادى للإمبريالية والصهيونية في تلك التيارات» ثم: «إن هذا الوضع يضع أهمية استثنائية لقضية رص الصف الوطني الإقليمي بين كافة القوى السياسية التي تؤمن بأن العدو الرئيسي للشعوب العربية هو الإمبريالية الأمريكية وإسرائيل، ومن هنا تنشأ فكرة الدعوة إلى حوار مع فصائل تيارات الإسلام السياسي بهدف الوصول إلى برنامج سياسي محدد يفتح آفاقاً لتقدم حركة التحرر العربي. وهذه الدعوة لا تنفي الخلافات الفكرية والأيديولوجية القائمة، وإنما هي مسعى لبرنامج عملي وطني في مرحلة تاريخية محددة».

وبعد أن يتحدث طويلاً عن الحروب الصليبية وفتح القسطنطينية وأثر ذلك على هواجس الغرب من إمكانية استعادة المسلمين لقوتهم يقول «لأشك أن الغرب يخشى أن تتحول تيارات الإسلام السياسي إلى تحجيش من تحجيشات الدفاع الشامل، إذا ما استطاعت أن تعني كافة القوى الشعبية في المواجهة مع إسرائيل والغرب».

الأسر الذي يفسر الدوائر المنتهزة في الغرب ويعيد إلى أذهانهم ذكريات سقوط القسطنطينية في يد المسلمين، وحصارهم لأسوار فيينا في القرن ١٦، ومعركة بلاط الشهداء، في جنوب فرنسا في القرن ١٥ - وهروب الملك هنري ويطانته من عكا عبر البحر، إثر اقتحام قوات السلطان خليل بن قلاوون أسوارها في أواخر القرن ١٣ ..

في ختام المقال حاشية تقول: «ملاحظة:

كتب هذا المقال قبل استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد، «والغناء» المرحلة الثانية من الانتخابات الجزئية، وهذا الذي حدث جدير بالاستنكار الشديد، لأنه يتحدى إرادة شعب. وقد أثار هذا الغشال عدداً من ردود الأفعال .. سواء داخل الحركة الماركسية أو خارجها ..

فقد يادو رفعت السعيد (الأمين العام للتجمع) بالرد عليه. معلقاً على موضوع البعد الوطني المعادى للإمبريالية والصهيونية قائلاً: «إن دعاة الإسلام السياسي هي حقيقة الأمر، ومنذ البداية لا يعترفون بالوطن الذي نتحدث عنه، فالشيخ عبد العزيز جاريس كان يؤكد صراحة: لا وطنية في الإسلام» وكان يرى أن الإسلام بذاته وطن ..

ثم «والعالم عندهم قسمان: ديار الإسلام وديار الكفر .. والوطنية بمعناها الذي نعرفه هي عندهم بدعة نصرانية، لأنّها تنزق ديار الإسلام، وتحجب إمكانية قيام الخلافة الإسلامية .. أمّا العداء للإمبريالية والصهيونية فهو مكتسب لديهم بعن دنيأً وخصاً جداً .. فليس موقف ديني يمت، فالإمبريالية «نصرانية» واستنكار للصهيونية «يهودية» والعداء لهما مفترض من متطلق ديني صرف. فلو قامت إيران مثلاً بغزو بلد عربي مجاور فإن ذلك من وجهة نظرهم «فتح» وليس «غزواً» ولو تجاسرت الحكومة «الإسلامية» في السودان مثلاً على الساس بعهود مصر، فذلك أيضاً فتح وليس غزواً. بلد مسلم بغزو أرضاً تعلقوا رأيات الكفر) .. وهكذا فإننا يا دكتور أنيس نتكلم لغتين مختلفتين تماماً .. لغة العصر، ولغة الماضي، ومفرداتها تحمل معاني مختلفة .. ومضامين مختلفة ..

ثم يعقب على حديثه عن خوف الغرب من تكرار هزيمة القسطنطينية قائلاً: «إن الدكتور قد وقع فريسة خيالات وأوهام دعاة الإسلام السياسي الذين يتجاوزون الحاضر ومعطياته ويرتدون الماضي، ناسين أو متناسين المسافة الحضارية، وحقائق عالم اليوم، وفارق القوة، وفارق الحضارة، وفارق التحكم الاقتصادي، وفارق التقدم العلمي وفارق السيطرة على مقدرات العالم متناسين ذلك كله متخيلين أن

وحدة المسلمين تحت قيادة خليفة واحد قادرة بذاتها على إعادة توازن القوى إلى زمان القرن الخامس عشر.. وهذه نظرة لا يمكن الاتفاق عليها (٢٣).

ثم تأتى ردود أخرى من المساحة الماركسية.

ويكتب الأستاذ أحمد عبد القوى مقنناً فكرة الحوار ويقول: «لكل هذا نرى أن الدعوة إلى الحوار مع هذا التيار دعوة لن تجد أذناً صاغية من أحد، فضلاً عن أنها تشلم حدة الصراع الفكري والسياسي المطالب في مواجهة هذا التيار.. أما الطريق لمواجهته فلن تكون إلا بالبناء السياسي المستقل لليسار، والوضوح الفكري الذي يؤكد أنه لا بناء للمجتمع إلا بعلامة الدولة والمجتمع، وعقائنه الفكر والذات، أما أي توجهات حول هذا الإسلام السياسي فقير مجدية (٢٤).

وفي اليسار أيضاً يكتب الأستاذ صلاح عدلي قائلاً: «إن التمثيل السياسي لممارسات هذا التيار يحتاجه يصل بنا إلى نتيجة مهمة مؤداها أن هذا التيار كان وما زال يعبر عن أشد شرائع الرأسمالية الطفيلية عذرية ورجسية، رغم أن جماهير معظمها من البرجوازية الصغيرة المهشمة، وبعض الفئات الوسطى. وأنه تيار معاد للديمقراطية ومؤيد للثقل والإرهاب وعارساته تؤدي إلى تفتيت الوحدة الوطنية، وتخدم في النهاية مخططات الإمبريالية، كما أنها لا تتعارض من حيث الجوهر مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية للنظام، وأنه يطرحه هدف إقامة الدولة الدينية يجرنا إلى غياب العصور الوسطى والإرهاب الفكري، وحكم وجهال الدين» (٢٥).

ويقول «إنني أعتقد أن المهمة الملحة الآن والتي تمثل الحلقة الرئيسية لتضال اليسار والقوى الوطنية والديمقراطية والعقلانية والمستنيرة الآن هي قضية الديمقراطية بفهمها الطبقي الواسع، وليس فقط بحدودها الليبرالية الضعيفة، إلا أن تحقيق هذه المهمة لن يتم إلا بمواجهة القوى المعادية للديمقراطية في

السلطة والجماعات السلفية معا، وتشكيل أوسع جبهة عمتة من أجل تحقيق هذه الأهداف» واعتبار أن مسألة الدولة المدنية التي تسودها مؤسسات المجتمع المدني وحرية الفكر والعقيدة، «المساواة بين الرجل والمرأة، وحرية التنظيم، وحرية إقامة الأحزاب التي تعترف بالدولة المدنية وتداول السلطة.. اعتبار أن مسألة الدولة المدنية هي لب وجوهر المرحلة الراهنة للنضال».

وفي مراجعة هذه الحملة على اقتراح د. عبد العظيم أنيس يأتي من الضفة الأخرى صوت يدافع عنه الأستاذ نبيل الهلالي يكتب قائلاً: «لا يمكن إنكار أن الإسلام السياسي قوة سياسية لها وجودها في المجتمع وفعاليتها في الشارع السياسي، وتأثيرها على الصعيدين السياسي والاجتماعي».

ثم يقول «من الخطأ إخراج الإسلام السياسي في مجمله من نطاق القوى المناوئة للإمبريالية والصهيونية وصحيح أن الإمبريالية والصهيونية تستخبران هذه الممارسات. ولكن الصحيح أيضاً أن الإمبريالية والصهيونية تعتبران اليوم أن الإسلام السياسي هو الخطر الرئيسي على أطباعهم ومصالحهم في المنطقة، وخاصة بعد زوال خطر الشيوعية» (٢٦).

وفي عدد تال يستكمل نبيل الهلالي أطروحته فيقول مؤيداً اقتراح الحوار: لذلك باتت هناك ضرورة موضوعية للتفتيش عن نقاط تماس بين اليسار وبين الإسلام السياسي

أبر العلا ماضي، «الوسط» معاملة الحصول على الشرعية



والمسيحية السياسية في ساحات المعارضة ضد الإمبريالية والعنصرية والاستبداد والظلم الاجتماعي ويؤكد أنه «لا يملك أحد الادعاء بأنه في غنى عن الآخرين أو أن لديه القدرة وحده على دحر الهجمة العدوانية الشرسة، ولا يملك أحد ترف استبعاد أية قوة لها أدنى إسهام في الممرضة ضد الإمبريالية، بوجهة أن عداها لها غير أسيل، أو أن نفسها في الحركة غير طويل.

إن مقتضيات الحركة المصرية ضد أعداء الأمة العربية تفرض على التيار القومي والتحرير الإسلامي والتحرير الماركسي مستوى من التعامل أرقى بكثير من مجردة والحوار» (٢٧).

وهكذا فإن الأستاذ نبيل الهلالي لا يكتفي فقط بمساندة دعوة الحوار التي أطلقها الدكتور أنيس، ولا يكتفي فقط برفض آراء وإفنديها، بل هو يطالب بمسرى من التعامل مع التيارات المتأسلة أرقى بكثير من مجردة الحوار. (لكننا ندعش إذ يتقدم واحد من أصدقاء الأستاذ نبيل الهلالي والمشاركين له في مراقبه عامة وهو الأستاذ أدب ديمتري ليرد عليه بقسوة، مؤكداً أن هذه الجماعات المتأسلة هم الفاشيون المجدد» ويقدم دراسة مستفيضة للفكر القطبي (فكر سيد قطب) مستخلصا ويحاسب ضرورة وصفه بالفاشية. ويعد ذلك يوجه سؤاله إلى صديقه الأستاذ نبيل الهلالي «فهل يجوز الحوار معهم بدعوى القواسم المشتركة بين القوى الديمقراطية والتقدمية وبينهم من حيث العدا للصهيونية والإمبريالية، فضلاً عن العدا الظاهر للسلطة والحكم، ثم بحسب: «على المستوى الأيديولوجي لا يجوز هذا

بحال طالما يتمسكون بشعارهم المعلن: الدولة الإسلامية، فضلاً عن أن معاني الوطنية والقومية والصهيونية، وإن اتفقت في اللفظ فهي تختلف في المضمون وذهب البعض منهم إلى إنكار راية الوطنية والقومية جملة وتفصيلاً، فسيد قطب يقرر حسب تعبيره أنه «لا وطن

للمسلم ولاجنسية» (معالم فى الطريق ص ١٥٩) ولا أعترزاز له ليرطن ولا أرض (ص ٣٥) ولا «براية قومية» (ص ٤١). أما من الناحية العملية وهنا يتحدث الكاتب تفضيلاً عن خيرة التحالف بين حزب توده والجنينى فى إيران، وموقف الحكم فى السودان من مختلف القوى السياسية، وصراعات الأفغان بين بعضهم البعض رغم تحالفهم السابق... ثم يقول «لا يهدى مع هؤلاء قريع مواليق فى العلن، لأنهم سرعان ما يهيدون المحجة لتزيتها والرجوع عما فيها» (٢٨).

الحزب الشيوعى المصرى

وكالعادة فإن الأمر قد تطلب بعضاً من الوقت، وقدراً كبيراً من التطورات.. كى تتضح مواقف الحزب الشيوعى المصرى من حركات التسلم السياسى.

فى البدء كان العداء للسادات متصاعداً إلى درجة المطبق.. ورغم وجود الخطر والإحساس به، إلا أن الأمر قد تبدى وكأن بالإمكان السيطرة عليه بسهولة، فبعد واقعة اختطاف الشيخ المنفى تمكن الأمن وكفافة من السيطرة على الموقف، وتم القبض على مجمل تنظيم «الجماعة المسلحة» (السماء) إعلامياً جماعاً التكفير والهجرة، وحركه أعزاًها، وأعد بعضهم، وتبدى الأمر وكأنه قد تم تصفيتهم. كذلك بعد حادثة الفنية العسكرية أمكن للأمن تصفية تنظيم شباب محمد (المسمى إعلامياً تنظيم الفنية العسكرية) تصفية كاملة.

وفى ذلك الحين كانت جماعة الإخوان على تحالف مع نظام السادات، ومن ثم كان الحديث ضد حكم السادات يعنى بالإجمال الحديث عن فلسفته الأقرين.. «الإخوان المسلمين».

وإذا تمجنا بالبحث نحو الوثائق الحاكمة والحاسمة للمواقف فسوف نتوقف أمام الوثائق الأساسية.

وتبسطاً بوثائق المؤتمر الأول، وعن التحالفات تقرأ فى البرنامج العام للحزب الذى أقره المؤتمر الذى عقد فى سبتمبر ١٩٨٠.

«وفى الوقت ذاته يناضل حينئذ بلا كلل ولا ملل من أجل تحقيق سلسلة من التحالفات المرجلية، والاتفاقات المرجلية، والاتفاقات

الجزئية أو المؤقتة حول مواقف تكتيكية محددة. أن هذه التحالفات المرجلية والاتفاقات الجزئية أو المؤقتة مفتوحة لكل الطبقات والفئات الاجتماعية، والقوى السياسية، والشخصيات التى ترفض كل أو بعض سياسات النظام العميل. ولكل من له مصلحة موضوعية اليوم، فى إسقاط سلطة الرجوازية الطفيلية وطفانها، حتى ولو كان منتسباً استراتيجياً للمعسكر المضاد» (٢٩).

ويبدو واضحاً أن هذه العبارة الأخيرة كانت تعنى إمكانية إقامة تحالف مع جماعة الإخوان..

وبواصل البرنامج موقفه هذا.. إذ يطالب «بإطلاق حرية تكوين الأحزاب السياسية دون قيد، أو شرط، أو وصاية، أو تدخل إدارى». وأيضاً «إلغاء كافة القيود المباشرة أو غير المباشرة على حق المواطنين فى ممارسة نشاطاتهم السياسية». وكذلك.. «إسقاط الأحكام الجنائية الصادرة فى القضايا السياسية من مختلف المحاكم الاستثنائية -محكمة الثورة -محكمة الشعب- محاكم عسكرية- محاكم أمن دولة. وإطلاق سراح كافة المسجونين السياسيين، وإزالة كافة الآثار المترتبة على هذه الأحكام» (٣٠).

ولاشك أن جماعة الإخوان كانت بمنتهى لمثل هذه العبارات، بل إن مثل العبارات يمكن أن تفهم على أنها دعوة للإخراج عن السجناء فى قضايا التكفير والهجرة والفنية العسكرية.. وهو ما يعد موقفاً متهاوناً بكل المعايير.

بل إن البرنامج يطالب كذلك «بإعادة تنظيم أجهزة الأمن بحيث تصبح رسالتها حماية أمن الشعب لا أمن الحاكم.. وإلغاء أجهزة القمع، وفى مقدمتها.. مكاتب الأنشطة السياسية المختلفة مثل النشاط الدينى والشيوعى» (٣١).

وهنا أيضاً تعبير عن انعدام الإحساس بالخطر إزاء هذه الجماعات.. وربما دعوتها لممارسة المزيد من نشاطاتها طالما أنها ضد السادات.

وإن كنا نقرأ عبارة بجرى تقريرها بهدوء هادئ، ودون أى تفصيل أو إلحاح «قيام الدولة بتوفير دور العبادة اللازمة، وصيانتها مع حظر استغلال الدين لخدمة الأهداف الإمبريالية، أو الرجعية، أو التعصب الدينى أو الفتنة الطائفية» (٣٢).

وحتى فيما يتعلق بالعلاقة بين عبد الناصر والإخوان تأتى عبارات سردية محايدة تماماً، عند الحديث عن فترة ١٩٥٤ نقرأ «وشهدت هذه الفترة أيضاً صدام سلطة يوليو مع جماعة الإخوان المسلمين إثر محاولة اغتيال الرئيس جمال عبد الناصر وتم إعدام قيادات الجماعة، واعتقال وسجن الآلاف من المواطنين بتهمة الانتماء للجماعة» (٣٣).

..وتتوالى الأحداث.. تتصاعد موجات الإرهاب لترغم الجميع على إعادة النظر فى الموقف إزاء جماعات التسلم السياسى.. ويعد الحزب مؤثراً الشاك فى توفير ١٩٩٢.. وتلاحظ فاروق كبرى فى المواقف..

فبينما كان برنامج المؤتمر الأول يطالب بإطلاق حق تكوين الأحزاب لا قيد ولا شرط، نجد برنامج المؤتمر الثالث يحسباً فيطالب «بإطلاق حرية تكوين الأحزاب بلا قيد ولا شرط حدا منع التشكيلات العسكرية وشبه العسكرية، وتلك التى تهدد الوحدة الوطنية» (٣٤).

وفى الحديث عن التعليم نكتشف تفسيراً حاسماً «توحيد نظم التعليم بما ينهى منهج التلقين، ويعمق الديمقراطية، والالتصام الوطنى، الوحدة الوطنية» (٣٥).

وكذلك عن الحديث عن الإعلام «إعطاء مساحة واسعة وأساسية للبرامج التى تعنى الثقافة الوطنية، والتى تعبر عن مشاعر ومعتقدات كل المصريين مسلمين ومسيحيين» (٣٦).

وتتحدث البرنامج من موقف الحزب من الدين: «ويرى الحزب الشيوعى المصرى أن الدين فى جوهره دعوة لتفسير العالم إلى الأفتن، وإشاعة العنل والمساواة، وهو تعبير عن شوق الإنسان للخلاص من كل المظالم



د. عبد العظيم أنيس

الديمقراطية والتقدمية، وقوى العقل والاستنارة على مستوى كل بلد عربي، وعلى مستوى المنطقة بأسرها لهذا الصدد هذا الخطر الحالي والعمى (٤٤). وهكذا فإن الفارق بين المؤتمر الأول (١٩٨٠) والمؤتمر الثالث (١٩٩٢) يتبدد واسعا من الدعوة إلى تحالف مع التأسلمين إلى الدعوة إلى تحالف ضد التأسلمين.

ويحاول «المحط السياسي» أن يقدم تحليلاً لظاهرة التأسلم السياسي، ولعله أول تحليل من منظور طبقى يقدمه هذا الجيل من الشيرعيين لظاهرة التأسلم السياسي .. التحليل الأول قدمه الجيل السابق عليه فى كتاب الإخوان فى الميزان .. ونقرأ: «وقد بدأ أول التصارى فى التقاط أنفاسه بعد هزيمة ١٩٦٧ . ثم بدأ فى الاستمرار بعد انقلاب مايو ١٩٦٧ حيث تحالف مع السادات، وأعطى الضوء الأخضر

العربية وبين الإمبريالية وركائزها. ثم يواصل
تعداد التناقضات «التناقض بين القوى
التقدمية الديمقراطية والوطنية والغلبة
والمتستيرة من ناحية، وبين قوى الجماعات
السلطوية الظلامية المستترة بالدين ومخططيها
الراعي إلى إقامة سلطة الدولة الدينية التي
تفانق السلطة، مدعومة في ذلك مباشرة
وبشكل غير مباشر بالقوى الرجعية والغلبة
ودوائر إمبريالية، بحيث تكون هذه القوى
بدلياً مناسباً لهذه القوى الديمقراطية
والتقدمية في المقابلة» (٤). ويتصاعد الهجوم
واضحاً وصريحاً «التضال من أجل الحكم
مؤسسى ديمقراطى، ورفض الحكم المطلق
والعسكرى والطائفى والدولة الدينية .. ثم»
ويكتب الكفاح ضد القوى الظلامية
والسلطوية والإرهاب أعمدة خاصة، وهو ما
يتطلب تحالفاً واسعاً يضم كل القوى

وتطلعه للمساواة والحقة والكرامة والحرية
والسعادة، والذين يكون أساسى من مكونات
الوجدان الوطنى، والرعى الاجتماعى على مر
التاريخ، ويمكنه أن يدفع بنزعات الاحتجاج
على الظلم الاجتماعى والظفبان لتصبح
أساسا محتملا لتحرك طبقتى تاضى، ويؤمن
الحزب أن الفهم الصحيح للدين يعد قوة خلاقة
تحت على حرية الإنسان، وسعادته، وحرية
المواطنين فى الاعتقاد، ورفض أى تمييز بينهم
بسبب الدين (٣٧).

ونواصل فنقرأ : « ودفعنا عن الجسور
الحقيقية للأمان ، والوجه الإنساني والشمسي
للدين هو جزء من الصراع الفكري المحتدم في
بلادنا والوطن العربي كله . وبقي على الدوام
شعار مصر العتيد الذي كرسته منذ ثورتها
الوطنية الكبرى في ١٩١٩ هو الملمح لكل
المصريين . شعار : الدين لله والوطن
للجميع » (٣٨) .

كذلك تغير مفهوم الحزب حول التحالفات
.. وانحسرت تحالفاته بعيدا عن شبهة
الاقتراب من القوى الخاسلة. ففي البرنامج
يؤكد الحزب على «ضرورة وحدة كل القوى
الوطنية والتقدمية والديمقراطية لإنجاز المهام
الثورية الملحة» (٣٩). والفارق واضح وكبير
بين هذه العبارة وعبارة حول دور الحزب
وردت في البرنامج بعدة مرات في وقت الأزل.
«التحالف مع كل... التي ترفض كل...»

بعض سياسات النظام العميل.. حتى ولو كانت منتمية استراتيجيا إلى المعسكر المصاد».

إنه موقف مختلف من النظام ومن المتأسلمين علم السواء.

وأيضا « يستهدف العمل المشترك مع كل الأحزاب والقوى السياسية في الساحة المصرية التي تقبل بمبدأ تداول السلطة الديمقراطية وتسعى من أجله » (٤٠).

إنه الحرص على إيجاد صيغيات توحى
بإستعداد المتأسلمين من التحالفات المحتملة.
فإذا ما توجهنا إلى التقرير المعلن « الخط
السياسي للمرحلة القادمة » والذي أقره المؤتمر
الثالث أيضا ، فإننا نجد مواقف جديدة تماما
وواضحة تماما ، ونقرأ : « إن أبرز تناقضات هذه
المرحلة هو ما يملأ التناقض بين الشعوب

للتصدي لليسار خاصة في الجامعات. ورغم أن هذا التيار كان ينتمي تاريخياً للبرجوازية الصغيرة منذ نشأته في العشرينات من هذا القرن وحتى الستينيات، إلا أنه بفعل إقامته أعداد كبيرة من كوادره بدول الخليج وخاصة السعودية بعد هروبهم من مصر في الخمسينيات والستينيات، وبفضل التمويل الخارجي السخي لهم، وكذلك الممارسات الاقتصادية الطفيلية، فقد أصبح هذا التيار يمتلك قدرة مالية كبيرة، وينتمي قاداته و دائرة من كوادره إلى البرجوازية الطفيلية، وتدل شركات توظيف الأموال، وبوفاي مشاريعه في الداخل والخارج (بنك التقوى بجزر الباهاما) على ما اكتسبه هذا التيار من إمكانيات مالية هائلة. وتلعب جماعة الإخوان المسلمين في مصر دوراً كبيراً في قيادة التنظيم الدولي للإخوان، وهم مركز الثقل المالي لهذا التيار. ومن الخطأ التوقّع في المبالغة في التمييز بين جماعة الإخوان المسلمين الذين يحاولون تقديم أنفسهم كحزب يسعى للوصول إلى السلطة عبر الوسائل الديمقراطية وباقى المنظمات الإسلامية التي تقارص الإرهاب المسلح، ذلك أن كلا الفريقين يهدف إلى إقامة «الدولة الدينية» بطبيعتها المعادية للديمقراطية، والمجتمع المدني وكل عناصر الحضارة الحديثة كما تقارص كافة فرق هذا التيار إرهاباً فكرياً شديداً على المجتمع ككل.

إن الموقف من هذا التيار يجب أن ينطلق من المفهوم الطبقي لطبيعته كجزء من البرجوازية الطفيلية الكبيرة والتابعة، التي تستخدم الدين كغطاء أيدئولوجي مقبول من جماهير البسطاء بهدف ممارسة أشنع استغلال وقمع جسدي وروحي للناس. وهذا التيار بهذه الطبقة الطبقية لا يعادي الرأسمالية كنظام اجتماعي. ولا يعدو صياحه ضد الغرب أكثر من مظاهر التعصب الديني الذي يخلو من أي أساس مسوؤوسوى للتناقض مع الامبريالية(٤٣).

ثم.. ولا يفصح هذا التيار عن توجهاته الاجتماعية مكتفياً بطرح شعار الإسلام هو الحل والدولة الإسلامية، ويقف وراء الفئنة الطائفية، والإرهاب الذي اتخذ أبعاداً خطيرة

في الآونة الأخيرة.

ثم يحدد الحزب الشيوعي المصري موقفاً حاسماً وقاطعاً: «وإذا بيد حزينا احترامه العميق للدين وحرية العقيدة الدينية فإنه يقف بحسم ضد الأهراب المادي والفكري التي تقارص كافة فصائل هذا التيار الظلامي، ويدعو إلى مواجهة شعبية واسعة تشارك فيها القوى الساعية للاستارة ووحدة وحرية الوطن وتقدمه الاجتماعي. كما يناضل حزينا ضد سياسات الحكم الاقتصادية والاجتماعية التي سهلت السبيل لاستئسراء هذا التيار»(٤٤).

وأيضاً: «إننا بحاجة إلى مجتمع مدني تهض مقوماته على رفض الحكم المطلق أو الدولة الدينية أو الحكم العسكري، ويرفض الطائفية والتعصب الديني والعنصرية والاضطهاد السياسي والإرهاب وكل مخلفات العصر الوسطى»(٤٥).

وهكذا يكرس الحزب سياسة جديدة تعتمد على رفض فكرة «أما» و«أما». أي أما مع الحكم أو مع التسالم ويؤكد إمكانية التناقض معهما معا.. مقتربا إلى حد كبير من الفكرة التي طرحها «التجمع».. «السي لإقامة بديل وطني ديمقراطي يخالف الحكم ويخالف التسالم السياسي.

حزب الشعب الاشتراكي

..ولم يهضر هذا الحزب أدبيات واضحة حول هذا الموضوع. ولعله لم يزل عند أفكاره الأولى التي أعرب عنها بعض قاداته داخليا لتحالف «الجميع» ضد الحكم. وتحت أيدينا عدد من «نشرة البديل» وهي نشرة يشارك في تحريرها عدد من مثلي مختلف الاتجاهات اليسار لكن هذه جميعا تبقى بعيدة عن التأثير وحتى عن إمكانية التعرف عليها.. بحيث محتاج إلى جهد كبير ومثابرة للبحث عنها والتعرف عليها.

وأخيرا

لعله من المفيد أن نوجز كل ما سبق، وأن نجاور بين المواقف والمواقف في موجز سريع حتى يتبين القارئ طبيعة الفارق ومدى

المساحات الفاصلة بين المواقف.

ولهذا فإننا ننزه قرصة لقا عدد من مثلي مختلف هذه الاتجاهات في حوار واحد، حول ذات الموضوع ونقتبس من البعض بعضا مما قاله.

«د. حسان عيسى» (الحزب الناصري) أن حزب التجمع وأنا أقولها في حضور أميته العام. وقف موقفا خاطئا تماما. أن حزب التجمع يعمل على أساس فكرة الحرب المقدسة ضد تيارات الإسلام السياسي وأن الحركة في مصر الآن إنما هي ضد هؤلاء فقط... د. رفعت السعيد يكرس حياته لهذه القضية، وله خمس سنوات يكتب في هذا الموضوع. لطخ الإخوان المسلمين واره وضروري بالنسبة لنا كيسار.. ولكن الخطر الأكبر على مصر هو هذا النظام الذي باع مصر كلها.. الإخوان لم يحكموا مصر، ولم يبيعوا القطاع العام، ولم ينشروا الفساد، ولا تعرف ماذا سيفعلون عندما يحكمون إنما ما أعرفه جيدا هو أن هذا النظام قد باع مصر بالكامل.

..وقى ختام الندوة قاله «د. حسان عيسى» «أريد أن نستجول على لسانتي هذه الكلمة وهي: أنه إذا كان الخيارين الإخوان لمسلمين مصطفى خليل (الأمين العام المساعد للحزب الوطني الحاكم).. وعلاقته بإسرائيل وثيقة» فسانا بلا تردد سوف أختار الإخوان المسلمين(٤٨).

صلاح عدلي: أنا أختلف مع تقسيم بعض الحاضرين «تقليبتهم من مدى خطورة تيسار الإسلام السياسي.. وبإذالت من يسومهم بالمعتدين، الذين يمثلون من وجهة نظري الإرهاب الفكري والسياسي. ناهيك عن الذين يمارسون الإرهاب المادي والعنف المسلح.. وأرى أنه إذا كسبان النظام يمثل خطرا استراتيجيا فإن الجماعات الدينية في الوقت الحالي قتل خطرا حالا وكسييرا جدا على المجتمع المصري، وتقتل ردة حضارية بالمعنى المفهوم للكلمة.. ومن يريد أن يراها بوضوح فيلتظر إلى إيران وإلى السودان وإذا لم تنتبه إليها من الآن سيتعاطم الخطر.

د.عبد العظيم أنيس: هناك اتجاه يمثل د. رفعت السعيد إلى حد كبير وأيضا الأستاذ

صلاح عدلى والشبوعيون المصريون عامة يعتبر الخصم الرئيسى فى المرحلة الحالية هو قوى الإسلام السياسى فى مصر ، وأن الحزب الحاكم ليس هو الخصم الرئيسى الآن وإنما هناك إمكانية التحالف والتفاهم مع جناح أكثر تقدما داخل الحزب الوطنى . وهناك وجهة نظر أخرى ترى أن الخصم الرئيسى حاليا هو الحزب الحاكم بما فى ذلك ما تفرزه سياساته من فساد يؤدى إلى نفوذ لقوى الإسلام السياسى والارهاب بشكل كبير.

د. رفعت السعيد من قال هذا ؟ كتاباتى ومواقفى الحزبية واضحة تماما . وأرى أن هناك خطأ سياسيا وفلسفيا يقول إنه إذا كان هناك تقبضان فى المجتمع هما الحكم والسيارات المتأسلمة فمن يثق ضد طرف يكون بالضرورة مع الطرف الآخر . وأنا أرى أنه ليس شرطا (فى الفلسفة .. وكذلك فى السياسة) أن أقف أما مع هذا أو مع ذلك.

أنتى أستطيع الوقوف أما مع الاثنين فى نفس الوقت ، أو ضد الاثنين فى نفس الوقت . وأنا ضد الاثنين فى آن واحد ، وأتخذ أى إنسان يأتى بمقال واحد لى ضد السيارات المتأسلمة ولم أورد فيه مسئولية الحكم عن التستر أو عن التبرير أو التدبير أو السماح لتحرك هذه القوى والجماعات.

كذلك فقد افترض د. أنيس شيئا غريبا جدا وهو ما قال إنه إمكانية التحالف مع الجناح الأكثر تقدما فى الحزب الوطنى . من قال إنه يوجد جناح أكثر تقدما ؟ من الذى أورد هذه العبارة ؟ أقصر أن هذه العبارة أو حتى هذا الفهم لم يرد أبداً فى أدبياتنا بل ولم يخطر على بالنا.

وبعد.

إن الحراك فى هذه القضية لم يزل وراداً ، فأنا ممن يعتقدون أن ضغط الأحداث سوف يمكن الكثيرين من إعادة النظر فى مواقفهم المترددة إزاء بعض أجنحة التأسلم السياسى .. أو كل هذه الأجنحة.

الهوامش

(١) د. رفعت السعيد - مقال - حول

موقف الماركسية من الدين- قضايا فكرية- أكتوبر ١٩٩٨.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) رفعت السعيد - مجلة اليسار- ندوة - أغسطس ١٩٩٠.

(٥) حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدى - برنامجنا للتغيير (فبراير ١٩٩٣) ص-١٢.

(٦) المرجع السابق ص. ٣١.

(٧) المرجع السابق ص. ٤٩.

(٨) حول الموقف من القوى السياسى المتسترة بالدين- قرار من الأمانة العامة لحزب التجمع صادر فى ١٧ مايو ١٩٩٣.

(٩) دائرة الحوار (نشرة داخلية يصدر حزب التجمع)- العدد ٥٩ - ٧ أغسطس ١٩٩٦ - حوار مع خالد محبى الدين .

(١٠) اليسار - أغسطس ١٩٩٠ - ندوة

(١١) برنامج الحزب الوطنى الديمقراطى الناصرى ص-١٠٧.

(١٢) المرجع السابق ص-١٠٨.

(١٣) الحزب العرسى الديمقراطى الناصرى- البرنامج الانتخابى العام للحزب- من أجل مجتمع العزة والكرامة - أكتوبر ١٩٩٥.

(١٤) عن الناصرية والإسلام - محضر عبد الحليم قنديل - مركز إعلام الوطن العربى صاعد (١٩٩٩) ص. ١٦.

(١٥) المرجع السابق ص. ١٨.

(١٦) المرجع السابق ص. ٣٨.

(١٧) المرجع السابق.

(١٨) المرجع السابق ص. ٣٨.

(١٩) محمد حسن أحمد (اسم سرى)

- الاخوان فى الميزان - د. ت الناصر لم يذكر ص. ١٣.

(٢٠) المرجع السابق ص. ١٧.

(٢١) المرجع السابق ص. ٣٠.

(٢٢) المرجع السابق ص. ٥٧.

(٢٣) اليسار- فبراير ١٩٩٢.

(٢٤) اليسار- أبريل ١٩٩٢ مقال

لرفعت السعيد.

(٢٥) اليسار مايو ١٩٩٢ - مقال لأحمد

عبد القوى.

(٢٦) اليسار أغسطس ١٩٩٢ - مقال

لصلاح عدلى.

(٢٧) اليسار- أغسطس ١٩٩٢ مقال

لتبيل الهلالى.

(٢٨) اليسار - سبتمبر ١٩٩٢ مقال

لتبيل الهلالى.

(٢٩) قضايا فكرية - أكتوبر ١٩٩٣ مقال

لأديب ديمترى بعنوان «هل الحوار ممكن؟».

(٣٠) برنامج الحزب الشيوعى المصرى- المؤتمر الأول - دار بن خلدون - بيروت ١٩٨٨ ص. ١٢٨.

(٣١) المرجع السابق ص. ١٣٧.

(٣٢) المرجع السابق ص. ١٣٩.

(٣٣) المرجع السابق ص. ١٤٠.

(٣٤) المرجع السابق ص. ٣٦.

(٣٥) المؤتمر العام الثالث للحزب الشيوعى المصرى - نوفمبر ١٩٩٢ - الناشر لم يذكر . (برنامج نضالنا السياسى الشامل من أجل إنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية ص. ٥٧.

(٣٦) المرجع السابق ص. ٦٦.

(٣٧) المرجع السابق ص. ٦٨.

(٣٨) المرجع السابق ص. ١٩.

(٣٩) المرجع السابق ص. ٢٠.

(٤٠) المرجع السابق ص. ٥٥.

(٤١) المرجع السابق ص. ٤٠.

(٤٢) المرجع السابق ص. ٩٤.

(٤٣) المرجع السابق ص. ٩٥.

(٤٤) المرجع السابق ص. ١٠٧.

(٤٥) المرجع السابق ص. ١٠٨.

(٤٦) المرجع السابق ص. ١١٤.

(٤٧) البديل - تشرة غير دورية بشرف على تحريرها الأستاذ أحمد تبيل الهلالى عدد أغسطس ١٩٩٥ ص. ٥.

(٤٨) المرجع السابق ص. ٦.

(٤٩) اليسار- أغسطس ١٩٩٤ ندوة

مؤتمر الحوار بين المشاركين والمقاطعين.

بهجت عثمان

وكان معنا كثير من الأصدقاء هم محمود المرافى ولجاح عمرو عبد الفتى أبو الصنين وسامى منصور وفريدة النقاش وآخرون ، عندما التقاني بهجت احتضنى بشدة ، وقال لى « يا بهجتك يا عم حسين .. دخلت السجن وخرجت ولم تعد تخاف منه .. أنا نفسى أخفيس حتى لا أخاف من الحفيس .. بس أنا خاف » وضحكنا جميعا .

كان الكاريكاتير الذى يرسمه بهجت يدخل البهجة إلى النفس ويحرك على الابتسام والضحك ، ولكنه فى نفس الوقت يرمى ويدفعك للتفكير بعمق . وكان متحازا بقوة للناس البسطاء وللحرية . حرية الفرد والوطن .. ورفضاً لطغيان الحكام .

وعندما حرم من التعبير عن رأيه ونشر رسوماته فاجأنا بالتحول إلى رسوم الأطفال . فادخل البهجة فى نفوس أطفالنا . وكشف عن إنسانية عميقة وجب للإنسان كإنسان من الصعب أن نجهده فى فرد آخر .

فى السنوات الأخيرة نعد أن حاصرتنا الأمراض ولم تعد قادرين على السهر كما كنا فى الماضى ، ومع ذلك أصبحنا نعمل أكثر مما كنا فى شباننا .

عرفت بهجت فى الستينيات من خلال رسومه المتميزة فى روزالىوسف ثم المصدر . وما زال أصل لوحته الكاريكاتيرية الشهيرة حول الصحافة والصحفيين الذى يهاجم فيها الأعداء الصحفيين بينما الصحفي يصرخ بصوت عالٍ « حوشوشنى » معلقة خلفى فى مجلة اليسار . تذكرنى بمرحلة الستينيات . وعن طريق مصطفى نيل وسعد كامل عرفت بهجت شخصياً . وتوثقت العلاقات بيننا وتواصلت المهرات والضحكات والنقشات أيام السادات خاصة . فى عام ١٩٧٢ القى القبض على لأول مرة بعد أحداث الجامعة . لم يستمر التحقيق معى أكثر من أسبوع تنقلت خلالها بين القلعة وسجن الاستئناف . فى يوم الإفراج عنى سهرنا فى منزل مصطفى نيل .

كان آخر مرة استمع فيها إلى صوت « بهجت عثمان » - أو « بهاجيجو » كما كنا نسميه جميعاً - خلال شهر مارس الماضى . علمت من الصديق « عزب العرب » أنه مريض وعلى وشك إجراء عملية جراحية . واقترح « عمرو سليم » ، أن نعيد نشر بعض رسومه فى مرحلة « بهجاتوس رئيس بهجاتيسا العظمى » . واستجبتنا جميعاً لهذا الاقتراح الجميل ، ونشرنا رسومه على عدد من الصفحات وقررنا إهداء العدد ١١٧ من اليسار الذى صدر فى مارس ٢٠٠١ إلى بهجت . بعد أيام من صدور العدد فوجئت بصوته على التلفزيون يشكرنى . كان الصوت ضعيفاً ولكنه يحمل نفس البصمات والقدره على الضحك واضحاك الآخرين وتفاؤل دائم وسط الاكتئاب واليأس .

وعندما نقل إلى عز العرب خبر رحيل « بهجت » مر أمامى شريط طويل ، من علاقة حميمة لم ينل منها البعد الذى أصاب علاقتنا

الكاريكاتير الأول الذى رسمه فى « الأمانى » بعد هروته للكاريكاتير السياسى



لنكر كو مصفاة الأمن للسرورى صرولوا على الأمن
اللائى يصل فى ٢



الأطفال

وقررنا إصلاح عيسى وأنا - أن نبدأ
لمحاولة لانتاعها بالعودة إلى الكاريكاتير
السياسي . استجاب حجازي بعد الزيارة
الأولى . ولكن بهجت لم يكن على استعداد
للعودة بسرعة . كان يرى أن الأطفال أحق بأى
جهد يبذله . ويبدو أنه كان فاقد الأمل فى
الكبار جميعا . وبعد الحاح اقترح علينا أن
يبدأ بنشر رسوم قديمة له وكتابة تعليقات
جديدة عليها تحت عنوان «تفصيلات على
نكت قديمة» . ورحبنا بهذا النصف حل وبدأ
معنا فى نشرها مع أول عدد تشتأنف فيه
الأهالى الصدور (العدد ٣٢ فى ٢٦ مايو
١٩٨٢) . وبعد ٨ أعداد قرر بهجت أن يعود

ويقدر ما تألم من تدهور أحوال الوطن
، والحصار المفروض على قراء الديمقراطية
واليسارية ، بقدر ما أصبح فى مرحلة من
حياته قاسيا على من يحبهم إذا ما تصور
لحظة أنهم بهاونون أو يجاملون .

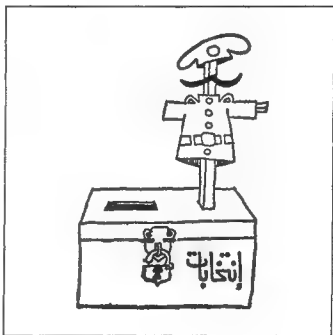
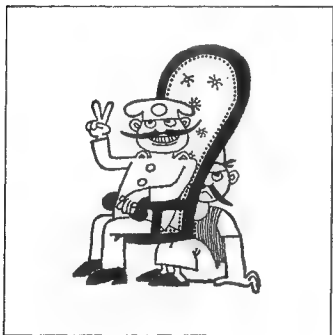
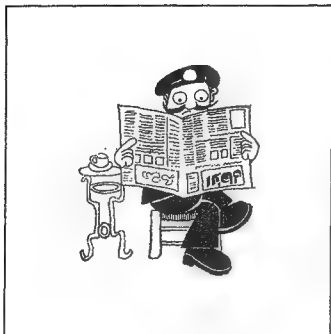
فى عام ١٩٨١ قررنا إصدار الاهالى .
ورقع على عيب ، رئاسة تحسيرا . وأثناء ،
مناقشة الإعداد لإصدارها اتفق مجلس
التحرير على ضرورة أن يلعب الكاريكاتير
دورا رئيسيا - إن لم يكن الدور الرئيسى - فى
الصحيفة . وكان أملنا أن يساهم حجازي
وبهجت معنا . ولكن

المشكلة كانت اعتزالهما الكاريكاتير
السياسي والاجتماعي وتركيزهما على رسوم

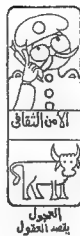
للكاريكاتير السياسي مرة أخرى (الاهالى
العدد ٣٩ - ٧ يوليو ١٩٨٣) ، واعتبرنا ذلك
من انتصاراتنا ، واستمر حتى سنوات قليلة
مضت إلى أن أخشار مرة أخرى هجر
الكاريكاتير السياسي والصفحة مرة ثانية
للأطفال ، بعد أن فقد الأمل تماما فى أن يتسع
الأفق السياسي والصحفى للأراء القاطعة
والحاددة التى كان يقبلوها من خلال
الكاريكاتير .

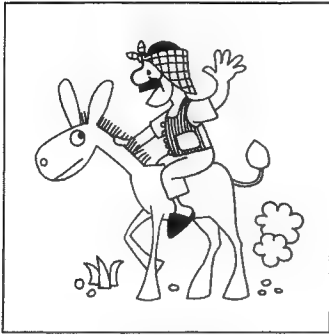
ورحل عنا بهجت ولكن كلماته التى كان
يقولها من خلال كافة رسومه ستظل معنا إلى
أن نلتحق به .

حسين عبد الرازق

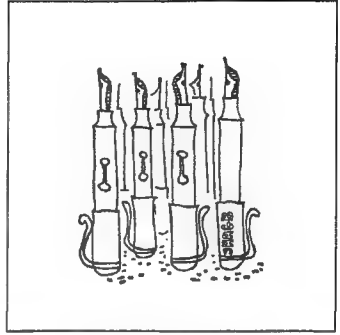


قوان الحزب الوطني و شعارها

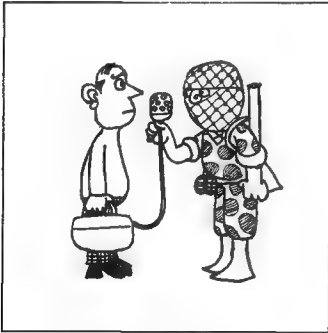




يعنى احنا كنا شوفنا حقوق
الإنسان لما نقول حقوق الحيوان؟!



سوارىخ عربية الصنع طراز «شجب»
و«استنكار» التي استخدمت فى صد العدوان الإسرائيلى



- اشكر الأنظمة العربية على ادانتها
لامريكا وادبها أغنية لا تكذبى



- فيه كلمات كثيرة ما توعرش عليها
زى «العدو الفاشم» و«شقة للايجار» و«صناعة مصرية»



- خذ بس امسكه بدل إلى في ايديك..
ما تخافش مبيعشش



- طيب لما الحكومة عشمانة فيك-
ويتاخذ صوتك في الانتخابات
من غير اذنك .. متوصيها علينا شوية



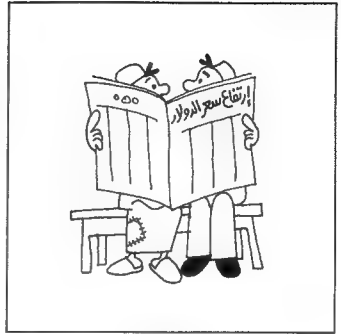
- أنا بقول يسلموا التموين والمواصلات
للدخالية عشان يوحدا التعذيب



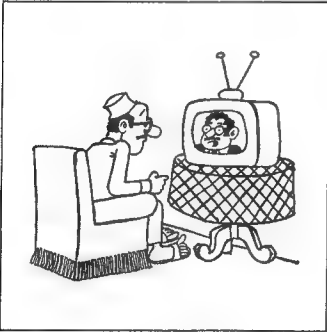
- عملت ايه في عيد الشرطة
- صحيت الفجر فتشت الشقة وهدلتها..
وخدتني قلمين .. وقت !!



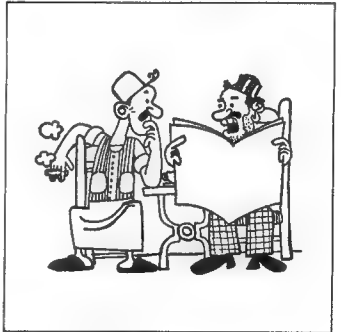
- دي عاملينها لمحدودي الدخل
لأن مفيش حاجة مغلتيش



- العدم والقول أقوى من الدولار.. لأن
سعرهم يرتفع أكثر وأسرع منها



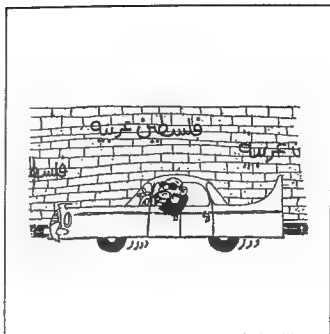
- المعارضة تستغل معاناة
الجماهير وإحنا بتخلقها .. وده معناه أننا منتجين
والمعارضة مستغلين.



- فيه تغيير في الصحافة القومية..
جريدة مايو حبيقي اسمها «أول أبريل»



- ناس عايزة تحتفل بعيد اغتصاب فلسطين..
تزعلوا ليه؟ مافيش ديمقراطية يا غجر!



- أول مرة اسمع عن عربية بالاسم ده



- مسكونا بتهمة التخابر مع دولة عربية
- ومسكونا بتهمة التظاهر ضد دولة صهيونية



- اسم دولة عربية شرد شعبها وأول ست حروف
منها فلسطين .. تبقى إيه؟
- افغانستان
- صح

وثيقة «تينيت» لن تكون أفضل من سابقتها

خفا عمية

رسالة القدس

عضو أمانة حزب الشعب الفلسطيني

اتفاقهما محل للقرارات المذكورة، وهذا سيسحب إلى حد ما استخدام قرارات الشرعية الدولية لإعادة إسرائيل من تحت أقدام جيراننا».

وعلى هذه الخلفية انهارت مفاوضات الوضع النهائي، وفشل باراك في تقرير ما يسمى بعرضه السخي! واندلعت الانتفاضة بعد أن أيقن الشعب الفلسطيني بأن المفاوضات لوحدها لا يمكن أن تحل جميع المعضلات التي أوجدها الواقع الناشئ عن الانتفاقات الانتفالية، وبعد أن استنكفت إسرائيل عن تنفيذ أكثر من نصف الاستحقاقات المترتبة عليها.

لقد ظهرت على أرض الواقع الناشئ في الضفة والقطاع، وبسبب المضمون الأمني للاتفاقات الانتفالية، تناقضات من نوع جديد تتمثل بالتعارض الكامل بين متطلبات الأمن الإسرائيلي ذات الأبعاد الاقليمية التوسعية، وبين حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بحرية على أرض وطنه. ونشأ

محاجه في اختبارات الأمن الإسرائيلية. وعندما حانت ساعة الحقيقة، مع بدء مفاوضات الوضع النهائي، اكتشف الجانب الفلسطيني أن ترتيبات الأمن الإسرائيلي قد تحولت إلى مرجعية واشترطات دائمة، وأن أي اتفاق سياسي نهائي يجب أن يخضع لهذه الاشتراطات، بما في ذلك التنازل عن حل قضية اللاجئين وعن القدس وعن الانسحاب الشامل من المناطق الفلسطينية، وعن السيادة الكاملة عليها باعتبارها قضايا تهدد الأمن الإسرائيلي.

وفي حديث لرئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود باراك عبر الأقمار الصناعية مع أعضاء مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية في نيويورك بتاريخ ١٩/١/٢٠٠٠، قال: «إذا تم التوصل إلى اتفاق وفق الأفكار الأمريكية، فإن القوانين ٢٤٢، ٢٤٨ و٢٤٩ القرار ١٩٤ بشأن اللاجئين الفلسطينيين، سيتم استبدالها بقرار جديد يصدر عن مجلس الأمن، ينص على أنه وقد اتفق الطرفان فإن

لا شك بأن المراجعة السريعة لمسيرة العملية التفاوضية منذ بدئها في مدريد مروراً بأوسلو والاتفاقات الانتفالية، وحتى توقفها في طابا، يلاحظ أن نقطة الاحتكاك الرئيسية كانت تتمثل دائماً في مواجهة الموقف الإسرائيلي الداعي إلى تسريع هذه المفاوضات من مضمونها السياسي التعريوي كما يريه الجانب الفلسطيني، وبمحوه إلى مضمون أمني يرتكز لمتطلبات واشترطات الأمن الإسرائيلي الاحتلال التوسعي

ومن أجل تقرير مواقفها اتبعت الحكومات الإسرائيلية التي تعاقبت على المفاوضات، خطة تقضي بتجزئة وتفتيت المطالب السياسية الفلسطينية المشروعة، وبغزل هذه المفاوضات عن مرجعيتها وهدفها المتمثل بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية واستبدالها بمرجعية والأمن الإسرائيلي... وهكذا حصلنا على الاتفاقات الانتفالية التي جزأت تنفيذ القرارين ٢٤٢ و٢٤٨ إلى مرحلتين انتفالية ونهائية، وتوسعت المرحلة الانتفالية إلى عدة مراحل، وحاولت قدر الإمكان إنشاء فاصل زمني طويل وعازل أمني إسرائيلي بين المفاوضات وأهدافها، واخضعت القيادة الفلسطينية إلى سلسلة من «الاختبارات الأمنية». كشرط لتنفيذ الانسحابات المحدودة والمنقوصة التي جرى التوصل لها في كل مرحلة من المراحل، والتي حولت مبدأ الأرض مقابل السلام وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية إلى مبدأ «قليل من الأرض مقابل الأمن الإسرائيلي الكامل».

لقد نجحت المفاوضات الانتفالية بين إسرائيل والفلسطينيين ترتيبات أمنية إسرائيلية شاملة، مقابل ترتيبات سياسية محدودة وقاصرة، مع وعد بتعويض الجانب الفلسطيني في المفاوضات النهائية وبعد

شارون أمام خريطة «الأمنية»



تعارض تصاعدي بين النتائج السياسية المحدودة التي تحققت وبين الاستشرافات الأمنية الإسرائيلية الشاملة. لقد أوجد هذا **«الواقع الأمني الجديد»** تناقضا حاداً بين إمكانية التعايش بين سلفتين، سلطة وطنية وسلطة احتلال على شعب واحد، وفي بقعة جغرافية صغيرة. وهذه النتيجة تتعارض كلياً مع فلسفة المرحلة الانتقالية التي استهدفت بناء عوامل الثقة بين الجانبين.

لقد خصصت صحيفة **جيمروزيم بوست** الإسرائيلية، جانباً هاماً من هذه النتيجة في إطار تعليق لها على اتفاق **واي بلاتشمن** الذي جرى التوصل إليه في فترة رئيس الوزراء إسرائيل الأسبق بنيامين نتنياهو وصاحب نظرية الاطاحة بالسلطة الوطنية الآن، عندما أشارت إليه «أن ما بقي من اتفاق واي» هو سقوط نتنياهو واعاداة الانتشار التي نفذت في إطاره، بينما تهاوت جميع بنوده الأمنية».

إن هذه الاستنتاجات المستقاة من تجربة الانتفاقات السابقة، لا تزال بعيدة في استيعاب أصحاب القرار في كل من واشنطن وتل أبيب. وهذا ما عكسته الوثيقة المسماة بوثيقة تيتيت مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، الذي أمضى ما يقارب الأسبوع من أجل أخذ موافقة الحكومة الإسرائيلية والسلطة الوطنية عليها.

فهذه الوثيقة تحاول إعادة ربط الأمور الأمنية من حيث توقفت مع بدء الانتفاضة، مع ملاحظة أن المبادرين إليها لا يقررون مبدأ استئناف المفاوضات السياسية من نفس النقطة التي توقفت عندها، وإنما يؤكدون على ضرورة تأجيل أي بحث سياسي إلى حين التأكد من الالتزام الفلسطيني الكامل والمطلق لتفسيرهم الخاص بجميع بنود الوثيقة الأمنية وهذا أمر غير ممكن بظبيعة الحال.

فما تريد الإدارة الأمريكية وحكومة شارون من وثيقة تيتيت هو تفسير قواعد المواجهة وحصرها في المجال الأمني وتخفيفها من مضامينها وأهدافها السياسية. وهذا بقدرنا لطرح عدد من الأسئلة: هل يمكن توفير الأمن والاستقرار في المنطقة من خلال سياسات وخطط تخدم الأمن الإسرائيلي القائم على التوسع والاستيطان، أم عبر حل سياسي يستند لمرجعية عملية السلام وقرارات الشرعية الدولية؟ وهل القضية الفلسطينية هي مجرد قضية أمنية إسرائيلية أم أنها قضية شعب يناضل من أجل تحرره واستقلاله؟

وما هي مكانة «الأمن» في أي حل مقترح، وهل هو حل أمي ذو أبعاد سياسية كما تريد إسرائيل أم أنه حل سياسي ذو استمدادات أمنية كما يريد الجانب الفلسطيني!!

إن الاستخلاصات الفلسطينية من التجربة التفاوضية السابقة ونتائجها تقدم إجابة واضحة ونهائية عن هذه الأسئلة. لكن الاستخلاصات الإسرائيلية تقدم إجابة معاكسة. فمن وجهة نظر حكومة شارون فإن أهم شيء من دروس التجربة السابقة، يتمثل في تثبيت إطارها ومضمونها الأمني وعدم وضع أي سقف سياسي لها، وأبعادها عن أي دور أو إشراف دولي، وعدم تحديد أي موعد زمني لانتهائها، أي تركها مفتوحة إلى ما لا نهاية! وهذا ما نعتقد أن بإمكاننا تحقيقه من خلال فرض تفسيرها الخاص لتنفيذ وثيقة تيتيت.

نحن نذكر الأسباب التي حدثت بالقيادة الفلسطينية لاصدار إعلان وقف إطلاق النار والموافقة على وثيقة تيتيت بعد ذلك، حيث شكلت عملية تل أبيب نقطة تحول محورية في هذا المجال بتثبيتها لهاش المخاوف وتزعمها لزعماء المهادنة السياسية من الموقف الفلسطيني على الصعيدين الدولي والعام. كما أدى غياب الدور العربي الفعال إلى تراجع فلسطيني اضطرابي من أجل استواء قضية عسكرية إسرائيلية محتملة. لكن إدراك هذه الأسباب لا يعنى عدم إدراك المخاطر الكبيرة التي تنطوي عليها هذه الوثيقة.

وفي مقدمة هذه المخاطر، ليست بتدو الوثيقة قسحسب، والتي بالإمكان تجاوزها كما تم تجاوز الكثير من الانتفاقات السلبية التي سبقتها، وإنما طريقة شارون واشترائاته المدسومة بالموقف الأمريكي في التعامل مع هذه الوثيقة، ومن قبلها تفسيره لتوصيات لجنة ميتشيل، حيث يحاول استخدام الأولى لمنع تنفيذ الثانية، وبالتالي الحيلولة دون إجرأ تقدم نحو أية مفاوضات سياسية جدية، وهذا ما يسمى بفصل الملف الأمني عن الملف السياسي.

وعلى سبيل المثال فقد أعلن شارون أن فترة «الهدنة وبناء الثقة» التي وردت في وثيقة تيتيت وهي ستة أسابيع، ستبدأ فقط بعد استتباب الهدوء بشكل مطلق. وفي كل مرة تنتهك فيها الهدنة سيقاد إسرائيل العد من نقطة البداية. وهكذا ستتحول الستة أسابيع إلى فترة لا نهاية لها، مع تحصيل

القيادة الفلسطينية المسئولة عن ذلك إنه شارون القديم نفسه، لم يتغير من الناحية الجوهرية ولكنه أدخل بعض التعديلات التكتيكية على طرائق عمله مستفيداً من تجاربه السابقة. وهو يحاول الآن القيام بأخت عملية تجويز سياسية، على غرار عمليات التسمويز العسكرية، بهدف تطبيق خصمه بأحكام العزلة الدولية، وتحميله مسؤولية عدم الالتزام بوقف إطلاق النار والتهبت مسئوليته عن جميع الخروقات وذلك تمهيداً لشن هجومه المضاد، بعد حصوله على ضوء أخضر أمريكي، «مستنداً إلى التفهم الدولي والصمت العربي والاجماع الداخلي الإسرائيلي». وهذه هي العبرة الأساس التي استخلصها من تجربته المرة في غزو لبنان عام ١٩٨٢.

لهذا فإن المواقفة الفلسطينية على وثيقة تيتيت ليست نهاية المطاف، لأن الخطر الأساسي الذي يواجه الشعب الفلسطيني الآن، يتمثل في محاولات شارون تطويق عزله وإغلاق جميع المبادرات أمامه، واستدراجه لمواجهة عسكرية باتت يصدد توتيقها وأدواتها وظروفها، وهذا ما يجب تفاديه بمختلف الوسائل، ومن خلال إبقاء خيار الانتفاضة بمضمراتها الشعبي وراسيتها السياسية الواضحة.

إن المحصلة النهائية للتجربة السابقة قد أكدت أن لا مستقبل للاتفاقات الأمنية، وبالتالي فإن وثيقة تيتيت لن تكون أفضل من سابقتها. وبدلاً من أن يفرض علينا شارون اجبياز اختياراته الأمنية، علينا أن نعيد تركيب المعادلة، وأن نفرض عليه اجبياز اختبار قرارات الشرعية الدولية، وهذا ما يمكن أن يتحقق من خلال التوحد خلف أربعة أهداف مباشرة تقوم على:

رفع الحصار ووقف العدوان على الشعب الفلسطيني،
وانسحاب الجيش الإسرائيلي إلى خارج التجمعات السكانية الفلسطينية تمهيداً لاتساعه من جميع الأراضي الفلسطينية،
والوقف الشامل لجميع أشكال الاستيطان.

وتأمين الحماية الدولية. أنها مهام قابلة للتنفيذ وتكثنا من استعادة زمام المبادرة السياسية، بتشكيل مدخلا ملائماً بقرننا من الأهداف الوطنية النهائية.

شارون هو المحطة الأخيرة قبل انهيار المشروع الاستيطاني الكولونيالي اليهودي في الضفة الغربية وقطاع غزة. فما كان، في نظر المستوطنين والتيار القومي المعتمد في الحركة الصهيونية، رمزاً لتجاح المشروع الصهيوني، بات اليوم في نظر هذا التيار نفسه ومجموعة غير قليلة من المستوطنين المتعصبين، بمثابة شيء غير يمكن بقاؤه واستمراره ويعترون: لا بد من تفكيك المستوطنات.

الاستيطان اليهودي الاستعماري .. بداية النهاية

سعييد الأمور إلى نصابها، وسيعود لشحن المستوطنات بالقنوة والدعم المالي والعنري وليوسع من المستوطنات، ويربدها بأعداد كبيرة أخرى من اليهود.

وبمقدار هذا الحلم وأكثر، كانت خيبة الأمل. فشارون متعهد من البداية بأنه لن يبني مستوطنات جديدة، وأكثر من ذلك، فإنه وُفق على توصيات لجنة سينغلت، التي تتحدث بوضوح عن تجميد كل النشاطات الاستيطانية.

الكثير من الإسرائيليين عموماً، والمستوطنين خصوصاً، وكذلك الكثير من العرب والعربيين لا يصدقون شارون وبخن. يعتقدون أنه لا يمكن أن يطق هذا البند بأي شكل من الأشكال، وسببها حوال المرافعة للتصلص منه والفا. انجسة على الفلسطينيين بل هناك من يعتقد أن شارون مستعد لإعلان حرب على السلطة الفلسطينية، لكي يتهرب من تنفيذ هذا البند. إلا أن نفسية التجميد بدأت تسيطر. والمستوطنون بدأوا، ولو بأعداد قليلة، يفكرون في الرحيل، وحسب استطلاع أجرته صحيفة «يديعوت احرونوت» (١٨ يونيو/ تموز ٢٠٠١) في صفوف المستوطنين، قال ١٩٪ من المستطلعة آراؤهم بأنهم إذا تلقوا عرضاً بالانتقال للسكن في بيت جيد داخل الخط الأخضر، فإنهم مستعدون للرحيل عن المستعمرات والتنازل عما يحويهم من مجديات قومية أو وطنية.

تركيبة المستوطنات

المعروف أن المستعمرات اليهودية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، تضم حوالي ٢٢٠ ألف مستوطن يهودي (٢١٣ ألفاً في الضفة الغربية و٧ آلاف في قطاع غزة). غالبيةهم الساحقة ينتمون إلى معسكر اليمين واليمين المتطرف في إسرائيل، تقريباً ثلثهم علمانيون وصلوا إلى المستعمرات بدوافع اقتصادية بحتة، إذ أن الحكومة منحهم البيوت والأراضي بأسعار بخسة وتسهيلات كبيرة، وأقاموا مصانع تجارية وزراعية غنية. وثلاثهم متدينون،

في تخوم إسرائيل العام ٤٨-١٩٦٧، فتقدمه بأن هذا الاستيطان هو أهم ركن من أركان الصهيونية. أصحاب فكر أرض إسرائيل الكاملة وأوا فيها تحقيق الحلم الوطني الكبير. وأصحاب الفكر الديني رأوا فيها تحقيق الحلم التاريخي بالعودة إلى الحذور، إلى الخليل، بلدة سيدنا إبراهيم أبو اسحق (وليس إسماعيل بالطبع) وإلى مدينة التي داهود، مؤسس أول دولة عسرية في التاريخ والعسكريون رأوا فيها منطقة دفاع استراتيجية لحماية إسرائيل من هجوم عربي، والسياسيون رأوا فيها احتياطياً كبيراً في المفاوضات المستقبلية للمقايضة.

والنشاط، الفلسطينيين من هؤلاء. الذين قادوا عملية الاستيطان المباشر على الأرض. رأوا في نشاطهم فرضاً للأمر الواقع. وقالوا: مهما لم يعد العرب يطالبون بالأراضي التي قسنا باحتلالها سنة ١٩٤٨. ولكن من المفروض أن تكون حزمة من أراضي الدولة الفلسطينية حسب قرار التقسيم اعك والناصرة والجليل والمثلث). ستفرض الأمر الواقع هنا. ومثلما نسي العرب تلك المناطق (١٩٦٧)، فإنهم سينسون الضفة الغربية (يهود) والناصرة (بالعبرية).

وعندما ساء رأوا أن بباراك وافق على الانسحاب من كل قطاع غزة وسعظم الضفة الغربية بما فيها معظم أنحاء القدس الشرقية، والمحقوا به هزيمة نكراء. لم يسبق أن ألحقت نزعهم إسرائيلي، وأن رئيس الحكومة الجديد هو أريئيل شارون، الذي ما كان يتصور أحد ولا حتى هو، أنه سيصبح رئيس حكومة، عندها تعمزت قناعاتهم بأن بباراك لم يكن سوى حلم ليلة صيف عابر وعابرة. ولئن شارون

الحركة النضالية الفلسطينية المسلحة، التي تسمى «انتفاضة الأقصى» (وهي ليست انتفاضة في الواقع) تمزت بالكثير من السليبيات والاختناقات. لكن أحد أهم نجاحاتها وكبراهما، إنها وضعت الاستيطان اليهودي في حجمه ومكانه الطبيعيين كاستيطان كولونيالي استعماري غير شرعي مصيره الزوال. وهذا ليس فقط في نظر العرب ومؤيديهم بل في نظر العالم أجمع وليس فقط في نظر قوى اليسار الصهيوني وأنصار السلام الإسرائيليين بل حتى في نظر الكثير من المستوطنين اليهود أنفسهم في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وإذا كان الكثير من الإسرائيليين، خصوصاً من اليمين، اعتبروا موافقة رئيس الحكومة السابق، يهودا باراك، على إزالة جميع المستوطنات في قطاع غزة ١٠٨٨ مستوطنات في الضفة الغربية في إطار حل سلمي (خلال مفاوضات كامب ديفيد وطان قبل حوالي السنة، خبئة. وكانت موافقته هذه من أسباب مقروطه في الانتخابات، فإن اليمين الإسرائيلي نفسه بات مقتنعا اليوم، بأنه لا بد من إزالة مستوطنات يهودية ليس فقط في إطار الحل السلمي، بل الآن، قبل أن يخطر الطوفان خطرة واحدة نحو الحل.

والسبب في ذلك، هو الحالة التي تبدو فيها المستعمرات، والحياة القبيسة التي يحيها المستوطنون وتصرفات المستوطنين ومواقفهم المتطرفة التي لا يحتملها الشارع الإسرائيلي.

الاستيطان .. هدف قومي

إن موضوع الاستيطان ليهودي في الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي يبدو أمراً منبذاً في نظر العرب والعالم، هو في نظر الكثير من الإسرائيليين، حله مقدس وهدف قومي ساء. خلال ٣٤ سنة متواصلة، والقيادات الإسرائيلية تقنع المواطنين اليهود، المستوطنين وغيرهم المستوطنين، في المستوطنات القائمة على الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧ وتلك القائمة داخل الخط الأخضر

رسالة حيفا

تظهير مجلي



مظاهرة ضد الاستيطان في رأس العامود في القدس الشرقية

بالدور.

خلال غالبية أيام المواجهات لا يستطيع المستوطنون مغادرة بيوتهم . فكل تنقل يحمل المخاطر : «عملية شراء الخبز والحليب كل يوم تثير نقاشا داخل البيت ، قد يتطور بسهولة إلى شجار وصدام . ما بالك عندما يجرى الحديث عن الخروج لشرء حذاء ، فالكثير من ضرورات الحياة باتت كماليات» . وفي بعض الأحيان لا يجدون في البيت ولا في الحانوت داخل المستوطنة حليباً أو خبزاً . فالزودون القادمون من المصانع الإسرائيلية ليسوا مستعدين للوصول إلى المستوطنات في كل وقت هم أيضا يخشون على حياتهم .

أكثر تجارة رابحة اليوم هي المستوطنات هي بيع الدروع الفولاذية الرقيقة من الرصاص . في مستوطنة «مشرت عتصيون» قرب بيت لحم لم يقوم مصنع لهذه الدروع وغيرها من وسائل الوقاية . تضاعف إنتاج ثلاث مرات خلال الأشهر الأخيرة ثمن كل درع ١٠٠٠ دولار . وثمن خسوفه الرأس ٤٠٠ دولار . وعائلات المستوطنين كثيرة الأولاد ، مما يعني رصد ميزانية دسمة على شرائها . فضلا عن الفكرة نفسها . أن يتحرك أفراد العائلة من البيت إلى المدرسة ، أو إلى العمل . كأنهم متوجهين لجهة حرب .

مثل هذا الأمر يمكن أن يحدث مرة . أن يستمر أسبوعاً .. أو شهراً ويكون محتسلاً ، لكن أن يستمر عدة أشهر وعدة سنوات ، فذلك لا يمكن احتماله .

وماذا يفعل المستوطنون إذا ذلك؟ قسم منهم يفاد . يحمل ما خف حمله ويتوجه للسكن في بيوت الأهل أو الأقارب داخل الخط الأخضر . أو حتى خارج البلاد . وقسم آخر منهم يتحسّل مع قليل من الشكوى وكثير من الاحتجاج والمطالبة . ويأمل أن تتغير الأوضاع . لكن قسماً آخر منهم يخرج إلى الحرب . والحرب موجهة إلى

مناقشتها ، فرض نقشا حاداً داخل المجتمع الإسرائيلي وداخل المستوطنات ، كانت تسيجته أضواء الشرعية على فكرة إزالة المستوطنات وبدأت مجموعات من المستوطنين التخطيط للرحيل وقبول التعويضات . لكن المواجهات الإسرائيلية - الفلسطينية منذ أكتوبر تشرين الأول الماضي ، وتوكيز القسوة الفلسطينية على المستوطنات والمستوطنين ، عمقت هذا النقاش وجعلته أكثر جدية وواقعية . وليس مصادفة أن أحد قادة المستوطنات ، والذي يادر لبناء العديد منها ، الكولونيل الشافاغدنيل شلر ، يطرح اليوم فكرة حل مؤقت للقضية الفلسطينية بنى على الاعتراف بالسلطة الوطنية كدولة وإزالة ١١-٧ مستوطنة .

حياة المستوطنين

على الرغم من كل الدلال الذي يحظى به المستوطنون اليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة ، والدعم المالى الكبير والحراسات المشددة من الجيش والشرطة ، فإنهم يعيشون في حصار دائم منذ أكتوبر / تشرين الأول الماضي . لا يشعرون بالأطمئنان على حياتهم ولو للحظة واحدة . وأوضاعهم الاقتصادية فى حالة خلل .

«حياتنا لم تعد تطاق» تقول المستوطنة ثمار عمار ، التى تعيش فى مستعمرة ناتيف تسوف قرب رام الله ، حيث قتل مستوطنان اثنان وجرح ١١ مستوطنة آخر ، من جراء عمليات المقاومة الفلسطينية . نحن نتعرض لاطلاق الرصاص كل يوم . فى المدرسة الصغيرة داخل المستوطنة أصبح هناك ثلاثة أيام ويوجد ١٥ طفلاً من عائلات تعرض أحد أفرادها للاصابة . وأتى قلقه جدا على أولادى . أخشى أن يربوا هم أيضا من دون أم . الواحد منا ينام فى الليل ، وهو لا يعرف من القادم

جاوا إليها بدوافع ايديولوجية وعقائدية ، باعتبار أن هذه المناطق -خصوصا القدس الشرقية والخليل وصحراء - يهودا- كانت مسرحا لنشوء اليهودية .

وتنتشر هذه المستعمرات فى كل أنحاء الأرض الفلسطينية ، على رؤوس الجبال والتلال . على طول الخط الأخضر (الحدود بين إسرائيل ٤٨ وبين الضفة والقطاع) ، وعلى طول نهر الأردن وداخل بعض المدن (الخليل والقدس) وعلى بوابات المدن بيت جالا وبيت لحم ورام الله وجنين واريحا وغزة ورفح وخان يونس) .

وقد عملت جميع حكومات إسرائيل ، بلا استثناء ، بقيادة الليكود أو حزب العمل ، على زيادة وتوسيع المستوطنات وزيادة عدد المستوطنين طول الوقت . وعلى سبيل المثال ، فإن لفترة حكومة اسحق رابين عند توقيع اتفاقات أوسلو ، كانت فترة الازدهار الأكبر للاستيطان وزاد عدد المستوطنين اليهود خلالها بنسبة ٥٠ ٪ ، إذ استعمل الاستيطان سلاحا لاسكات المستوطنين عن معارضة هذه الاتفاقيات . وفترة الازدهار الثانية كانت فى زمن حكومة يهود باراك الذى كان مستعدا للاستحباب من ٩٧ ٪ من الضفة الغربية و ٥٥ ٪ من قطاع غزة ، وإزالة معظم المستوطنات .

وقد اعتقد رابين وباراك ومعهم بيرس أن تكثيف الاستيطان لا يتناقض وأهدافهم السلمية إذ أن بالامكان التوصل إلى اتفاق يضمن بقاء معظم المستوطنين داخل الضفة الغربية ، بالانتقال من المستوطنات الهائلة إلى التجمعات الاسططانية الباقية . ومن لا يرغب فى ذلك بإمكانه أن يختار ما بين التعويض المالى الدسم وبين البقاء ، تحت سيادة الدولة الفلسطينية بعد الحصول على الضمانات الأمنية اللازمة .

وفى الواقع أن القيادة الإسرائيلية لم تكن تطرح هذه الأفكار فى فراغ . بل لاقى بعض التجارب من القيادة الفلسطينية وأوساط حزبية وشعبية واقتصادية عديدة . خصوصا وأن آخر المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية (طابا -خبرايبر / شباط ٢٠٠١) تحدثت عن تعويض كمال للفلسطينيين عن هذه المستوطنات بنسبة ٩٠ ٪ . بواسطة تبادل الأراضى (مقابل التجمعات الاستيطانية الباقية ، والتي تشكل مساحتها ما نسبته ٣ / من الضفة الغربية ، يحصل الفلسطينيون على متطقتين بنفس المساحة . واحدة جنوب غزة فى النقب ، والثانية على البحر الميت . واعترض الفلسطينيون على المواقع الجغرافية الاستراتيجية وطلبوا أن تكون الأراضى البديلة فى منطقة القدس ومنطقة رام الله وشمال جنين) .

ومجرد طرح الفكرة وقبول الفلسطينيين

ففى ١٩٩٢ قاد اليمين المتطرف حملة ضد حكومة اسحق شامير، لانها ذهبت إلى مؤتمر مدريد للسلام ، وبدأت مفاوضات مباشرة مع الفلسطينيين على إقامة حكم ذاتي ، فكانت النتيجة أو سقط شامير في الانتخابات وفاز اسحق رابين الذي جاء باتفاقات أوسلو ، التي جاءت بدورها بإسراع عرقات وصحيه في قيادة منظمة التحرير وبدء بناء الدولة الفلسطينية . ثم قام اليمين بتصرف مشابه عندما أحتج على بتسيامين تنصيباه (٩٦-١٩٩٩) بسبب اتفاقية الانسحاب من الخليل واتفاقية وائى بلاثيتيين ، واسقطه . وفاز يهود باراك . وإذا به يذهب إلى كامب ديفيد ، ويبدى الاستعداد للانسحاب شبه الكامل من الضفة الغربية وقطاع غزة وإزالة ١٢٨ مستوطنة (١٠٨) في الضفة و٢٠ في غزة) ويرافق على أن تصبح القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين العتيدة.

وقد حذر شارون نفسه المستوطنين من هذا الخطر قائلا: «يتعلم المرء من خطأ واحد . أفلا تتعلمون من خطيتين؟!» .

إذن . فلنست هناك مقر من قبول شارون كـ هو . شارون يتصرف وفقا لباروميتير الضغوط المحلية والعالمية ، فهو يريد الحفاظ على حكومة الوحدة مع حزب العمل ، ولأجل ذلك لابد من التنازل عن مواقفه المتطرفة ولو إلى حين . وهو يريد الحفاظ على العلاقات المميزة مع الولايات المتحدة ، سياسيا وعسكريا واقتصاديا (يحتاج شارون بشكل ملح إلى موافقة إدارة بوش على تقديم منحة غير عادية لإسرائيل بقيمة ٨٠٠ مليون دولار تعويض لها عن انسحابها من لبنان وبعض أجزاء . من الضفة الغربية ، وذلك إضافة إلى الدعم السنوي بقيمة ٣ مليارات دولار تقريبا) . وهو يريد الالتزام أيضا بقواعد اللعبة ، كما ترسمها له مخابرات وقادة جيشه . فنهك أربعا توجد مطالب وتطديرات . فالمخابرات تحذر من مفية هجوم كاسح ، قد يسقط السلطة الفلسطينية ، فيسيطر على الشوارع متطرفون يدمرون كل شيء وتكون إسرائيل هي المتهمه . وحتى الجيش يطالب بأن تتراقف عملياته العسكرية بجهود سياسية . وللهجد السياسي ثمن . وشارون نفسه ، يريد فعلا أن يستغل فترة حكمه لتببيض صفحته في التاريخ . وكل هذه تقود إلى نتيجة واحدة :ضرب المشروع الاستيطاني ، وهذا يعرفه أيضا المستوطنون . ويريد فيه ، بفتح ، بداية النهاية لهذا المشروع في هذه المنطقة من فلسطين.



الاستيطان من شامير إلى نتتياهو

الأمريكية ودول أوروبا تتحدث مع شارون . وبدأت بجهود وساطة أفزرت كما هو معروف خطة نتت لوقف إطلاق النار (على اسم رئيس المخابرات الأمريكية ، جورج نتت) . بيد أن هناك شريحة جديده من المستوطنين اليهود تفقد ثقته بشارون وترى أن موقعه كرئيس حكومة يجعله يتراجع عن مفاهيمه السياسية البذنية . وبعضهم يرى أن ما يفعله في رئاسة الحكومة اليوم هو (خدمة مصالحه الشخصية لا غير . فهو لا يريد أن يموت وقد اقتصر تاريخه على السجل الدموي . ويريد أن يموت وقد نقش اسمه في سجل صانعي السلام . فيتنازل للفلسطينيين على حسابنا نحن» . كما يقول نوعم فيدمرمن . من قادة المستوطنين المتطرفين . ويصف « هذا ليس شذرون الذي نعرسه ، والذي تربينا على رسالته الاستيطانية المقدسة . فهو الذي جلبنا إلى هنا . هو الذي قال لنا: احتلوا كل تلة . كل جبل اقتبموا خيمه . وأنا اجعلها مستوطنة . هو الذي زرع فينا حب الأرض والاستعداد للموت في سبيلها . واليوم يتركنا نوت فيها كالنعا . لن نسبح له . وستسقط مثلما اسقطنا غيره» .

لكن هذا التوجه ، الذي يردده عدد غير قليل من المستوطنين ، مرفوض من غالبية قوى اليمين . فقد تعلموا من التجارب السابقة

عنوانين . المتطرفون منهم ، وهم كثيرين ، يقومون بالانتقام بمصلحات اعتداء على المواطنين الفلسطينيين المدنيين : يحطون زجاج سيارات ويوسر ، في أفضل الأحوال ، ويطلقون الرصاص القاتل أو يضربون إنسانا حتى الموت أو يدهسون عجزوا في الشارع الخ . والجيش الاحتلالي ، بغض الطرف أو يساند المستوطنين في اعتداءاتهم .

وفي الوقت نفسه يقوم المستوطنون بالنظاير الصاخبة في الشارع . أمام مكتب رئيس الوزراء ، أمام بيت وزير الدفاع . ويحولون كل جنازة إلى مهرجان احتجاج وتدمير . بعضهم يرون في هذا النشاط وسيلة دعم للحكومة في الحلبة السياسية الدولية ، إذ يجب أن يفهم العالم أن هناك ضغطا شعبيا على شارون . وقسم منهم يريدون من شارون فعلا أن يشن حربا حارفة على الفلسطينيين ، كما فعل في سنوات الخمسين ، عندما أقام وحدة اهراب داخل الجيش (الوحدة ١٠١) فاقترعهم بها الأراضي الفلسطينية التي كانت تحت حكم مصر أو الأردن ، أو كما فعل في حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، عندما أحدث الاختراق في الجبهة المصرية -الذفرسور- وطوق الجيش الثالث على الجبهة الغربية من قناة السويس ، أو كما فعل في حرب لبنان سنة ١٩٨٢ والتي اشهر فيها شارون بجناز صبرا وشاتيلا .

حسب استطلاع الرأي المذكور أعلاه ، فإن ٧٠٪ من المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ، يشفقون بشارون هم يعتقدون أنه ليس جادا في توقيعه على وثيقة ميثقل ، التي يلتزم فيها بتجديد النشاطات الاستيطانية تماما . وأنه فعل ذلك لهدف تكتيكي . وأنه سيسعى إلى إفشال هذه التوصيات أيضا . ولكن بشكل يجعل العالم يتهم بإسراع عرقات بالتسبب فيه . ولهاذا يرون أن الضغط على شارون هو لمساعدته في هذه المعركة هناك منهم من يعتقد أن صير شارون ، هو صير القائد الحكيم الداهية ، الذي ينظر للبطنة المناسبة للانسحاب على عدو ، بشكل يجعل كل عمل يقوم به في هذه المعركة شرعيا . على سبيل المثال ، فإنهم توقعوا أن يشن معركة كهذه في ٣٠٪ مايو/ أيار الماضي ردا على العملية الانتحارية في تل أبيب ، التي قتل فيها ٢٦ فتى وفتاة أعلا ناد ليلي للشباب . وقد استعد شارون فعلا للمعركة وكان ينوى تدمير معظم مباني السلطة الفلسطينية وإغتيال عددا من رموز المقاومة الميدانية مثل مروان البرغوثي أمين سر حركة فتح ، وعدد من رفاق القادة في هذه الحركة أو في أجهزة الأمن أو قسى و حساس» والجسداد . لكن الإدارة

تعديل ورعي في الأردن وحل مجلس النواب واستمرار الازمة مع حماس

صلاح يوسف

طرح الأردن تخلي غوشه عن عضويته في حركة حماس والعودة إلى الأردن مواطناً أردنياً.

قطر قالت إنها أعادت غوشه لأنها حين تصدت لحل مشكلة إبعاد قادة حماس قبل عامين إنما أرادت حلاً مؤقتاً على أن يعود هؤلاء إلى وطنهم فيما بعد. وهذا ما نفاه الأردن على أي حال مشدداً على أن مثل هذا الأمر لم يحدث، وأن أحداً لم يطلب من قطر التدخل لحل قضية المبعدين من حركة حماس في حينه.

حركة حماس قالت إن عودة غوشه جاءت أمراً طبيعياً فما هو غير الطبيعي في عودة مواطنين إلى موطنهم؟ هكذا تساءل رئيس المكتب السياسي خالد مشعل، مؤكداً أنه هو وزميله عزت الرشق من حقهما العودة هما أيضاً، لكنه لم يقل لماذا عاد غوشه وحده من دونهما، وما إذا كانا سيعودان إلى الأردن بالطريقة نفسها.

وكالعادة بدأت الوساطات لحل المشكلة، وكان أول الوسطاء العتيق معمر القفاحي، ثم جاء دور الرئيس اليمني علي عبد الله صالح. غير أن الوساطتين فشلتا، خاصة وأن الأردن أصصر على أن الحل في يد إسرائيل غوشه نفسه فاما أن يبقى عضواً في تنظيم فلسطيني هو حماس، يبقى هذه الحالة فإن من حق السلطات الأردنية أن ترفض دخوله أراضيها، أو أن يتخلى عن عضويته في الحركة ويدخل الأردن مواطناً عادياً.

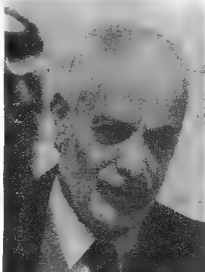
تعديل وزاري

وفي الوقت الذي كان فيه الجدل يدور حول قضية غوشه الذي كان يقضي أيامه في قاعدة التيرانيت في المطار الأردني، كان رئيس الوزراء المهندس علي أبو الراغب

التشاور مع السلطات الأردنية، وبين وجوه رئيس الوزراء الإسرائيلي أريئيل شارون في السلطة، وهو المعروف بدعوته إلى توطين الفلسطينيين في الأردن لأن الأردن هو وطن الفلسطينيين. على حد زعمه، وتحويل هذه التصريحات إلى الأسس التي يبرر بها الأردن إبعاده لإبراهيم غوشه وثلاثة آخرين من قادة حماس هم خالد مشعل، ورئيس المكتب السياسي للحركة وموسى أبو مرزوق رئيس المكتب السياسي السابق، وعزت الرشق عضو المكتب السياسي، وعن الأردن في العام ١٩٩٩، فمن المعروف أن ذلك تم بناءً على كون غوشه ومشعل والرشق مواطنين أردنيين، وهم في الوقت نفسه أعضاء قياديون في تنظيم فلسطيني هو حركة حماس، وهو ما لا تسمح به القوانين في الأردن.

وفي خضم الأخذ والرد بين الأردن وقطر

إبراهيم غوشه



على الرغم من التطورات السياسية المهمة التي شهدتها الساحة السياسية الأردنية في الشهر الماضي، فإن أنظار المواطنين والمراقبين السياسيين بقيت منذ أواسط الشهر مشدودة إلى مطار الملكة علياء الدولي، ففي الرابع عشر من الشهر الماضي هبطت طائرة تابعة للخطوط الجوية القطرية وعلى متنها مسافر لم تتوقع السلطات الأردنية قدومه. إذ كانت قد أبعدهت قبل نحو عامين عن البلاد، وبوساطة قطرية أقام هناك منذ ذلك الحين، فلم يكن ذلك المسافر سوى المهندس إبراهيم غوشه الناطق الرسمي باسم حركة المقاومة الإسلامية (حماس).

ورفضت سلطات المطار الأردنية السماح لغوشه بدخول البلاد، كما يمكن أن يكون متوقعاً، وطلب من قائد الطائرة القطرية العودة بإبراهيم غوشه من حيث أتى. غير أن ما لم يكن متوقعاً هو رفض قائد الطائرة القطرية إعادة غوشه إلى قطر على متن طائرته وإصراره على العودة من دونه، وذلك وفي أوامر صدرت له بذلك بحسب ما صرح. وأمام هذا الموقف من جانب قطر أصر الأردن على رفض السماح لقائد الطائرة بالإقلاع من دون أنطاق الرسمي لحماس. وهكذا بقيت الطائرة حاشمة على أرض المطار، يوقي غوشه في قاعة الترانزيت.

وقد تلى ذلك ما كان متوقفاً في مثل هذه الحالات من اتهامات متبادلة بين الجناييس الأردني والقطري بانفعال الأزمة. إذ اتهم الأردن قطر السعي إلى إفعال قضية ليس هذا وقتها المناسب في إشارة إلى ظروف الانتفاضة، ورفضت بعض التصريحات الأردنية بين إعادة قطر لغوشه بهذه الطريقة ومن دون



على عبد الله صالح

وساطتان يمينية وليبيية فاشلتان لاحتواء الأزمة

الإنسان جاء الجديد التعديلات الموجهة للقانون السابق؟

يجري تعديلاً واسعاً هو الأول على وزارته التي لم يمتص على تشكيلها العام. وبموجب هذا التعديل دخل الوزارة أحد عشر وزيراً جديداً في حين بطل اثنان من الوزراء. حقايقها، وهما طالب الرفاعي الذي ترك حقيبة الإعلام للسيد صالح القلاب وتسلم وزارة السياحة بدلاً من عقل بنساجي، وعبد الرحمن العكوري، العضو السابق في جبهة العمل الإسلامي الذي ترك وزارة الشؤون البلدية والقروية وتسلم منصبه وزيراً للدولة.

ولم يشمل التعديل الوزاري الذي كان متوقعاً، أيّاً من الوزارات الأساسية مثل وزارة الخارجية التي بقيت في أيدي عبد الإله الخطيب، والداخلية التي بقيت مع ميشيل مساروتو، والداخلية التي بقيت مع ميشيل خليفات. وتأتي أهمية وزارة الداخلية من أنها ستكون بوضع قانون انتخابي جديد. وخاصة بعد صدور إرادة ملكية بحل مجلس النواب في اليوم نفسه الذي أجري فيه التعديل الوزاري. وبذلك تمهيداً لإجراء انتخابات نيابية خلال فترة لم يحدد موعداً بعد.

وبص الدستور الأردني على وجوب إجراء الانتخابات خلال أربعة أشهر بعد حل مجلس النواب، غير أن المشكلة في الحكومة كانت تعدد لوائح قانون انتخابي جديد وعصري. كما كانت تصريحات المسؤولين الأردنيين تشير، وذلك بدلاً من القانون الحالي الذي يسميه البعض قانون الصوت الواحد، والذي يقوم على أساس منع الناخب من انتخاب أكثر من مرشح واحد، فلكل مواطن صوت واحد فقط وعليه أن يعطيه لمرشح واحد.

وإن كان سبباً الصوت الواحد الذي وضع في العام ١٩٩٣ سبباً في مقاطعة عدد من أحزاب المعارضة، زُودت الانتخابات التي أجريت في العام ١٩٩٧، وعلى رأسها جبهة العمل الإسلامي وهي الفراع السياسية لجساعة الإخوان المسلمين، وهو ما أفرز مجلساً كان الأضعف منذ عودة الحياة

الديمقراطية إلى البلاد في العام ١٩٨٩. وقد شكل وزير الداخلية لجنة من عدد من كبار المسؤولين في الوزارة لوضع مسودة مشروع قانون مؤقت للانتخابات، غير أن المشكلة في أن القانون الجديد، وكما أشارت كل التصريحات التي أدلى بها المسؤولون الحكوميون، سوف يشمل عدداً من التغييرات المتعلقة بتقسيم الدوائر الانتخابية وبالتقسيمات الإدارية الجديدة، وكذلك بعدد أعضاء المجلس، لكنه سوف يبقى على مبدأ الصوت الواحد.

قانون الانتخابات

ولم تتضح بعد ملامح القانون الجديد، لكن التصريحات وكذلك التكتيكات تشير إلى أن القانون الجديد سوف يعيد النظر في تقسيم الدوائر الانتخابية وخصه كل دائرة من النواب، وهي نقطة كانت موضع انتقاد القوى السياسية لأنها كانت تعطي بعض المناطق ذات الكثافة السكانية العالية عدداً من المقاعد يقل في كثير من الأحيان عن تلك المخصصة لمناطق أخرى أقل كثافة. وفي هذا

باسر عرفات



الإطار فإن عدد المقاعد النيابية المثلة لعُمان والزرقة، وإريد سوف تزداد، وكذلك مقاعد الدوائر الانتخابية فيها والتي ستطراً عليها زيادة مناسبة، كما تتضمن التغييرات اعتماد آلية عصرية متطورة في أسلوب التصويت وقرز الأصوات ومراجعة وإقرار جداول الناخبين. لكن أهم ما سوف يتضمنه القانون الجديد من تعديلات هو زيادة عدد مقاعد مجلس النواب من ٨٠ مقعداً إلى ١٠٠ مقعد، مع تخصيص كوتا نسائية للمرأة. وستضمن القانون الجديد إعادة رسم للدوائر الانتخابية بحيث يتم تقليصها من جهة، وزيادة عددها من جهة أخرى، كما ستخضع شروط الترشيح لدراسة مفصلة بحيث يتم «رفع سوية النواب الذين يشاركون في مجلس النواب الرابع عشر». كما جاء في تصريح لمسؤول حكومي.

وأعلنت الحكومة أنها سوف تجري مشاورات مع عدد من الفعاليات القانونية والسياسية، بمن في ذلك ممثلون للأحزاب السياسية، لكن هذا الإعلان الذي لم يجد ما يدعمه رسمياً قال إن هذه المشاورات ستكون محدودة، لأن «جميع الاتجاهات حول قانون الانتخابات برزت خلال مداوات الشهور الماضية بين النواب في اللجنة القانونية في مجلس النواب المنحل، وبقية الفعاليات التي عقدت لقاءات معها».

ولكن في الوقت الذي يكثر فيه الحديث عن التعديلات التي ستدخل على قانون الانتخاب الجديد و«العصرى»، فإن موعد الانتخابات يبقى غير محدد، إذ أن الرسالة التي وجهها الملك عبد الله لرئيس الوزراء والخاصة بحل مجلس النواب لم تحدد موعداً للانتخابات الجديدة.

وعلى أي حال فإن الدستور ينص على أنه إذا تم حل مجلس النواب، فإنه يجب إجراء انتخابات عامة، خلال مدة لا تتجاوز أربعة شهور. فإذا لم يتم الانتخاب فإن مجلس النواب يستعيد وجوده بشكل تلقائي، أي أن كل الاحتمالات تبقى مفتوحة إلى أن تجد ما يؤكد أنه أو ينقها.

زيارة ناجحة لباريس

أعلن الرئيس السوري بشار الأسد خلال زيارة الدولة، التي قام بها نهاية الشهر الماضي لباريس أن عملية التسوية السياسية (السلام) في الشرق الأوسط « معرضة اليوم للاجهاز عليها وهم كل أسسها.. وأن المرجعية الدولية غابت عنها كما غاب مبدأ الأرض مقابل السلام ليحل مكانه مبدأ أمن إسرائيل المفروض بالقوة» وتساءل الرئيس الأسد «بأي منطق يكون الأمن لجانب واحد على حساب الجانب الآخر، وماذا عن أمن العرب؟.. إن إسرائيل استبدلت مبدأ السلام بالقوة.. وإن هذا يعني أن ثقافة السلام لم تنضج لدى الإسرائيليين، وأنهم حتى هذه اللحظة لم يدركوا أن الأمن لا يحقق السلام دائما تحقيق السلام هو الذي يجلب الأمن». وقال بشار الأسد أن الموقف السوري لم يتغير ونحن راقبون في سلام شامل وعادل ومعيد الحقوق الكاملة لسورية والبلاد العربية الأخرى استنادا إلى المرجعية الدولية ومؤتمر مدريد.. ولكن هل انتخاب شارون يدل على أن المجتمع الإسرائيلي يريد السلام؟»

وتغى الرئيس السوري أن تكون سوريا قد عارضت المبادرة الأردنية المصرية أو تقرير ميتشيل... لكننا نفرق بين مبادرة لوقف النار ومبادرة تكون بديلا للقرارات الدولية فهذا يحدث انقساماً بين الأطراف ويسئ إلى القرارات الدولية. على سبيل المثال ينص تقرير ميتشيل على تجريد الاستيطان، أما القسرات الدولية فستنص على إزالة المستوطنات، نحب أن تكون القرارات الدولية مرجعية لعملية السلام ولا مصلحة لنا في تبديلها

وأكد الرئيس السوري أن سوريا ليست لديها شروط لتحقيق السلام «بل هي حقوق عتدها المجتمع الدولي». وقد أعلن أن السلام العادل والشامل هو خيارنا الاستراتيجي مهما تبدلت الظروف.

ورأى الرئيس بشار الأسد أن لفرنسا دوراً كبيراً تستطيع أن تساهم به بالعمل الجاد من أجل تحقيق السلام الشامل والعادل في منطقتنا.. وأن سوريا تؤمن بأن أمن المنطقة وأمن أوروبا يتأثران ببعضهما بعضاً وبإحلال

السلام أو بغلبة العنف..

وحول العلاقات السورية- اللبنانية قال الأسد: إن سوريا «تقوم بخطوات متسقة مع الدولة اللبنانية منذ عام ١٩٩٠ وأخراها قبل أسبوعين. فاليوم يستطيع الجيش اللبناني أن يضبط الأمن. وبناء على ذلك تمت إعادة الانتشار من الطيبيسي أن تكون القوات السورية داخل الأراضي السورية، وهي موجودة الآن في لبنان مؤقتاً». وأضاف د. بشار الأسد أن سوريا أكدت رسمياً لبنانية مزاعم شعباً.. وأن من يحدد لبنانية هذه المزاعم بموجب القانون الدولي هما الدولتان الموجودتان على جانبي الحدود، وأن الأمم المتحدة مستودع لديها الاتفاق النهائي بين الدولتين».

وقد حققت زيارة الرئيس السوري نجاحاً ملحوظاً رغم الضجة التي أثارتها المظاهرات اليهودية في فرنسا وقرى أخرى. فقد أقام المجلس التمثيلي للمنظمات اليهودية الفرنسية «كريف» تجمعا عند ساحة «الشهداء» اليهود في باريس. ووقعت الرابطة المناهضة للعنصرية واللامسامية (اليسكرا) شكوى

شريك مستقبل الأسد



للمدعى العام للجمهورية السورية ضد الرئيس السوري «بالذم والتعريض على الحقد العرقي».

ولكن اللقاءات التي عقدها الرئيس السوري الفرنسي «جاك شيراك» ورئيس الوزراء «ليونيل جوسبان» وأعضاء المجلس البلدي لمدينة باريس وأعضاء لجنة العلاقات الخارجية والمؤتمر الصحفي (الذي منع الصحفيين الإسرائيليين من حضوره) عكست تطوراً هاماً في العلاقات السورية- الفرنسية.

ووصف مستشار فرنسي الزيارة بأنها «كسبت خالية من أي خطأ» وأن انطباع المسؤولين الفرنسيين كان إيجابياً إزاء «رقبة الرئيس السوري في الالتحاق والتحدث».

وقال «فرانسوا لوتكن» رئيس لجنة العلاقات الخارجية في الجمعية الوطنية الفرنسية، إن الأسد «يمل جديداً يعرف التحاور والافتتاح على العالم.. وكل زملائي شهدوا بذلك خلال الجلسة.. فهو أجاب عن كل الأسئلة بصراحة ومن دون تهرب».

وعلى مستوى العلاقات السورية- الفرنسية أعلن عن تشكيل «مجلس للشئون السورية الفرنسية» يضم ممثلين عن حركة أرباب العمل الفرنسيين واتحاد غرف التجارة والصناعة السورية- وجاء الإعلان عن إنشاء هذا المجلس عقب استقبال الأسد لرؤساء حوالى عشرين من أرباب العمل السوريين. وطبقاً للمصادر الفرنسية تناول الاجتماع المساعي المبذولة لفتح القطاع المصرفي السوري وتشجيع الاستثمار الأجنبي في سوريا، والإصلاح المالي، وخفض الحوافز الحكومية. كما وقع اتفاق في إطار تشجيع السياحة بين باريس ودمشق.

وفي تعليق للصحفية العربية ونده تقي الدين، يقول «أضفى الأسد بأسلوبه الشخصي ومرافقة زوجته أسماء له، على الزيارة طابع العلاقات العامة الناجحة.. فهو التي خطابه بلغة فرنسية جيدة، ما ترك انطباعاً إيجابياً جداً في الأوساط الفرنسية».



منظر عام لعندنة أسمره

إريتريا .. فى مفترق الطرق

أو " حوار البندقية" كما أسماها أحد الأصدقاء الباحثين .

لكن ها نحن فى إريتريا .. ونحسب أن الطبقة السياسية تشعر فى النهاية مثل الشعب الإريتري بالارتياح لنهاية هذه العاساة ، ولن نعتمد بينهم من يرى أن ثمة أمان مضمون الآن لحد كبير إزاء الاتفاقيات الحدودية التى وقعت بإشراف منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة ورضى الولايات المتحدة على الطرفين! والبعض يصعد بالشعور - وهو محق - أن إريتريا قد ضمنت بذلك استقلالها مرتين ، فى ١٩٩١/١٩٩٣ باستفتاء ، ثم بإشراف الأمم المتحدة نفسها التى أنكرت على إريتريا الاستقلال منذ أربعة عقود خلت ، وهاهى إريتريا ٢٠٠٩ تؤكد استقلالها وتضمن حدودها نهائياً برأ وحرراً ، بما توصلت إليه من اتفاقيات فى البحر مع اليمن من قبل ثم ما توصلت إليه فى البر مع أثيوبيا ، ومن ثم تأكد لها الأمن والأمان

ويسكون لا يوحى أنها كانت طرفاً فى معركة راح ضحيتها الآلاف من الجانبين ، وبزلت على الشعيين كسكين فى قطعة من الزبد ، وليس كفرقة سلاح استمرت على مدى ثلاث عقود فى وديان قاحلة على طول أكثر من ألف كيلو متر ، تحكمها فلسفة للموجات البشرية الكاسعة من أثيوبيا ، وفلسفة للمواجهة حتى الحسوت من الأريثريين ، الأمر الذى أشك أنهمبا استطاعا - فى أعقابيه - إحصاء الضحايا الذين تكوّموا فى الوديان على الجانبين تحرسها أو تردسها الآن قوات الحراقية الدولية . ويصعب فى حرب الأتقاء الحديث عن أسباب محددة لحوار الطرشان

أتاحت لى زيارة " أسمره" مؤخرأ استرجاع علاقة حميمة مع حركة شعب يفرض تميزه مع كل مرحلة من مراحل تطوره ، هكنا عرفته عبير زيارات للمناطق المسحورة أواخر السبعينيات ، ثم عرفته لحظة إعلانه للاستقلال ١٩٩٣ ، ثم عرفته فى مفترق الطرق .. بزيارتي الأخيرة تلبية لدعوة من حكومة "الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة" فى احتفالها بالذكرى العاشرة لتحرير إريتريا فى الرابع والعشرين من مايو ٢٠٠٩ .

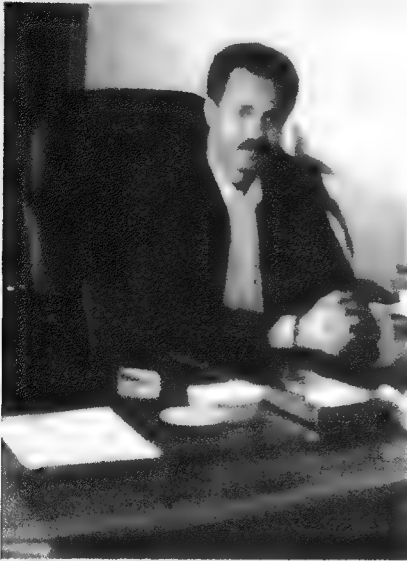
فقبل عشر سنوات تأكدت "هوية التحرير الوطنى" عبر ماسمى بالحرب التنسية على مدى ثلاثة عقود ، واليوم تتأكد "هوية الاستقلال" عقب حرب ضروس مع الجار - أو الشقيق - الأثيوبى لم يسكن أوارها إلا منذ بضعة شهور .

وكان الجميل فى " أسمره" التى تبدو دائما كزهرة ياسمين موحية بصمت الجبال ،

رسالة أسمره

حلمى شعراوى

الدستور يكاد يكون معطلاً .. بحكم تحجيم دور البرلمان ومجلس الوزراء أمام نفوذ الرئيس الشخصي



أساس أفريقي

بالاحترام .. لم تكن بحاجة لأن ندرك توجه إريتريا في هذا الصدد ، وزيارات الرئيس الإريتري ومعارفيه المتبادلة مع السعودية واليمن وليبيا ومصر عقب وقائع الحرب - سوف لاندج غالبا في موقع أكبر أو أقل من الزيارات الكويتية مثلا - ليبقى التساؤل المشير حول زيارات الاسرائيليين . لكن المسألة سوف تحسب وفق ما يديه هذا الطرف أو ذلك من اهتمام فاعل . قد تقدم اليمن الصداقة وحسن الجوار ، وتتوقف السعودية ودول الخليج عند مشروعات اقتصادية

الموقف كله يذهب في اليمن بوجه عام ، مما يفرض على السياسة الأمريكية البحث عن مرفأ أو صداقة أخرى أكثر استقراراً في هذه المنطقة الحيوية.

وعندما قابلنا الرئيس أسحاسي ، واقتريت أنف أحد الصحفيين من هذا الموضوع لم يشعر الرئيس الإريتري بالحرج وهو يتحدث عن ضرورة "الأمن الجماعي" في البحر الأحمر ومراعاة مصالح كل الدول فرادى مثلما تراعى "جماعيا" . ومن ثم فإن حق كل دولة في عقد اتفاقاتها المنفردة يظل قائما وجديراً

وهذا نوع من الانتصار دون شك ، رغم أن البعض مازال يتحدث عن مكاشفات ومحاسبات لأعفر منها حول طبيعة اتخاذ القرار في الحاليتين .

لكن ماهو مصدر الشعور السائد بالانتصار هنا ، وجزء من أرض البلاد متزوع السلاح (شريط من ٢٥ كيلو متراً) وهناك المراقبة الدولية التي لم يستقر دورها بعد إزاء المطالب أو المطامع الإثيوبية في هذا الموقع أو ذاك ، ومفوضية ترسيم الحدود التابعة للأمم المتحدة ليست متأكدة من برنامجها أو نتائج عملها ، وقوات المراقبة قد لا تكفي لصد المصادمات من هذا الطرف أو غيره لأن أهل هذا الشريط سيكتزن موضع الاضطراب بالطبع ، ثم أن هناك عشرات الآلاف على الجانبين يظليون التضييقات التي لم تستقر قواعدها أيضاً . ومع ذلك فالشعور قائم بتأكيد الهوية والاستقلال المرتبطين باستقرار هذه الحدود ولم يكن خطاب الرئيس أسحاسي في احتفالات الذكرى العاشرة ، مثل حديثه معنا في مقابلته لوفد أصدقاء الثورة المصريين خالياً من القلق والإلحاح على عقبات الاتفاق النهائي مع أثيوبيا . ورفضه بتوتر ملحوظ لترديد مقولة الدولة الصغيرة ومصالح الدولة الكبيرة ، أو الداخلية ... الخ عند المقارنة مع أثيوبيا . ففي النهاية نجحت دولة من 3-4 ملايين نسمة أن تقوم قائمتها نهائياً في منطقة استراتيجية هامة من البحر الأحمر والقرن الأفريقي بل وحوض النيل . وعليها أن تحمي حدودها وهويتها مثلما يحدث في مناطق أخرى من العالم.

التحرك الخارجي

لعل ذلك هو مصدر سعادة بعض الإريتريين بصورة التحرك السياسي الراسع من جانب مستشليها . من جهة ، ومن قبل كثير من القوى الخارجية نحو إريتريا من جهة أخرى ، وتسجل المصارد الإريتريّة في هذا الصدد في وقت قصير زيارات متبادلة للرئيس في دول عربية وأوروبية متعددة . كما تسجل باهتمام زيارات للقيادات العسكرية الأمريكية إلى أسمرأ ، وزيارة وزير الدفاع الإريتري إلى الولايات المتحدة خاصة في فترة المعصي الأمريكي للخروج من مأزق تفجير سفيتنتهم الحربية الهامة في ميناء عدن ، واضطراب

وصحية، تذكر بالتقدير في أسرها في مجال توليد الطاقة، وصف الطرقت ومشروعات البنية التحتية عموماً، ولكن العرب - دوى الاتجاه الاقتصادي الغالب في هذه الفترة ليس لديهم مايقدمونه في مجال البنية العسكرية التي تسمى إريتريا بالطلع لإنجاز الكثير فيها عقب مثل هذه الحرب، تنبى المشكلة في التوازن بين التزام الأمريكيين التقليدي مع إثيوبيا، وصعوبة أن يقوموا هم أنفسهم بمساعدة إريتريا مباشرة بنفس القدر في الوقت الذي تشكل فيه الدولتان الأمريكيتان أهمية لا يمكن أن يشياهاها الأمريكيون إزاء مشاكلهم في العالم العربي. وفي رأى الرئيس الإريتري أن التطبيع مع إثيوبيا صعب في الوقت الحالي إذ في تقديره أن اطماع إثيوبيا لم تتوقف في المنطقة (الصومال - جيبوتي) ومعنى ذلك في تقديرنا أن الصداقة - الإثيوبية - الإريترية المشتركة مع بعض قوى الخارج ستظل صعبة لبعض الوقت، ولابد من تصور معنى تقسيم العمل بين الأمريكيين والاسرائيليين. هذا في الوقت الذي لاتناقش فيه أجهزة عربية استراتيجية مثل هذا المفهوم المعقد لتقسيم العمل. من جهة أخرى لم يتضح لنا أن كلمة قبول إريتري بتقسيم أخر بحيث يبدو العرب من "خلف إثيوبيا واسرائيل" من خلف إثيوبيا، خاصة مع الضغط العربي الظاهر في مجال التنسيق، وقيام الولايات المتحدة وعداها في هذه الفترة بحملة التنسيق على مستوى القرن الأفريقي ووسط القارة الكونغو / السودان ... والشرق الأوسط على السواء. وقد حاولت تساؤلات المجموعة المصرية للرئيس أساساً أن تبغ رسالة "القلق العربي" من الوجود الاسرائيلي في مدخل البحر الأحمر، ولكن أهدأ الاستيعاب الاجابة عما إذا لم يكن الوجود الأمريكي نفسه هو موضع القلق، والأحداث كثيرة الآن عن تنسيق أمريكي واسع لأوضاع الاماني في جنوب البحر الأحمر ومدخل المحيط الهندي. باتساق مع وضعها في كل منطقة الخليج؟ ولما في إذن من تعاون عربي إريتري وثيق - وهو الآن في أفضل حالاته - بحفظ هامش الفرق الذي يصر عليه العقل العربي بين إسرائيل والولايات المتحدة!

الحوار الداخلي

قد يكون الحوار بشأن قوى الخارج أسهل كثيراً في إريتريا عن ذلك الخاص بالداخل قارئيس وقادة الجبهة الشعبية - يعرفون طريقهم جيداً في طرف العولمة والاستقطاب، وتوازن القوى الإقليميه - وأكثروا دون طموح مفترط وضعهم في هذا الإطار. لكن الهدوء على الجبهة الخارجية، لا يعادله هدوء

هناك معارضة داخل الجبهة الشعبية نفسها

نجحت دولة من ٣ أو ٤ مليون نسمة في القيام في منطقة استراتيجية هامة.

بنفس الدرجة في جبهة الداخل. فالنظام في الداخل في مفترق طرق صعب، وعليه تبعات كثيرة في تناوله.

يشعر المرء أحياناً وهو يربس معظم الميثوقين في أسرها، أن "برنامج الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا بشأن" الآخر الداخلي والذي كان قانساً في الرابع والعشرين من مايو ١٩٩١ مازال بروقه لم تصبه وقائع الاستقلال أو العولمة بشطابا التغيير الجبري والتطوير الضروري فكلما مثل "عدم اتساع المساحة لأكثر من تنظيم" أو الحديث عن المعارضة بلغة المرتزقة، و"الخونة" و"المخبرين" .. مازالت سارية المفعول .. وهي لغة لم تعد تجدي في عصر مصطحات أخرى عن المشاركة السياسية" والمجتمع المدني، والتنمية المشاركة، بل وحتى إرضاء "الخارج" بمرونة أكثر في الداخل شجعة القبول بمبادئ خصخصة الاقتصاد التي تقترض مساحات من "البلبلية" السياسية، لم تكن لتقبلها نظم المجتمع المخطط.

لكن الرئيس أساساً في حديثه معنا كما في خطابه في الذكرى العاشرة وجد منفذاً آخر لتفسير تعطل عمليات المقرطة هذه، فهو يرى أن الحرب مع أثيوبيا منذ ١٩٩٧ هي التي عطلت عمليات البناء السياسي الجديد، وأن النقاش قد بدا مؤخراً حول قانون إنشاء الأحزاب وتنظيم الانتخابات وأن هذا عمل لا يمكن إنجازه بين عشية وضحاها لأن عشر

سنوات ليست بالكثيرة في تاريخ الأمم. الرئيس "أسباس أفورقي" يتحدث في هذا الموضوع بحدّة تنبى عن حساسية فعلية تجاه أشكال المعارضة التقليدية أو قل المألوفة الآن في ساحات المجتمع الدولي. "فالحزبية عنده" ترهن سياسة البلاد للقيى الخارجية .. والمخبرة، لأن الانتخابات تستعمل للتخريب السياسي .. وأنه لا يقبل التعرض لضغط خارجي من أجل تحقيق هذه الأشكال. فأريتريا حققت بوعدها تنمية تصل إلى ٦ - ٧٪ قبل تأثير الحرب على نموها. وهو يسخر في حديثه بشدة من شكل الديمقراطية الليبرالية الغربية التي لا يشرها بالنموذج الأمريكي الذي نراه .. وكانت مقابلتها للأخ "الأمين محمد سعيد" أمين عام الجبهة الشعبية أكدت خطأ مماثلاً إذ قدم بلغة عربية فصيحة تحليلاً الأخراب عادة بالشكل الذي قدمته التجارب الأوربية، وأنها ظروف لم تتوقف بشكل تلقائي بعد في إريتريا، ولا يتوقع نضجها قبل مرور عقد من الزمان، ولكن المحاولة مخطئة في إطار "المظلة الشاملة" للجبهة الشعبية للمضى في طريق البناء الديمقراطي، وتم فعلاً صياغة قانون "التنظيمات" و"الأحزاب" في إشارة - ربما - إلى النمط الأوغندي .. أو غيره من أنماط "جبهات التحرير الوطني" في ظروف التحرير الوطني التي تبدو في رايه مازالت قاتمة.

نحن هنا إذا أمام خطاب "الدولة الوطنية" التقليدي من قبل "زعيم الثورة الوطنية" وبعض رفاقه، بلق لصالحه بعض ما ذكرنا، من سياسات تأكيد الهوية والحدود والعروق الإقليمية، ودور يقبل "بالحدود أو الانفتاح بشروطه، ونسبة تنمية طيبة تحققت قبل الحرب، وإن كانت الألق من حوله، والواقع الذي يجد نفسه مضطراً لمعايشه لا يسمح بذلك الآن سواء - من قبال الدولة الكبرى أو المؤسسات المالية الدولية أو حتى مصادر الاستثمار التي يسمون إريشا ويظنون لمراجعة سياسات التخطيط نفسها لاعتراها بالمشاركة، ومعنى ذلك أن الأطراف السياسية والاقتصادية الخارجية يتكرر عليها أفورقي منطق التدخل أو التخريب قد تفرض واقعاً جديداً ولن يجدي معها كثيراً أسلوبه السائد السابق في مقاومة تنظيمات السمونة الخارجية وشروط البنك والصندوق، وتوصيات البلبلية .. الخ، ذلك أن ظروف ما بعد الحرب في إريتريا أصبحت مختلفة عن موقف "الدولة الوطنية" قبل الحرب، خاصة أن المرء لا يلمظ بسهولة نمطاً خاصاً لثورة تعبئة الموارد - سياسية واجتماعية - تحمي إريتريا من مشاكل الانفتاح المتوقعة والتي



بنك إريتريا
يحمل اسمه بالعربية
والانجليزية والتجرينية

تتحرك في قضائتها قوى على شاكلة الأمريكيين والاسرائيليين ممن يسعون إلى بناء المصالح الاحتكارية وليس بناء الدولة الوطنية أو القبول بمنطقها الاستغلالي. معنى ذلك أن إريتريا في مفترق طرق جديدة ، مفتوحة على خيارات تتطلب جهة داخلية قوية ، ذات مفاهيم جديدة للتوحد الوطني القابل بالتوسع والاختلاف والاقتناع بأن " وفاق الداخل " الوطني الديمقراطي هو الأساس لاتخاذ الموقف المناسب تجاه الخارج.

لكن هذا الداخل الإريتري لم يعد عام ٢٠٠١ يمثل مآكان عشية التحرر عام ١٩٩١ . فالشعب الإريتري في ظروف الحرب مع إثيوبيا تحمل طوائف ضوفا من المعاناة والربح والقتال والتجهيز ، وتعلقت مصادر رزقه في السواني ودول الجوار ومصادر دفع حركة التنمية بالشكل الواعد السابق على الحرب ، أصبح هذا الشعب يتسائل . عن مدى مشاركته في نقاش نتائج الحرب ، بات يبحث عن معنى الهزيمة والاقتدار الذي يشرد في الشارع ، وعن تنوع المطروحات في مواجهة هذا الموقف ، وحدث ذلك فسرراً مستمسراً في المواقف والرافق وطبيعة الشخصيات المعبرة عن ذلك . ولأن العرب لم تنته إجرائياً إلا منذ بضعة شهور فإن مصادر السلطة ترى مقدمتها أحداث الرئيس أفورقي مازالت تروى أن إريتريا تعيش حالة استثنائية بعد ، وتطلب التفكير بدهو . في الخطوات التالية ، وأن لجنة لقانون الأحزاب والانتخابات شكلت وقدمت مشروعاتها للمناقشة العامة خلال الأشهر الأخيرة . والانتخابات العامة نفسها قد تجري في ديسمبر من هذا العام ، ومعظم الشخصيات المعروفة من تنظيمات تاريخية أخرى عادت للبلاد ، إلا بعض المتعاضدين مع الأعداء ، أو القوى الخارجية صاحبة المصلحة " حسب التعيير الإريتري . لكن هناك من يرى في ذلك حجة تقليدية لتعطيل الحركة الديمقراطية في إريتريا ، فالمنصور يكاد يكون معطلاً بحكم تعيير دور البرلمان أو مجلس الوزراء أمام نفوذ الرئيس الشخصي رغم ممارساته الشعبية وتواضعه الملحوظ ، والانتخابات ستجري بدون أحزاب فعلية بسبب تعطيل قانونها لأن ، ومن قد يفسر بالشروع في التشكيل الحزبي فسيواجه شروطاً قاسية لتوفير آلاف الأسماء المطلوب توزيعها من مختلف الأقاليم والمنشآت والأديان مما لا يمكن أن يتوفر للكثيرين ، أو لتكوين تنوع ديمقراطي حقيقي أو يتوفر لانتها ، منه في وقت قريب لدخول انتخابات ديسمبر ٢٠٠١

لكن في جو هذا الغليان غير المظمّن .

لغت النظر بضعة مظاهر للتفاعل داخل الوضع الراهن ، وإن بدت في مرحلة الأرهاص إلا أنها ذات أهمية للمستقبل . فقد بنا التعيير المعارض يتحرك داخل الجبهة الشعبية الحاكمة نفسها ، وتكشف وثائق مجموعة الخمسة عشر أو التسعة عشر شخصية من داخل الجبهة ، ورسائلهم الاعتراضية للرئيس أفورقي (بحكم كونهم وزراء وجنرالات وأعضاء قدامى...) عن شعور أساسي بالأزمة وأسياسها وتقدم بعض الحلول لها معطلة في احترام الدستور وقانون الأحزاب والانتخابات وحقوق الإنسان والفصل بين " الجبهة " والدولة . وإن كانت هذه الوثائق سالت في دوائر " النظام الحاكم " ولذا لم تعبر عن توجه ديمقراطي أو اجتماعي مختلف عن دائرة الفكر الحاكم ، وفي نفس الوقت اكتفت بدور الرئيس - كما تشير الوثائق - بالتنبيه للغلط الإجرائي وليس بالرد على - مقولات لقوى معارضة - من خارج النظام . قد يسجل هنا أن هذه المجموعة بشخصها الهامة مثل محمود شريفو وطيرس سولومون وصالح كيكيا وغيرهم لم يتعوضوا لإجراءات عنيفة حتى الآن ولكن المحاور وإرادة أيضاً بقدر مدى القابلية للمعاصرة في المرحلة القادمة . ولا يتسع المجال هنا لرصد أصوات مخلصه متعددة من خارج النظام " ولا تخضع لمراصفاته عن " الخارجين عن الساحة " ، وأن وجه بعضهم في الداخل فمازال بعضهم مخلصاً للبلاد وهو في غربة .

وقد يبدو حتى الآن أن الجدل الأكثر حدة خارج هذه الدائرة هو مايجري في ملتقى الحوار وهو المنتدى السياسي ، شبه الشهري وشبه المستقبل والذي عقد أربع دورات حتى الآن . فهو يتناول قضايا المجتمع المدني واللغات والقرابات وطبيعة النظام الحزبي بما ييسر بطرح فكر سياسي جديد في إريتريا لا يعرف أحد بعد طبيعة رد الفعل إزاءه ، وإن كان البعض يرى أن وقوع ذلك في أسرها ذينة " ملاحقات " إنما يكشف عن حسن النية المتوقع ، بأن رأى البعض أن التشدد في خطاب الرئيس في الذكرى العاشرة وتأخير

قانون الأحزاب وقيامها لترسيم الانتخابات العامة القادمة دون تعددية لا يكشف عن هذه النية الحسنة بهذه البساطة .

وهنا لتعذرني رموز المعارضة " حسنة النية " في القول بلافتة في بلداننا عموماً لنوع من " كسل المجتمع المدني " الذي لايسل للصل إلى أي جو كامل الأوصاف ، وهذا صلا يمكن أن يفسره أي نظام " ولذا لايد أن تتعود معاملة التفاعل لصالحنا حضوراً وفق قانون لادى للصحة منذ سنة أن ثمة صفح صغيرة مستقلة بدأت تمارس القضية الهامة وخاصة بالنسبة للغة العربية " كما أن أصحاب قضية اللغة القومية و " اللغات الأم " المحلية يمارسون أنواعاً عليية من الضغوط في جو رح لتقاش هذه القضية الهامة وخاصة بالنسبة للغة العربية إزاء زحف الانجليزية بالذات أمامها .

لقد أردت أن أقدم للقارئ العربي صورة لهذا التنوع في الآراء والاتجاهات التي يزخر بها إقليم مجاور للقيم العربي له هذه الأهمية هو إريتريا ، وهو بغير مفترق طرق لتطور الداخلي والخارجي ، ذلك التطور المفتوح على أكثر من احتمال يتسم بالمفارقة العجيبة .

والحق أن إريتريا بتطورها الهادئ اللافت تحتاج لحركة فاعلة من قبل النخبة السياسية تستفيد من إقيادتها من طرف إريتريا الخاص في المنطقة ، فهي تواجه جارا قويا مرشحا ليصبح قوة إقليمية (إثيوبيا) يمكن أن تدير أمور القرن الأفريقي بطموح جامع بقدر مايمكن أن تربي وجود إريتريا المستقرة المخططة مما كان صفر حجمها . والمساءلة - كما ذكر أسياح - ليست مسألة حجم بقدر ماهي مسألة إدوار وأوضاع اجتماعية واقتصادية في إطار سياسي مناسب . فإلى أي حد ستتاح القوى الفاعلة في إريتريا أن تشارك في صياغة هذا الإطار وإغراجه إلى التور ورمس الدور المتوقع في المنطقة ، بالتشديد المناسب ؟ هنا هو السؤال الذي عشنا من إريتريا نعلمه بالأمل .. والتوقعات المفتوحة...

بسرلين

بين الازمة المالية وعودة الحرب الباردة

يقود الحكم منذ ١٦ سنة - منها ١١ سنة هي عصر الوحدة الألمانية - لم يفهم تبعات التوحيد وضرورة وضع سياسة تحقق الاندماج بين شرطي المدينة.

ولكن المشكلة ليست سياسة من شخص واحد ، بل هي تكمن في عقلية مواصلة الحرب الباردة التي تسود في أوساط التيار المتشدد وسط المحافظين والذي يقف على رأسه المستشار هلموت كول وععدد من مساعديه ومريديه وتلاميذه من " مقاتلي الحرب الباردة".

سياسة هذا التيار تتلخص في معادلة بسيطة كلما تعالت الاحتجاجات على الظلم الاجتماعي ، كلما ارتفعت الأصوات مطالبة بانها ، التفردة بين الشرط الغربي والشرط الشرقي يأتي أثر الجاهز ١٠ إنهم الشيوعيون! ووصل المسمى والقصدان إلى التسبب بالمحافظين الذين يتساقضون بأنهم صناع الوحدة الألمانية لأن لا يلتفتوا لغزى الانقسام السياسي العميق في المدينة.

في الشرق يحصل حزب اليسار (الذي يعتبره المحافظون شيوعياً) على ٤٠٪ من أصوات الناخبين وفي الغرب يحصل المحافظون على ٤٣٪ من أصوات الناخبين.

وتحت ضغط المحافظين انقسم الديمقراطيون الاجتماعيون لمدة ١١ سنة مجرد التفكير في تشكيل أغلبية على يسار المحافظين تضمهم وحزب اليسار والغضر لتشكيل حكومة الولاية.

الآن وفي ظل حكومة فيدرالية يقودها الديمقراطيون الاجتماعيون ويتخضعون من المستشار نفسه جراً الديمقراطيون الاجتماعيون في المدينة على الانفصال عن المحافظين وبدأوا طريقاً ستكون له نتائج هامة على مستوى ألمانيا كلها.

حسب نتائج استطلاع الرأي بالنسبة لمن يريد البرلينيون في مقعد حاكم الولاية (محافظ المدينة) يأتي اسم "جيرهارد جيزو"

منها أدرك الحزب الديمقراطي الاجتماعي أن فرصة سنحت لتحسين صورته أمام الناخبين في برلين بالقاء كامل المسؤولية على الحليف - الخصم في الحكومة ، خاصة وأن الحليف الثاني بسبب نتيجتهم الهزيلة في انتخابات عام ١٩٩٩.

وكان حزب اليسار (حزب الاشتراكية الديمقراطية) يدعو بذاب لتشكيل تحالف لكافة القوى التي تقف يسار المحافظين لمنح فرصة تقدم للعاصمة المثقلة بالأعباء الاجتماعية والاقتصادية ، والتي لا يملك المحافظون سياسة تستطيع حل المشاكل بدون القاء الأعباء على كاهل العاملين وأصحاب الأعمال المتوسطة.

ورغم مضي نحو ١١ عاماً على إقامة الوحدة الألمانية فما زالت برلين مدينة متقسمة اجتماعياً وسياسياً .. ويتسرد في برلين القول أن الأسوار الاجتماعية والسياسية والفكرية التي تفصل بين الشرق والغرب أكثر صلابة ورسوخاً من السور الحجري الذي تم التغلب عليه في ساعات.

وتتمثل هذه الأسوار أو الفواصل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في استمرار سياسات التمييز ضد سكان برلين الشرقية في سياسات الأجور ، وفي قس العمل وفي مستوى الدخل . وتجمع الصحف ووسائل الإعلام الأخرى ، بل وتعترف بذلك دوائر من الحزب الديمقراطي المسيحي ، بأن " إيسرهارد هيسين " محافظ برلين لم يكن شخصية توحيد السكان ، بل أنه وهو الذي

بعد أزمة مالية طاحنة في مدينة برلين نتجت عن التشابك بين المصالح والقيادات السياسية والاقتصادية خرج الديمقراطيون الاجتماعيون من حكومة ولاية برلين فأسقطوا محافظ المدينة وبقية أعضائها من الحزب الديمقراطي المسيحي ، وتشكلت حكومة جديدة من الديمقراطيون الاجتماعيون والغضر مهمتها إجراء انتخابات جديدة.

وما كان ذلك يتحقق بدون دعم حزب اليسار (حزب الاشتراكية الديمقراطية) الذي يحوز (خمس) مقاعد البرلمان.

بدت مظاهر الأزمة على السطح في بداية هذا العام ، حيث انفجرت فضيحة تبرعات دفعتها مؤسسات اقتصادية للحزب المسيحي الديمقراطي ، الذي بدوره رد الجميل بمنح تلك المؤسسات ، قرضاً سخياً من مجموعة بنوك يرأسها أحد قادة الحزب ، وهو في الوقت نفسه رئيس الكتلة البرلمانية للحزب في برلمان ولاية برلين . وبينت تحقيقات اللجان البرلمانية الحكومية أن برلين تحتاج لاقتراض مبالغ تصل إلى ١٠ مليارات مارك لتغطية خسائر الحقن بها عمليات بنك الولاية.

الأزمة التي ظلت تتفاعل خلال سنوات أدت لتراكم مديونية هائلة للمهزاتية المدينة تبلغ نحو ٧٥ مليار مارك ، أكثر من ضعف ديون ألمانيا الديمقراطية بعد ٤٠ سنة عاشتها كما قال برنامج تليفزيوني ساخر.

في مواجهة وضع يهدد بالعجز الفعلي عن ممارسة الحكم وقف تحالف حاكم من الحزب المسيحي الديمقراطي والديمقراطي الاجتماعي ، الحزبان اللذان يمثلان الخصمين الرئيسيين في الحياة السياسية على نطاق الجمهورية الاتحادية.

وبعد مكابرة من ممثلي الحزبين وحديثهما عن تدارك الأزمة وامكانات الخروج

رسالة ألمانيا

نبيل يعقوب

زعيم حزب اليسار في المقدمة قبل مرشحي الديمقراطي الاجتماعي ومرشح المحافظين. وهناك توقعات أن يكون حزب الاشتراكية الديمقراطي هذا الثاني في كل برلين بعد المحافظين وقبل الديمقراطيون الاجتماعيين والخضر.

لهذا صعد التيسار المتشدد وسط المحافظين ومبادرة اعلامية من المستشار السابق كول. حملته التي تذكر بالحرب الباردة على كل من يتعامل مع اليسار. يقول كول إن الديمقراطيين الاجتماعيين يرتكبون خيانة في حق الوطن ، وأنهم يمسون بالاحرمات ، ويدبرون ظهريهم لضحايا السرور والنظام الشيوعي . ويقول " لن أسمح بذلك " قاصداً احتمال مشاركة اليسار في حكومة ائتلافية مقبلة في برلين .

جورجور جيوزي الذي أعلن ترشيح نفسه وعزمه على خوض المعركة الانتخابية لحزبه رد في بيان له قائلاً " زمن الحرب الباردة وأيديولوجية المدينة القابضة في حندق المواجهة يجب أن ينتهيا إلى الأبد " . وهو يقدم نفسه للتأخين باعلان عزمه " على القضاء بالاكامل على الفساد في السياسة ، وفي أوساط المال والعقارات في برلين " ويتحدى المحافظين على عقد دارهم عندما يبين أن القضاء على الفساد والمحرميات والتدخل بين السياسيين وقادة الاقتصاد يعني ضمان فرص متساوية لأصحاب الأعمال في الحصول على عقود .

ويرى اليسار بين تصرف المبادرات إلى حيث لا يعلم أحد والأزمة المالية التي تؤدي إلى تقليص ميزانيات الولاية المخصصة للشئون الاجتماعية والتعليمية مثل رياض الأطفال والمدارس ومجالات رعاية الشباب والطفولة.

وليس اليسار وحده الذي يرى أن اشتراك القوة السياسية الرئيسية في شرق المدينة في الحكم سيكون اجراء هاماً للتخيل على الانقسام السياسي والفكري وخطوة حاسمة نحو توسيع المشاركة الديمقراطية. خوف المحافظين الذين يكدوا بقتظفون عبارة البيان الشيوعي الشهيرة " هناك شيء يجرى في أوروبا ، شيوع الشيوعية " . بنح من وضعهم المتشردى حالياً ومنذ خسروا الانتخابات الفيدرالية في عام ١٩٩٨ . الحزب الديمقراطي المسيحي يخشى المستقبل . وهو يرى اتجاها لدى المستشار شرودر لتغيير الموازين الرئيسية للسياسة في ألمانيا بتخفيضه لتحجيم المحافظين وعزلهم على المستوى " البعيد ، وتغييره لمعادلة

الحكم الائتلاقي إذ يشترك - لأول مرة - الخضر في حكومة فيدرالية . المحافظون يقولون إن لدى خصمهم خطة للتصعيد لاشتراك حزب اليسار في الحكومة الفيدرالية.

ولكن حزب الاشتراكية الديمقراطية نفسه نشأ فيه الآن خلاف حاد حول تصريحات وخطابات لعدد من قادة الحزب ، وبيان أصدره مؤتمر فرع الحزب في برلين يقدم فيه الحزب اعتذاراً عن بعض معالم السياسة في ألمانيا الديمقراطية . من ضمن ذلك اعتذار رئيسة الحزب عن " الوحدة الاجابية " التي تمت بين الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الاجتماعي في شرق ألمانيا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية والتي تأسس بناء عليها الحزب الاشتراكي الألماني الجديد . وأخيراً " واعتذار " منظمة برلين عن بناء السور

ورغم اتفاق الجميع على عدم جواز منع المواطنين من السفر واجبارهم على البقاء في البلد إلا أن إضافة الظروف التاريخية لإقامة السور لم يأت له ذكر في البيان المذكور. القوى السياسية المعارضة لحزب اليسار لا ترى فائدة من البيانات المذكورة بل إنها تخشاه إذ أنها تغايب نفسية الناخب الغربي الذي تشكلت عقليته السياسية خلال سنوات الحرب الباردة.

وهناك بالطبع علاقة بين سبل البيانات

استمرار سياسة التمييز ضد سكان برلين الشرقية في سياسة الأجور وفرص العمل ومستوى الدخل

حزب اليسار ..

هل يشترك في الحكومة الفيدرالية؟

الصادرة من حزب الاشتراكية الديمقراطية وأهداف الحزب " للدخول إلى الغرب " . وكان الحزب قد جاهد خلال عشر سنوات لبناء وجود له في الغرب إلا أن النتائج التي حققها حتى الآن جاءت متواضعة فيما عدا مدينة برلين (الغرب) ومواقع قليلة أخرى.

ومعركة برلين الانتخابية تعد بتحقيق نجاح هام خاصة في طرف تاريخي قد لا يشكر . فمن ناحية تضعضعت مواقف المحافظين خاصة بسبب الفضائح المالية ، ولايستطيع الديمقراطيون الاجتماعيون التنهieb من مسئوليتهم عن السياسات الاجتماعية وعن المشاركة في الفساد باعتبار مشاركتهم في الحكم.

الذي يقبل قواعد " حزب الاشتراكية الديمقراطية " وبعض قاداته هو مصير " الخضر " فقد فقدوا معظم هويتهم خلال التحالف في الحكم مع الحزب الديمقراطي الاجتماعي . ويرى العديد من أعضاء الحزب وقبائده " أن التمسابق على إرضاء الديمقراطيين الاجتماعيين " يهدف المشاركة في الحكم قد ينتهي به بضر كبير على الحزب . ويرى الرئيس الفخري للحزب هانز مورور أن الاعتذار عن الماضي " ليس سياسة ولايمكن أن يقتصر احصاء " الأخطاء " على طرف واحد ويقول إن المطلوب لفهم التاريخ الدخول في حوار جدي مشترك بين الراجيين فعلا في التعاون على الجانبين.

أصبحت برلين مرآة للحياة السياسية في كل الانقسامات الاتحادية . فهي تجمع كل التناقضات والعوامل المتضادة التي تسم الحياة في البلد . بل إنها تلمس بهذه التناقضات التي أقصى حدودها.

فالانقسام الاجتماعي الذي تعيشه برلين ماهر إلا صورة للانقسام الاجتماعي في ألمانيا ، وإن كانت صورته حادة القسما. وانقسام المدينة شرقاً وغرباً يعبر عن واقع تعيشه ألمانيا (نسبة البطالة في الغرب من ١٠-٨ بألمانية وفي الشرق من ١٧-٢٠ بالمائة) نسبة الأجور في الشرق في أفضل الأحوال ٨٥٪ بالنسبة للغرب.

ومشاركة اليسار في الحكم ستكون تعزيزاً لشقة لجمهور الواسع في الحكام لعدم تورط اليسار في فضائح فساد.

الانتخابات في برلين في خريف هذا العام ستبين إن كانت المدينة ستطلق إشارة للتوحيد السياسي لألمانيا أم يفعل الحرب الباردة التي يشنها المحافظون الآن ستظل مكبلة تحت الحكم المؤبد للمحافظين وحلفائهم.

في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبى

كانت الثمانينات عقداً سيئاً لأمريكا اللاتينية حيث انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في جميع دول هذه المنطقة تقريباً. كما ارتفع عدد الفقراء من ٩٩ مليون شخص عام ١٩٨٠ إلى ١٣٣ مليون شخص عام ١٩٩٠. أى من ٢٦٪ من إجمالي عدد السكان إلى ٣٢٪. وقد ازداد عدد الفقراء في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء. وقد تبنت معظم الدول في أمريكا اللاتينية إجراءات للإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي خلال عقد الثمانينات ونفا لآلياتها وقعتها مع صندوق النقد الدولي أو مع البنك الدولي.

وقد أدى الانخفاض العام في دخول الأفراد -والذي أدى لتفاقم سوء أوضاع الفقراء- وخاصة في المدن- إلى تزايد البطالة وإلى انخفاض الرواتب الحقيقية للمعاملين وإلى انخفاض الانفاق الحكومي على القطاعات الاجتماعية، وباستثناء السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات فإن هذا العقد يعتبر عقد تدهور الرفاهية الاجتماعية.

الفرق في أمريكا اللاتينية في الثمانينات: التطورات الكبرى

كانت التغيرات الكبرى القاسية عبر عقد الثمانينات هي السبب الرئيسي لمشكلات الفقراء. مما أثر على الدخل الأساسية للأفراد وقد انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الثمانينات بنسبة ١٠٪ في المنطقة ككل. وفي ١٨ دولة من دول المنطقة البالغ عددها ٢٣ دولة. وكانت أعلى نسب في الانخفاض في نيكاراغوا (٤٠٪) في الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٩٠، وبوليفيا وجسوسا وفنزويلا والأرجنتين وهايتي (٢٠٪ أو أكثر). وقد شهدت السنوات الأخيرة القليلة من عقد الثمانينات شيئاً من التحسن. ونموا موهجاً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سبع دول. وارتفاعاً أقل حدة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سبع دول أخرى. بينما تدهور الوضع بشدة في خمس دول في الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠. وقد شهدت المدة من

فرانيسيس ستوارت

ترجمة أحمد نبوي حسب النص

الأولى من الثمانينات وحتى عام ١٩٨٥، وإن كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد تحسن في أربع دول من بين سبع دول طبقت سياسات البنك الدولي الاقتصادية في الفترة من عام ١٩٨٦ حتى ١٩٩٠، بينما زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دولة واحدة فقط من بين عشر دول طبقت سياسات التكيف الهيكلي التي اقترحتها مؤسسات دولية أخرى. كما زاد في أربع دول من بين عشر دول لم تطبق سياسات التكيف الهيكلي. وقد كانت الإنجازات التي حققتها الدول التي تبنت سياسات اقتصادية اقترحتها هيئات دولية أخرى غير البنك الدولي ضئيلة، وأدت إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حتى في أواخر الثمانينات. وعلى الرغم من هذا فقد تحسن أداء تلك الدول التي لم تطبق سياسات التكيف الهيكلي التي اقترحتها البنك الدولي وطبقت سياسات صندوق النقد الدولي في أوائل التسعينات. أما الدول التي لم تطبق سياسات التكيف الهيكلي، فقد شهدت انخفاضاً ملحوظاً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وقد كان الأداء الاقتصادي لدول شيلي وكولومبيا وجامايكا طوال عقد الثمانينات هو الأفضل بين دول أمريكا اللاتينية والكاريبى، كما تحسن الأداء الاقتصادي لكوستاريكا في النصف الثاني من هذا العقد.

وعلى الرغم من بعض التحسن الذي حدث في السنوات الأخيرة من الثمانينات إلا أن التطورات الرئيسية في هذا العقد ككل قد أثرت بالسلب على الفقراء في غالبية هذه الدول. وقد أخطأت السياسات الاقتصادية الكبرى في تلك الدول من ناحيتين:

أ- أنها كانت سياسات تهدف إلى الحد من التضخم بصورة إنكماشية زائدة على

١٩٩١ إلى ١٩٩٣ نوا إيجابياً في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٤.٣٪، ويرجع هذا النمو بصورة رئيسية إلى عودة الاستثمارات مرة ثانية إلى دول المنطقة بمبالغ ضخمة. فبعد أن كان التحويل الصافي للأموال إلى المنطقة سلبياً طوال المدة من ١٩٨٢ إلى ١٩٩٠ مع هروب الموارد المالية خارج هذه المنطقة بنسبة تصل إلى ٢٠٪ من قيمة الصادرات، شهدت المدة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٣ تحويلاً صافياً إيجابياً للأموال وصلت قيمته إلى ١٧٪ من قيمة الصادرات.

وقد استمرت العديد من الاختلالات الكبيرة في الميزانية خلال معظم سنوات عقد الثمانينات. وإن كانت السنوات الأولى من الثمانينات قد شهدت تحسناً مقبولاً في عجز الميزانية وعجز الحسابات الجارية بين الدول التي طبقت الإصلاح الاقتصادي. وقد شكل عبء الديون خلال الثمانينات معوقاً رئيساً للتنمية حيث استنزفت الديون الكثير من الأموال التي كان يمكن توجيهها للاستثمار والإنفاق على القطاعات الاجتماعية. كما جعلت من الضروري تطبيق سياسة إنكماشية لتقليل نسبة التضخم ولخفض حجم الواردات. وعلى الرغم من هذا، فإن مبادرة (برادي) سنة ١٩٩٠، وعودة تدفق رؤوس الأموال الخاصة للاستثمار في المنطقة مرة أخرى قد سهلا من تطبيق المزيد من سياسات التكيف الهيكلي.

وقد أدى تراكم الديون في التسعينات وارتفاع معدلات الفائدة الدولية للقروض واستمرار الدول الغنية عن تقديم القروض الطوعية منذ عام ١٩٨٠ إلى جعل الإصلاح الاقتصادي السريع والقياسي أمراً ضرورياً. وقد عانت دول أمريكا اللاتينية والكاريبى التي طبقت سياسات التكيف الهيكلي التي اقترحتها البنك الدولي الكثير، كما لم يتحسن اقتصادها مقارنة بالدول الأخرى في السنوات



مظاهرات أمريكا اللاتينية ضد النظام الاقتصادي الجديد والهيمنة الأمريكية والعولمة

باعتبارها تعكس مهارات أعلى فقد انخفضت بمعدل أقل من معدل انخفاض أجور المهن الأخرى التي لا تتطلب مهارات عالية. ج- تغيرت الصورة بعد عام ١٩٨٥ حيث انخفض الحد الأدنى للأجور خاصة وأرتفعت العمال الصناعيين بصورة أكبر بينما أرتفعت أجور عمال البناء قليلاً (أنظر الجدول رقم ٤). * الاستنتاج الرئيسى من اتجاهات الأجور هو أن الكساد والتكيف الهيكلى قد أدبا معا إلى انخفاض الحد الأدنى للأجور بسرعة كبيرة مع حدوث تأثيرات سلبية على الفقراء فى الحضر فى جميع دول القارة باستثناء كولومبيا وكوستاريكا حيث تم اتخاذ إجراءات لتقليل الفقر.

* وقد تغير هيكل التوظيف أيضا خلال تلك الفترة فى ظل زيادة سريعة فى التوظيف فى القطاع غير الرسمى وفى القطاع صغير الحجم مقارنة بانخفاض فى التوظيف فى الشركات كبيرة الحجم ومتوسطة الحجم، وقد أدى هذا التغير إلى تقليل متوسط الأجور الحقيقية.

ثانيا: التغير فى تركيبة الصادرات
* كان يتوقع أن تكون سياسات تخفيض قيمة العملات الوطنية وسياسات تحرير التجارة مصحوبة بتوسع فى الصادرات المنخفضة القائمة على العمالة الكيفية لكي تساعد هذه الصادرات على استمرار التوظيف، وبالنسبة لتقليل من الآثار السلبية لتقليل فرص التوظيف فى باقى القطاعات الاقتصادية. وإذا أخذنا نصيب المنسوجات والملابس إلى إجمالى الصادرات كمؤشر على حجم الصادرات القائمة على العمالة الكيفية

٣- التغير فى اللوائح والقوانين المنظمة للتجارة الداخلية.

٤- التغير فى القطاع المالى.

أولا: التغير فى التوظيف وفى الأجور:

لقد شهد عقد الثمانينات تغيرات مهمة فى طبيعة ومكانة التوظيف، حيث أدت سياسات تخفيض قيمة العملات الوطنية وسياسات الأجور، وسياسات تقليل التوظيف فى الدوائر الحكومية إلى حدوث انخفاض فى أجور العاملين فى القطاع الرسمى (أنظر الجدول رقم ٢).

ونتيجة للسياسات الانكماشية الشديدة وتخفيض قيمة العملات الوطنية فى أوائل الثمانينات زادت البطالة فى الحضر فى دول أمريكا اللاتينية إلى مستويات غير مسبوقة بصورة تزيد على ١٠٪ حتى عام ١٩٨٥ (أنظر الجدول رقم ٣).

وعلى الرغم من حدوث تحسن طفيف فى النصف الثانى من عقد الثمانينات إلا أن نسب البطالة مرتفعة فى غالبية دول المنطقة بصورة تفوق ما كان قائما فى عام ١٩٨٠.

وقد أثرت أزمة الدين وسياسات التكيف الهيكلى على الأجور أيضا. ويمكن ملاحظة العديد من التغيرات منها:

أ- أن جميع مؤشرات الأجور فى عام ١٩٩٠ كانت أقل من مثيلاتها فى بداية الثمانينات، وأنها قد انخفضت بصورة تفوق معدل انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى.

ب- حتى منتصف الثمانينات كان هناك انخفاض كبير فى الحد الأدنى للأجور وفى العمال الزراعيين، أما أجور العمال الصناعيين

الحصد، ويرجع هذا إلى مجموعة من الافتراضات غير الواقعية حول المرونة وإلى الانقراض شديد التردد من أزمة الدين مما أدى إلى جعل تسديد أقساط الدين وفوائدها يؤدى إلى انتقال الأموال بمبالغ طائلة خارج هذه الدول طوال عقد الثمانينات(أنظر الجدول رقم ١).

ب- حدوث انخفاض هائل فى الاستثمارات مما أدى لحماية الاستهلاك نصير الملى، وأضر بمستقبل النمو الاقتصادى. وقد كان الانخفاض فى معدل الاستثمار فى الدول التى طبقت سياسات التكيف الهيكلى أسوأ من الانخفاض فى معدل الاستثمار فى الدول التى لم تطبق هذه السياسات.

التغيرات الهيكلية:
لم تحدث تغيرات تهدف إلى تحقيق المساواة فى الملكية فى أى دولة من دول المنطقة باستثناء نيكاراغوا. وعلى العكس من هنا فقد قامت مجموعة من الدول بالبدء فى تطبيق برامج المخصصة ولم تنجح هذه البرامج بدرجة تكفى لزيادة دخل الفرد أو لتحسين توزيع الأصول الاقتصادية خلال الثمانينات، بون كان يتوقع أن يكون لها تأثيرات غير عادلة فى غضون السنوات القادمة.

وعلى الرغم من هذا فقد حدثت تغيرات فى السياسات الاقتصادية المصاحبة لبرامج التكيف الهيكلى مما أثر على البنية الاقتصادية، وبما سوف يؤثر على توزيع الدخل وعلى الدخل الرئيسى للفقراء. وقد حدثت أربعة تغيرات هيكلية رئيسية هى:

١- التغير فى التوظيف وفى الأجور.
٢- التغير فى تركيبة الصادرات.

وسوف نجد أنه قد حدث توسع ملحوظ في الثمانينات في هذه الصادرات في كوستاريكا وجواتيمالا وجامايكا وهندوراس وجمهورية الدومينيكان فقط. والمؤشر الثاني الدال على التوسع في الصادرات القائمة على العمالة الكثيفة هو زيادة الصادرات من الجوارب ، حيث زاد نصيب أمريكا اللاتينية في صادرات السوق العالمي من ٩٪ عام ١٩٧٠ إلى ٤.٤٪ في عام ١٩٨٠ ثم إلى ٧.٥٪ عام ١٩٩٠.

ثالثاً: التغير في اللوائح والقوانين المنظمة للتجارة الداخلية:

كان الهدف من سياسات التكيف الهيكلي هو تحسين اللوائح والقوانين المنظمة لتجارة القطاع الزراعي ، وبالتالي تحسين الدخل الحقيقي لسكان الريف. ومن بين ٧ دول تتوافر فيها بيانات عن القوانين المنظمة للتجارة الزراعية وللتجارة الصناعية بها لم يحدث تحسن ملحوظ إلا في ٣ دول فقط من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٧. كما شهد عدد أكبر من دول المنطقة تخفيضاً كبيراً في سعر الصرف ضد العملات الوطنية، وفي ظل انخفاض أسعار العديد من المواد الخام لم تزد العوائد الحقيقية للصادرات الزراعية. وحتى عندما تحسنت أسعار المنتجات والصادرات الزراعية في المكسيك وفنزويلا فإن انخفاض الدعم لمستوربات الإنتاج الزراعي قد أدى إلى انخفاض العوائد الحقيقية للصادرات الزراعية. كما أدى عدم العدالة في توزيع الأراضي الزراعية - كما هو الحال في العديد من دول أمريكا اللاتينية - إلى جعل التحسن في دخول الفقراء في الريف محدوداً نتيجة لصغر المساحات التي يمتلكها الفقراء. ويؤدي الانخفاض الكبير في أجور العمال الزراعيين والذي وصل إلى أكثر من ٢٥٪ في عقد الثمانينات ، والنمو البطيء للتوظيف في القطاع الزراعي (٥٪ طول عقد الثمانينات) إلى تدهور أوضاع الفقراء العاملين في الزراعة خلال تلك الفترة.

رابعاً: التغير في القطاع المالي:

والتفسير الرابع هو الانكماش المالي مصحوب بإعادة توجيه القروض الائتمانية بعيداً عن الشركات صغيرة الحجم. ولكن إقراض الشركات صغيرة الحجم كان مزدهراً بصفة عامة في أمريكا اللاتينية خلال عقد الثمانينات على عكس النمو البطيء في قطاع الشركات كبيرة الحجم. وقد كانت نسبة التوسع في التوظيف في الشركات صغيرة الحجم في القطاع الرسمي ٧.٥٪ سنوياً في الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٩ مقارنة بـ ٥.٥٪ سنوياً في الشركات متوسطة وكبيرة الحجم. وفي حين زاد التوظيف في القطاع غير الرسمي بمقدار يزيد على ضعف التوظيف في القطاع

الكماد والتكيف

الهيكلية تسببا في

انخفاض الحد الأدنى

للأجور بسرعة كبيرة

وارتقاء معدلات

البطالة

الرسمي. وقد ساهم ذلك في تقليل الضغط على التوظيف الناتج من السياسات الانكماشية والنمو البطيء للشركات الكبيرة في القطاع الرسمي. وقد زادت نسبة القوى العاملة في القطاع غير الرسمي من ٤٠٪ عام ١٩٨٠ إلى ٥٣٪ عام ١٩٩٠. بينما حدث انخفاض هائل في نسبة القوى العاملة في المؤسسات الخاصة الكبرى (انظر الجدول رقم ٥).

ولكن مستويات الأجور أقل بكثير في الشركات الصغيرة وفي القطاع غير الرسمي ولهذا فإن التغير في تركيب التوظيف قد قلل من متوسط المدخرات والأجور ، كما تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى وجود انخفاض في الأجور في القطاع غير الرسمي بصورة تفوق الانخفاض في الأجور في القطاع الرسمي خلال الثمانينات.

وبالتالي فإن التغيرات الإجمالية في الهيكل الاقتصادي خلال الثمانينات المصحوبة بسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي قد عملت في اتجاهين هما:

١ - زيادة الفقر في الحضر من خلال تخفيض قيمة الأجور الحقيقية وتقليل فرص التوظيف.

٢ - تقليل الفقر في الريف من خلال تحسين طيف لبعض الشروط والقوانين المنظمة للتجارة ، وإن كان هذا الهدف قد عانى من تخفيض الدعم والإعانات الحكومية المقدمة لمستوربات الإنتاج الزراعي ، ومن تزايد التفاوتات في ملكية الأراضي الزراعية ومن انخفاض قيمة الصادرات الزراعية في السوق العالمي.

الدخول الرئيسية للفقراء

لقد كان تأثير هذه التغيرات الهيكلية

الكبرى على حدوث الفقر وعلى نطاقه خلال الثمانينات سلبياً. وبينما انخفض الفقر في أمريكا اللاتينية ككل من ٤٠٪ عام ١٩٧٠ إلى ٣٥٪ خلال الثمانينات إلا أن معدل الفقر قد زاد مرة ثانية ليصل إلى ٣٩٪ عام ١٩٩٠ (تقديرات CEPALC). وفي تقديرات أخرى من ٢٧٪ في عام ١٩٨٠ وفقاً لتقدير بنك إربوس إلى ٢٢٪ في عام ١٩٨٩.

• وازداد معدل الفقر سوءاً في المناطق الريفية والمناطق الحضرية على حد سواء في ١٦ دولة من بين ٢٥ دولة. وفي خلال عقد الثمانينات ككل نجد أن الفقر في الريف والحضر قد ازداد سوءاً في البرازيل والمكسيك ، كما ازداد الفقر في الريف والحضر في فنزويلا وترينيداد وتوباغو وبنما ونيكاراغوا وهندوراس وإهايتي وجيبانا وجواتيمالا والسلفادور وكوستاريكا والأرجنتين. بينما زاد الفقر في الحضر وقل في الريف في بوليفيا ، وإن كان قد قل في الريف والحضر في شيلي وكولومبيا وكوستاريكا وجامايكا. وتوضح البيانات أن التوسع بانخفاض الفقر في الريف أثناء تطبيق التكيف الهيكلي لم يتحقق. وتؤكد الشواهد أن الفقر قد ازداد زيادة هائلة في البرازيل وكوستاريكا في أوائل الثمانينات وإن كان قد تحسن بعد ذلك.

• وقد زاد الفقر زيادة كبيرة بمعدلات مرتفعة في بعض الدول. ففي عام ١٩٨٩ كان معدل الفقر في البرازيل ٤٥٪. كما كان ٦٥٪ في بوليفيا ، وأكثر من ٧٠٪ في هندوراس أما في كوستاريكا فقد كان معدل الفقر الإجمالي أقل من ١٠٪ في ١٩٨٠. وفي عام ١٩٨٩ إلى ٣٤٪ فقط. وفي عام ١٩٨٩ تجاوز معدل الفقر في الحضر معدل الفقر في الريف بالأرقام المطلقة (حيث بلغ عدد الفقراء في الحضر ٦٩ مليون نسمة مقابل ٦٤ مليون نسمة في الريف) على الرغم من أن نسبة السكان الريفيين الفقراء كانت تزيد على ضعف نسبة سكان الحضر الفقراء. وعلى الرغم من أن الفقر في الريف والحضر قد زاد خلال الثمانينات فإن نسبة زيادة الفقراء في الحضر كانت ٨١٪ مقارنة بنسبة زيادة الفقراء في الريف التي بلغت ٢٠٪. وبمعكس هذا تزيد عدد سكان الحضر إلى العدد الإجمالي للسكان حيث زادت نسبة سكان الحضر من ٦٩٪ من ٧١٪ من العدد الإجمالي للسكان خلال عقد الثمانينات.

• ويرجع تزايد الفقر في غالبية دول أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى استمرار الكماد واللاسورة. وقد انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، كما ساء توزيع الدخل خلال الثمانينات في ٩ دول من بين ١٤ دولة. ويرجع ذلك لسوء بنسبة التوظيف ، وانخفاض الأجور الحقيقية ، وازدياد

تراكم الديون في السبعينيات وارتفاع معدلات الفائدة الدولية للمقروض وامتناع الأغنياء عن تقديم القروض التطوعية جعل الإصلاح الاقتصادي السريع والقاسى أمرا ضروريا

أمريكا اللاتينية خلال الثمانينات
ملحوظة: (M) تعنى العاصمة
وضاحتها.
* وقد تحسنت معدلات الإنفاق بين الدول
التي طبقت سياسات التكيف الهيكلي بصورة
مكثفة وتدهورت في دول أخرى. (أنظر
المجدول رقم ٧) ويعكس هذا التحسن في
الدول التي طبقت سياسات التكيف الهيكلي
بصورة مكثفة زيادة عوائد الدولة، وانخفاض
العجز في الميزانية.

تعمل السياسات الوسطى كفلتر بين
التطورات الكبرى وبين الفقراء. وقد تنوعت
السياسات الوسطى في أمريكا اللاتينية
وقد زادت السياسات الوسطى من التأثير
السلبى للتطورات الكبرى في غالبية دول
أمريكا اللاتينية والكاريبي، وإن كانت
السياسات الوسطى قد عملت على حماية
الفقراء في عدد قليل من دول المنطقة أثناء
تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي.
المجدول رقم (٦) توزيع الدخل في دول

أعداد العاملين في القطاعات قليلة الأجور
مثل القطاع غير الرسمي، وازدياد البطالة
ولم تفلح أى دولة باستثناء كولومبيا في
الجمع بين النمو الاقتصادي وتحسن توزيع
الدخل، وبالتالي انخفضت نسبة الفقراء في
المحضر فيها من ١٣٪ إلى ٨٪، كما
انخفضت نسبة الفقراء في الريف فيها
من ٥٨٪ إلى ٤١٪ في الفترة من ١٩٨٠
إلى ١٩٨٩.

السياسات الوسطى في الثمانينات

جدول رقم (١١) صافي تحويلات الأموال للخارج
في أمريكا اللاتينية والكاريبي في الثمانينات

السنة	صافي الأموال (بالمليار دولار أمريكي)	نسبة الأموال المحولة للخارج إلى الصادرات %
١٩٨٠	١٣,١ +	١٢,٥+
١٩٨١	١١,٣ +	١٠,٠ +
١٩٨٢	١٨,٧ -	١٨,٣ -
١٩٨٣	٣١,٦ -	٣٠,٩ -
١٩٨٤	٢٦,٩ -	٢٣,٦ -
١٩٨٥	٣٣,٣ -	٢٩,٦ -
١٩٨٦	٢٢,٨ -	٢٤,١ -
١٩٨٧	١٦,٣ -	١٥,١ -
١٩٨٨	٢٨,٨ -	٢٣,٥ -
١٩٨٩	٢٧,٣ -	٢٠,٠ -
١٩٩٠	١٨,٩ -	١٢,٨ -
٩٠ / ٨٠	١٩٩,٢ -	١٥,٩ -
٩٣ / ٩١	٦٦,٨ +	١٣,٧ +

جدول رقم (٢) : نصيب الأجور من الناتج القومى المحلى

جميع دول أمريكا اللاتينية	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٦	١٩٨٩
% نصيب الأجور إلى GNP	٤٤	٤١	٤٠	٣٨

الدولة	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٣
الأرجنتين	٢,٦	٦,١	٩,٥	٨,٦
بوليفيا*	٧,١	٥,٨	٥,٤	٧
البرازيل*	٦,٢	٥,٣	٥,٦	٤,٣
شيلي*	١١,٧	١٧	٤,٧	٦,٦
كولومبيا*	٩,٧	١٤	٨,٥	١٠,٢
كوستاريكا*	٦	٦,٧	٤,٣ (١٩٩٢)	٥,٤
إكوادور	٥,٧	١٠,٤	٤,٧	١٤,٣ (١٩٨٩)
غواتيمالا	٢,٢	١٢	٥,٥	١٤
هندوراس	٨,٨	١١,٧	٧,٥	١٣,٨
المكسيك*	٤,٥	٤,٤	٣,٤	٢,٨
بنما	١٠,٤	١٥,٦	١٢,٤	٢٠,٨
بيرو	٧,١	١٠,١	٩,٤ (١٩٩٢)	٧,٩ (١٩٨٩)
أوروغواي	٧,٤	١٣,١	٩	٩,٢
فنزويلا	٦,٦	١٤,٣	٦,٩	١٠,٦

جدول رقم (٤) الأجور الحقيقية في أمريكا اللاتينية

متوسط الأجور الحقيقية (١٩٨٠=١٠٠)		الحدة الأدنى للأجور في الحضر (١٩٨٠=١٠٠)	
الدولة	١٩٩٠	١٩٩٣	١٩٩٠
الأرجنتين	٧٨,٧	٨١	٤٠,٢
بيرو جاتيرو	٨٧,٦	١١٤,٩	٥٣,٤
ساو باولو	١٤٢,١	١٤٤,٦	
كولومبيا	١١٣,٤	١٢٤	١٠٧,٩
كوستاريكا	٨٧,٢	٨٨,٥ (١٩٩٢)	١٢٠,٥
شيلي	١٠٤,٨	١١٩,٢	٨٧,٥
إكوادور	غير متاح	غير متاح	٣٦,٢
المكسيك	٧٧,٩	٩٢,١	٤٥,٥
باراغواي	غير متاح	غير متاح	١٣١,٦
أوروغواي	٧٦,١	٧٩,٧	٦٩,١
فنزويلا	غير متاح	٥٩,٣	٦٠,٧ (١٩٩٢)
أمريكا اللاتينية	١٩٨٠		١٩٨٥
الحدة الأدنى للأجور	١٠٠		٨٦,٤
أجور العمال الصناعيين	١٠٠		٩٣,١
أجور العمال الزراعيين	١٠٠		٨٧,١
أجور عمال البناء	١٠٠		٨٥,٣

جدول رقم (٥) بنية التوظيف (باستثناء قطاع الزراعة) في أمريكا اللاتينية في الثمانينات

النسبة الإجمالية للقوى العاملة (%)			
١٩٩٢	١٩٩٠	١٩٨٠	
٤٥٫٧	٤٧٫٣	٥٩٫٨	القطاع الرسمي
١٤٫٩	١٥٫٦	١٥٫٧	القطاع العام الرسمي
٣٠٫٨	٣١٫٧	٤٤٫١	الشركات الخاصة الكبيرة الرسمية
٥٤٫٤	٥٢٫٧	٤٠٫٢	القطاع غير الرسمي
٢٥	٢٤	١٩٫٢	* من يوظفون أنفسهم
٢٢٫٥	٢١٫٨	١٤٫٦	* الشركات الصغيرة
٦٫٩	٦٫٩	٦٫٤	* الخدمات المحلية

SOURCE : INFORMATION SUPPLIED BY PREALC

جدول رقم رقم (٦) توزيع الدخل في دول أمريكا اللاتينية خلال الثمانينات

١٩٨٩	معامل جيني	الدولة
	١٩٨٠	
٠٫٤٧٦	٠٫٤٠٨	الأرجنتين (m)
٠٫٥٢٥	٠٫٥١٦ (عام ١٩٨٦)	بوليفيا (في الحضر)
٠٫٦٣٣	٠٫٥٩٤	البرازيل
٠٫٥٣١	٠٫٥١٩	شيلي (M)
٠٫٥٣٢	٠٫٥٨٥	كولومبيا (في الحضر)
٠٫٤٦٠	٠٫٤٧٥	كوستاريكا
٠٫٥٩٥	٠٫٥٧٩ (١٩٨٦-١٩٨٧)	جواتيمالا
٠٫٥٩١	٠٫٥٤٩ (١٩٨٦)	هندوراس
٠٫٥٥٠	٠٫٥٠٦ (١٩٨٤)	المكسيك
٠٫٥٦٥	٠٫٤٨٨	بنما
٠٫٣٩٨	٠٫٤٥٠ (١٩٨٣)	بارجواي (M)
٠٫٤٣٨	٠٫٤٢٨ (١٩٨٥)	بيرو (M)
٠٫٤٢٤	٠٫٤٣٦	أوروغواي
٠٫٤٤١	٠٫٤٢٨	فنزويلا

SOURCE : PSACHARAPOULOS et al. 1993, Graham 1994.

وَنُورُ عَمْدِي عَبْدُ الْعَزِيزِ غَسِيلُ الْأَمْوَالِ فِي مَصْرِ الْعَالَمِ

(الجريمة البيضاء - أثارها - كيفية مكافحتها)



★ غسيل الأموال

في

مصر والعالم

★ الجريمة البيضاء -

إبعادها وآثارها -

كيفية مكافحتها

★ د. حمدي عبد العظيم

حالات مصرية عالمية مدعمة بالنماذج والإحصائيات ، كما يتناول الباحث عمليات الاتجار في المخدرات والعقاقير والمواد التخليقية وعلاقتها بعمليات غسيل الأموال من واقع الدراسات القياسية والنماذج الواقعية لحالات من المجتمع المصري وعلى مستوى العالم.

وإن كان الفساد ظاهرة عالمية تنتشر في كافة المجتمعات على اختلاف درجة نحرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، فإن تركيز الباحث على الفساد في الدول النامية بما يؤكد المفهوم المميز لرئيس البنك الدولي "جيمس ولفينسون" بأن الفساد يناسب واقع هذه المجتمعات . وبالتالي كان على الباحث أن يبرز الفرق بين الفساد في المجتمعات النامية والمتقدمة وآليات تيسير ظهور الفساد في كل منهما والبعد القيمي والأخلاقي السائد ودوره في انتشار الفساد

في عمليات غسيل الأموال.

ويعرف الباحث المقصود بظاهرة غسيل الأموال بأنها إعادة تدوير الأموال الناتجة عن الأعمال غير المشروعة في مجالات وقنوات استثمار شرعية لإخفاء المصدر الحقيقي لهذه الأموال، ولتبدو كما لو كانت قد تولدت من مصدر مشروع . ومن أمثلة هذه الأعمال غير المشروعة الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات والرقيق والدعارة والأسلحة.

ويتناقص الباحث العلاقة بين الفساد الإداري والمؤسسي النظم وعمليات غسيل الأموال مع ذكر وقائع وأمثلة

عرض وتلخيص

مصطفى محمود عبد السلام

احتلت قضية غسيل الأموال الأهمية الكبرى على الساحة الاقتصادية العالمية خلال الفترة الأخيرة إدراكا من المجتمع الدولي لأثارها السلبية على الاستقرار الاقتصادي وبخاصة الاستثمار المحلي والدولي، ولذلك تزايد الاهتمام بها وبسبيل مواجهتها من قبل العديد من الدول والمنظمات الدولية والمراكز المالية الكبرى حيث أصبحت هذه الظاهرة تهدد الاقتصاد العالمي وخاصة اقتصاديات العالم النامي ومن بينها الاقتصاديات العربية.

ومن هنا تأتي أهمية هذا الكتاب كأول دراسة استطلاعية باللغة العربية تتناول قضية غسيل الأموال في مصر والعالم ، حيث يتم التعرض بالمناقشة والتحليل للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية من حيث العلاقة بين غسيل الأموال والاقتصاد الخفي ودور البنك

ظاهرة غسيل الأموال ترتبط بانتشار الجرائم المنظمة والاتجاه الى عولمتها

المالية الناتجة عن الجريمة هو أحد عوامل استمرار الجريمة وتنميتها فان منع هذا الانتفاع يساهم بلا شك في مكافحة الجريمة الأصلية وامكانية القضاء عليها.

يتناول الفصل الأول العلاقة بين غسيل الأموال والاقتصاد الخفي حيث ظهر في الآونة الأخيرة وجود ارتباط بين الدخل المتحققة في الاقتصاد الخفي وأنشطة الإرهاب المحلي والعالمي وزيادة العنف في مختلف أنحاء العالم وارتباط ذلك بعمليات غسيل الأموال القذرة.

وعلى الرغم من أهمية هذا الفصل إلا أنه أغفل لمحة تاريخية لهذه الظاهرة خاصة وأن هذه الظاهرة تعتبر من الظواهر المستحدثة التي لم تظهر على ظهورها سوى عقدين من الزمان وأنها من ابتدعات الغرب حيث ظهرت أولاً في الولايات المتحدة على أثر بعض جرائم تهريب الكوكايين ثم انتشرت بعد ذلك على المستويين المحلي والدولي ومن ثم فالحاجة لهذه الخدمة التاريخية تقرب الصورة للقارئ وتجعله على وصل تام بهذا البحث المهم.

الفصل الثاني يتناول في اطلالة تفصيلية على عمليات غسيل الأموال حول العالم سواء في الدول النامية أو الصناعية المتقدمة حيث يعرض هذا الفصل لعمليات غسيل الأموال التي تورطت فيها بعض البنوك العالمية مثل بنك الاعتماد والتجارة الدولي الذي لعب دوراً مهماً في تحويل الأموال القذرة الناتجة عن تجارة المخدرات من الولايات المتحدة إلى كولومبيا عبر فروع البنك العديدة حتى تصبح الأموال مشروعة أو قانونية . أيضاً يتعرض لعمليات غسيل الأموال القذرة الناتجة عن الفساد الإداري والسياسي والتي يحصل عليها بعض الساسة والزعماء في العالم.

ثم تعرض هذا الفصل إلى عملية تقدير حجم غسيل الأموال في بعض الدول وعن الدول التي تقبل الأموال فيها .. أشار إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تأتي على رأس القائمة ، حيث يتم غسيل ٢٨٣ مليار دولار سنوياً ، ثم تليها إيطاليا (٥٠ مليار دولار) ثم ألمانيا واليابان وكندا ، وبعض دول البحر



بوش الابن

الولايات المتحدة على رأس الدول التي تتم فيها عمليات غسيل الأموال بواقع ٢٨٣ مليار دولار سنوياً .. يليها إيطاليا وألمانيا واليابان .

وآخر عند التعامل مع المؤسسات البحرينية أو المؤسسات المالية الأجنبية هناك. وتشير الدراسة إلى ارتباط ظاهرة غسيل الأموال بانتشار الجرائم المنظمة والاتجاه إلى عولمتها في ظل ثورة المعلومات التكنولوجية والاتصالات. ولما كان حرص أصحاب الدخل غير المشروعة على الانتفاع بالمرائد

في المجتمعات النامية والمتقدمة . وهل الدول المتقدمة تغذي الفساد في الدول النامية . حيث إنه من المعروف أن الدول الأوروبية تعبر الرشوة التي تدفع لمسؤولين خارج البلد بمثابة مصروفات وتقوم بخصمها من الشركات والأفراد للحكومة . وهو ما يعني أن الدول الأوروبية تدعم الرشوة وتغذي الفساد في الدول النامية وبالتالي فهو - الفساد - رافد مهم من روافد بروز ظاهرة غسيل الأموال في العالم.

أيضاً يتناول الباحث الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على هذه الظاهرة على اعتبار أنها استقطاعات من الدخل القومي ونزيفاً مستمراً للاقتصاد الوطني لصالح الاقتصاديات الخارجية . أيضاً التأثير على ميزان المدفوعات وعلى الاستثمار والاستهلاك وعلى البطالة وقيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية. ومن خلال شرح للآثار الاجتماعية لعمليات غسيل الأموال يتم إبراز العلاقة بين غسيل الأموال والجريمة والعدالة الاجتماعية وتوزيع الدخل القومي.

ولكن العلاقة بين جريمة غسيل الأموال والعدالة الاجتماعية كان على الباحث أن يبرزها ويفصلها بصور توضيحية عملية ، حيث إن العدالة الاجتماعية ترتبط أكثر من منظومة على مستوى المجتمع ، فهي ترتبط بعدالة التوزيع ومدى انتشار الفقر في المجتمع بل والأيديولوجية التي يتبنّاها هذا المجتمع ، وبالتالي يتم الخروج بهذا المفهوم من النظرة الأحادية التي غفلت هذه العلاقة التي أشار إليها الباحث.

ويحتوي الكتاب على دراسة تحليلية للجهد الدولي التي بذلت من أجل مكافحة عمليات غسيل الأموال ، وتجارب الدول لمكافحةها ، وأهم المقترحات التي يجب تطبيقها لزيادة فعالية المواجهة على مستوى الوطن العربي. ومن أهم ما يميز هذا الجانب هو مطالبة الباحث باتخاذ إجراءات الحظية والحذر في حالة النظم المالية البحرينية خاصة " الأنشور" والتي تسهم في إخراج أموال دول الخليج ونزحها للدول الغربية ، بالإضافة إلى أنها قد تعد متناقضة معير " ترانزيت" للأموال ، تدخل منه الأموال غير المشروعة ، وتعتبر للدول العربية ، وبذلك يلزم أخذ الحظية

■ سكان الارض يعيشون تحت سقف نظام اقتصادى إجرامى غير صريح.

■ حجم الأموال التى يتم غسلها سنويا وصل إلى ألف مليار دولار.

وبالتالى بعد هذا الفصل من أهم الفصول التى توضح عمق هذه الظاهرة ومدى تأثيرها على التنمية المستدامة التى يتبناها الدول النامية. أما الفصل الخامس فيتعرض لكيفية مواجهة غسل الأموال من واقع تجارب الدول المتقدمة فى أوروبا وأمريكا وغيرها حيث يستعرض الجهود المبذولة دوليا لمعالجة غسل الأموال ، ثم عرض القوانين والتشريعات المتعلقة بقضية غسل الأموال فى مصر ، ثم مقترحات وتوصيات لملاح هذه الظاهرة ، ومنها تعاون الإنترپول فى الدول العربية مع الإنترپول الدولى فى مجال تسليم المجرمين ومصادرة الأموال غير المشروعة ، مع تطبيق التوصيات الواردة فى اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات خاصة فيما يتعلق بغسل الأموال تمهيدا لإصدار قوانين وطنية تحرم هذه العملية.

ورغم أهمية التوصيات وأسايب المكافعة التى تبذلها الباحث إلا أنها تقرب كثيرا من الأمنيات لا الواقعيات خاصة ما يتعلق بتوعية " اتخاذ الإجراءات الكفيلة لمنع استخدام التكنولوجيا فى غسل الأموال " فهذه التوعية تلوب على أرض الواقع ، حيث إن هناك صعوبة كشف وتبع الأموال المغسولة نتيجة التطور التكنولوجى وانتشار المعلوماتية . وعلى سبيل المثال تتم انتقالات الأموال فى العالم عن طريق نظام " السرفيت " الشهير من خلال أجهزة اتصالات حديثة " موديم " يصعب كشفها.

أيضا التوعية الخاصة بتطبيق توصيات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وذلك فى الدول العربية ، حيث إن هذه التوصيات تنقتر لما يمكن أن نطلق عليه " الشرعية الاقتصادية الدولية " لأنها صادرة عن منظمات لدول صناعية كبرى لها أهدافها وأجندتها الاقتصادية التى تختلف عن أهداف وقضايا باقى دول العالم وخاصة أنها لم تصدر من المنظمات الدولية (صندوق النقد - البنك الدولى) - منظمة التجارة العالمية .

وأخيرا فإن الأهمية تبقى لهذا البحث الذى أبرز هذه الظاهرة على المستوى الإقليمى والعالمى وتنمى من الباحث أن يتناول فى أبحاث أخرى مظاهر الخلل التى تعاني منها المجتمعات والعمل على حلها .

بتجارة المخدرات ثم عمليات غسل الأموال المرتبطة بالفساد الإدارى والسياسى واستغلال النفوذ ومن خلال الأرقام فإن ٧٠٪ من حجم الأموال المغسولة يأتى من تجارة المخدرات ، والباقى من أنشطة أخرى مثل تجارة السلاح ، والرقيق الأبيض ، وتزيف العملات ، وأن حجم الأموال المغسولة سنويا فى مصر يقدر بـ ١٧ مليار جنيه مصرى ، أى مايزاى ٤ مليارات دولار سنويا.

ومن ثم فإن هذا الفصل بعد دراسة تطبيقية وتحليلية لمصر وإبراز هذه الظاهرة وتوضيح خطورتها وهى النقطة الأساسية فى هذا البحث وجعلنا تتسالم مبكرا - معه - ماهو الدور الأمنى والسياسى والاقتصادى الذى يمكن أن يوقف هذا الطوفان على المستوى الإقليمى والدولى ، وهل مؤثر حجم هذه الأموال يزداد أم يتناقص ، وماكان يحتاجه البحث من إشارة تاريخية عن تطور حجم غسل الأموال على مستوى الدول الواحد ، ولارتباط هذا المؤشر بالانحرف القيمى والأخلاقي فى المجتمع ، وهل ساعدت برامج الإصلاح الاقتصادى التى طبقت فى الدول النامية على ارتفاع هذا المؤشر أم انخفاضه؟ وهل أتاحت العملة أو النظام الاقتصادى العالم الجديد أرضا خصبة لهذه الظاهرة؟ وهى بالطبع كذلك.

فى الفصل الرابع يتعرض للأثار الاقتصادية لعمليات غسل الأموال وفيه يرد الباحث على من يتصور بوجود جوانب إيجابية مع الجوانب السلبية لعمليات غسل الأموال شأنها كشأن الاقتصاد الحفى ، حيث وضع أن عملية غسل الأموال تتعلق بالدخول غير المشروعة بعكس الاقتصاد الحفى الذى يشمل فيما يشمل اقتصاديات أو دخول مشروعة ولكن غير مثبتة فى الحسابات القومية كما تسهم فى علاج مشكلة البطالة وتخفيف الأعباء الاجتماعية للعديد من الأسر.

ومن خلال هذا الفصل يتعرض الباحث إلى تأثيرات هذه الظاهرة السلبية على الدخل القومى والبطالة والإضرار بسعر الصرف والتأثير على ميزان المدفوعات والميزان التجارى أيضا ،

الكارىبى ، ودول أمريكا اللاتينية لارتباطها بتجارة المخدرات ، ثم الدول الأسبوية المنتجة للمخدرات ، ثم الاتحاد السوفييتى السابق ، خاصة منظمات الدعاية الدولية بالإضافة لإسرائيل التى تدعم الجريمة ، وتساعد على غسل الأموال ، وبالتالي فإن حجم الأموال التى يتم غسلها سنويا على مستوى العالم قد وصلت إلى تريليون دولار ، حسب تقدير لجنة من خبراء ماليين كنديين مؤخرًا ، وهو مايعادل ١٥٥٪ من حجم التجارة العالمية ، كما تقل عمليات غسل الأموال نحو ٢٥٪ من إجمالي التعاملات فى أسواق المال العالمية التى يجذب فيها غاسلو الأموال فرصتهم بأعادة تدوير الأموال دون الاهتمام بالتوظيف الجيد ، أو الجدى الاقتصادية ، مما يشكل عبئا كبيرا على مناخ الاستثمار ، ويؤدى لاختلال الأسواق المالية على مستوى العالم.

وبالتالى يكشف الباحث دور الدول المتقدمة فى تدوير الأموال القفيرة وغسلها وخاصة فى الولايات المتحدة . ومن هنا يأتى التناؤل عن دور المنظمات الدولية التى قامت بترويج مفاهيم العملة الاقتصادية وضوابط الشرعية الاقتصادية الدولية وحقوق الإنسان . وهو مايجعلنا نتفق مع " قليلي ادجلهاره " الأستاذ بجامعة "مين" الأمريكية أن سكان الأرض يعيشون تحت سقف نظام اقتصادى إجرامى أو شهر صريح حيث يسود وينتشر أكثر من النظم الاقتصادية الحميدة أو غير الحميدة . والمقصود هنا بالإقتصاد الإجرامى هو عائد الأموال من النشاطات غير المشروعة وغسل الأموال.

أما الفصل الثالث فيتناول دراسة عمليات غسل الأموال المصرية المرتبطة بتجارة المخدرات أو الناتجة عن الفساد الإدارى واستغلال النفوذ والترح من الوظائف العامة أو الإحتلاسات والرشاوى أو التهريب الضريبى والمجرى أو تهريب الأموال إلى الخارج .. الخ حيث يقسم هذا الفصل إلى عدة نقاط رئيسية هى تقدير حجم الاقتصاد غير المشروع فى مصر وتقدير حجم غسل الأموال فى مصر ثم عمليات غسل الأموال المرتبطة

رحيق السنين

تحطيم شعب العراق وجيشه



صدام حسين
نظام العراق
وفى الديكتاتور

كما أشرنا من قبل، فإن العصابة الحاكمة في الولايات المتحدة، قد قامت بلى عتق التاريخ وإذلال العالم في طريق مسدود مليء بأخطار البيئة والحروب القذرة، والأمراض الخطيرة والفقر المدقع. فلم تمر شعوب العالم الفقيرة بمرحلة في تاريخها مليئة بالنعاسة مثل ما تمر به الآن.

وأسلحت هذه العصابة هي أولا القوة العسكرية الفاشية المزودة بأتفك الأسلحة والتي ما زالت تطلب المزيد منها، وهي ثانيا جهاز إعلامي ضخم يسيطر على أقوى الإذاعات التلفزيونية ووكالات الأنباء، والصحف يفرق العالم بأكماذيه المظلمة بشكافة فاسدة مليئة بالعرف والجنس، وهي ثالثا جهاز منابر أخرى سرى خطي لا يهدف للحصول على المعلومات فقط، وإنما يقوم بأقذر العمليات بداية من القتل مروراً باقتتال الحركات الدينية والعنصرية ونهاية بالهروب القذرة إلى إثنية.

تتشدد هذه العصابة بالحدث عن الديمقراطية، وهي تؤيد في نفس الوقت وتضع في الحكم أشد الحكام عبداً للديمقراطية (موبوتو، سوهارتو، بينوشيه، إلخ) ونحارب وتتهم بالديكتاتورية أكثر الحكومات حبا وتقديرا من شعوبها (الصين وكوبا). وتحدث هذه العصابة عن «الشفافية»، وهي تصرف ٤٠ بليون دولار سنويا على جهاز يقوم بالتجسس على الأثرياء والهيئات وتنظم عمليات القتل والاختلاطات. وتزعم هذه العصابة أنها تحافظ على الضانين ولديها مادة في قانون منذ عام ١٩٧٧ يمنع إرسال أي معونات لأي بلد يطور صناعة أسلحة الذرية، ورئيسها بوش هو الرئيس الوحيد في العالم الذي دفعته المحكمة الدولية بالاستعمال غير القانوني للقوة في غزو نيكاراغوا. وتزعم هذه العصابة أنها تدافع عن حقوق الإنسان، وهي تقبل وتسليح حكومة عنصرية تعتبر الغرب المهاجر من بولندا أو المجر المستوطنين لأرض مسروقة والحاصد في مزارع أهل البلد الأصليين إنسانا مختارا من الله! أما غيرة من أصحاب الأرض فهم من «الأغباء» لا حق لهم سوى حق الظفر من أي مكان آخر.

ولعل أبلغ صور التماون الحبيث بين هذه الأجهزة الثلاثة هو ما حدث في حرب الخليج: فبعد

الوحوش التي نتعولم تحت قيادتها

مؤامرة ٥ يونيو التي ختم فصولها حثري كينستر (العزير حثري)، وبعد تمزق العرب ونسياب الأمل والقذرة، وجهت هذه الأجهزة ضربة قاصمة للأحلام العربية بمؤامرة حرب الخليج القذرة.

كان صدام حسين مجرما قاتلا قبل حرب الكويت، ولكنه كان صديقا حسيما للولايات المتحدة تده بالسلاح والمعلومات والمعونات في حربه المجنونة ضد إيران، تلك الحرب التي انتهت بنبات الآلاف من القتلى والمشوهين.

ففي اليوم الذي غزت فيه الولايات المتحدة بنما للقبض على ثوريها - الصديق الحميم السابق لوكالة المخابرات المركزية والذي خرج عن الخط - بدأت عملية صدام حسين: فقد أعلنت الولايات المتحدة بداية معونات مالية ضخمة للعراق، بحجة تشجيعه على إقامة علاقات تجارية معها.

بعد أن قام صدام حين يهمنه في حرب إيران وبدأ يطالب بالثمن قابله سفير الولايات المتحدة وأعطته الضرو الأخضر لغزو الكويت. (وقد اعترفت السفيرة بذلك في استجواب في الكونجرس الأمريكي)، والتهم صدام حين الظم

كان غزو الكويت جريمة لا شك فيها. ورغم أنها كانت جريمة تعادل عشرات من الجرائم الأخرى، إلا أنها عولمت معاملة خاصة «معدة لها». وبدأت المناورات: بدأت بعسقيات الأمم المتحدة، ثم أغلقت الولايات المتحدة الطرق الدبلوماسية بإرسال قوة ضخمة إلى الخليج.

في ٢ أغسطس وضعت الخطوط العريضة لخل دبلوماسي يضمن خروج العراق من الكويت ونسقا لقرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠، ولكن الولايات المتحدة رفضت هذه الحلول تماما، بل وأجسكت التعطيم الإعلامي حولها. وقابل وزير خارجية أمريكا وزير خارجية العراق مقابلة متفردة لا يعلم أحد ما تم فيها. وفي ٢٢ أغسطس نشرت التيوروك تايمز مقالا تقول فيه إن إدارة بوش كانت مصممة على إغلاق الطريق الدبلوماسي.

وبدأت الضربة الجوية وحسقت العصابة الحاكمة مع حلفائها في إنجلترا أهانها: تحطيم شعب العراق وجيشه وبذر الخلافات بين الحكومات العربية وضمنا تدفق النفط والتدفق من الخليج.

وفى الحاكم الديكتاتور كما هو.

@ Noam Chomsky : What Uncle Sam Really Wants. Odonian, Berkeley, Calif.

د. سمير حنا صادق

مشاغبات



ليست ملأنة بل قلوب ملأنة

أكثر مما يدعو لتلنبيه في الأزمة التي أثارها التحقيق الصحفي السابق الذي نشرته جريدة «النبا» هي موجة الغضب العنيف الذي شعل الأقباط، ووصل -لأول مرة- إلى حد احتشاد الشباب القبطي بالآلاف في باحة الكاتدرائية المرقسية، لكي يهتفوا «بالروح بالدم..نفديك يا صليب»، ومحاولاتهم للخروج إلى الشوارع في مظاهرات تردد هذا الهتاف وغيره.

ذلك رد فعل، لا يتناسب في تقدير كثيرين، مع الفعل:

صحيح أن الموضوع الذي نشرته الجريدة، اتسم بدرجة عالية من الاسفاف، بتعمد -بخيث- أن يصمم الوقائع الجنسية التي يجري بسببها التحقيق مع الراهب المشلوح، ونشر الاتهامات التي وجهها لزملاء له ورؤسا، من القسس والرهبان، في سياق يجعله يطول معظم رجال الأكليريوس، وعلى نحو قد يغري بعض «السفلة» من المتعصبين المسلمين، بالتناول عليهم، أو باستخدامها للتشهير بالأقباط أو بالدين المسيحي..

لكن من الصحيح -كذلك- أن الجريدة التي نشرت ذلك، هي جريدة لاقية لها، ويستطيع القارئ الذي يملك الحد الأدنى من الثقافة والذكاء أن يدرك مدى الأكاذيب التي حفل بها الموضوع، بحيث كان يكفي اتخاذ الإجراءات القانونية والقضائية والتأديبية لحاسبتها على ما ارتكبتها من دون أن يتحول الأمر إلى أزمة، وصلت إلى تمجيد المظاهرات، حين عدلت الحكومة عن الاتجاه لاستصدار أمر عسكري بالغاء رخصتها.

لا تفسير للظاهرة الثانية، إلا أن النظام السياسي القائم، لا يزال عاجزا عن تحويل مصر إلى مجتمع سياسي، يتميز الناس فيه على أساس اختلافهم في الرؤى السياسية وليس على أساس أديانهم أو طوائفهم أو قبايلهم، وأن المؤسسات السياسية القائمة، بما فيها مؤسسات المجتمع المدني، لا تزال عاجزة عن أن تحل محل مؤسسات مجتمعات ما قبل الدولة القومية الحديثة، لذلك يلجأ الناس لحل مشاكلهم إلى الكنيست أو الجامع أو اضرحة الأولياء، وليس إلى مجلس الوزراء أو مجلس الشعب أو الأحزاب السياسية.

ولو قرأنا كل ما حدث بعين بصيرة لأدركنا أن الأثر قد أن لفتح كل الجروح التي اندملت على صديد وانغلقت على عفونة لتطهيرها وعلاجها..

أما المؤكد فهو أن هوم الأقباط، وكل هوم مصر، لا يمكن أن تحل بشكل كامل، إلا في إطار السعي لتحويل مصر إلى دولة قومية ديمقراطية حقيقية، تقوم على مجتمع سياسي.. وليس على جماعات طائفية أو قبلية.

صلاح عيسى يعثر على دستور ١٩٥٤ في صندوق القمامة

عن مركز القاهرة لحقوق الإنسان، صدر أخيرا كتاب «دستور في صندوق القمامة» للزميل «صلاح عيسى». الكتاب يروي قصة مشروع دستور ١٩٥٤ الذي أعدته لجنة شكلت من ٥٠ عضوا يشكلون يحل ألوان الطيف السياسي المصري الذي لا تزال فاعلة إلى اليوم، ولكن مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو، وجوده أكثر ديمقراطية مما يطبق، فسألني به في صندوق القمامة، إلى أن عشر عليه المؤلف، فأعاد نشره، في إطار دراسة لدراساتير ما يسميه عهد البيروقراطية الشورية، داعيا لاتخاذها أساسا لكل إصلاح دستوري ليس في مصر وحدها بل وفي العالم العربي كذلك. يقع الكتاب في ٢٠٠ صفحة..وقدم له المستشار الدكتور «عوض المر» الرئيس السابق للمحكمة الدستورية العليا..

أما الوجه الآخر اللافت للنظر في رد الفعل القبطي الذي تجاوز حجم الفعل، فهو أن الأقباط -الذين تظاهروا- لم يترجخوا -كما يشه إلى ذلك الأقباط- ميلاد حنا في حديث مع راديو لندن- إلى مجلس الشعب، أو إلى نقابة الصحفيين أو إلى المجلس الأعلى للصحافة، بل توجهوا إلى الكاتدرائية واحتشدوا داخلها!

ولا تفسير للظاهرة الأولى، إلا أن المسألة ليست مسألة التحقيق الذي نشرته «النبا» وأن ما فعلته، هو مجرد القشة التي أوشكت أن تقصم ظهر البعير، وأن هناك غضبا قبطيا مكتوما ومتراكما منذ سنوات، جاء ما نشرته «النبا» على تفاحته، لكي يفجره، فالهكابة وكما يقول المثل الشعبي، ليست حكاية «ملأنة»! بل حكاية «قلوب ملأنة».

تلك حقيقة لم يعد يجوز لنا أن نتجاهلها، بإصدار البيانات التي تؤكد أن الأقباط ليسوا أقلية ولكنهم جزء من نسيج الأمة، وكل شئ قام التمام، وهو كلام صحيح، لكن كل شئ ليس قام التمام، فللاقباط مشاكل وهموم قد يبالغ المتعصبون منهم في طرحها، ولكن ليس معنى ذلك أن نسيج الوطن، لم تفرضه توازن التعصب والتمييز!



تمثال حرية بهجاتيا



لوحة للفنان الجزائري زهير هلال محمود مصدق